www.kassioun.org

1190

الاثنين 02 ايلول 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

تأثير التسوية السورية التركية على الحل السياسي؟

تشير التصريحات الرسمية السورية والتركية والروسية خلال الأسبوع الماضي، بما يخص التسوية السورية التركية، والتي جاءت على لسان الرئيس السوري ووزير الخارجية الروسي، ومسؤولين أتراك، إلى أن الخطوات المتدرجة في الوصول إلى التسوية، والتي امتدت لأكثر من عامين ابتداءً من قمة طهران لثلاثي أستانا في تموز 2022، قد قاربت الوصول إلى نقطة لاعودة، تتمثل بلقاء على مستوى الرؤساء، والذي لن يكون- بطبيعة الحال- ختام المسألة، ولكنه سيشكل أرضية التوافق التي سيليها التنفيذ العملي لخطوات ذلك التوافق.

إن أهمية تسوية سورية تركية برعاية من أستانا، هي أهمية كبيرة لكلا البلدين، وهي خطوة كبرى باتجاه حل الأزمة السورية على أساس تطبيق القرار 2254 كاملاً، وهذه الأهمية، هي ما يفسر التأخر في تحقيق التسوية حتى الآن، رغم كل ما بذل من جهود للوصول إليها، ويفسر أيضاً حجم الإعاقة التي تلقتها وما تزال تتلقاها، من القوى الغربية، ومعها قوى التشدد في كل من النظام والمعارضة من جهة، وحتى من القوى شديدة الارتباط بواشنطن ضمن تركيا من جهة ثانية.

إن أهمية هذه التسوية وتأثيرها اللاحق على الحل السياسي في سورية، تتلخص في مجموعة من النقاط الأساسية، بينها:

أولاً: حصول هذه التسوية، سيعني إخراج تركيا نهائياً من «المجموعة المصغرة الغربية» بقيادة واشنطن، ما يعني ضمناً، إتمام مراسم دفن هذه المجموعة، التي كانت وما تزال مهمتها الأساسية: منع حل الأزمة السورية وإطالة أمدها.

ثانياً: ستتضمن التسوية بكل تأكيد، انسحاب القوات التركية من سورية، ضمن آجال زمنية معينة، بالتوازي مع خطوات يتم الاتفاق عليها بما يخص الحل السياسي وعودة اللاجئين وغيرها من القضايا؛ ما يعني أنها ستؤدي في نهاية المطاف إلى خروج القوات التركية، ليتحول هذا الخروج إلى فاتحة لخروج بقية القوات الأجنبية، وبالدرجة الأولى: القوات الأمريكية من الشمال الشرقي.

ثالثاً: ستسمح التسوية بكسر الحصار الغربي على سورية، وبكسر العقوبات الغربية اللانهائية، والتي من غير المتوقع رفعها، أياً يكن السيناريو الذي سيحصل؛ «على الأقل هذا ما يمكن تعلمه من تجارب العقوبات الأمريكية طوال القرن العشرين، والتي شملت ما يصل إلى 60 بلداً». وعبر كسر العقوبات والحصار، سيتراجع وزن واشنطن ضمن سورية، وهو المتراجع أصلاً، وبما يكفي لحل الأزمة وتطبيق القرار 2254 دون مشاركتها، ورغماً عنها إن تطلب الأمر.

رابعاً: ستوجه التسوية ضربة قاسية لمشاريع «خطوة مقابل خطوة» الأمريكية من حيث الأساس، والتي تهدف إلى «تغيير سلوك النظام» بمعنى إزاحة سورية من تموضعها الإقليمي والدولي التاريخي بما يخدم الكيان الصهيوني، وبمعنى إطالة تقسيم الأمر الواقع وتكريسه، عملاً بمقولة جيمس جيفري بتحويل سورية إلى «مستنقع»، وبأن «الجمود هو الاستقرار».

خامساً: تخفيض الوزن الأمريكي والغربي عموماً في سورية، وانفتاح آفاق التعاون مع الشرق الصاعد، وعبر حدودنا مع تركيا التي تتجاوز 900 كم، يعني فتح الباب أمام إيقاف العمل بوصفات صندوق النقد والبنك الدوليين التخريبية، التي يجري تطبيقها منذ سنوات في البلاد، ويعني أيضاً فتح الباب أمام نموذج اقتصادي جديد بعيد عن التبعية الاقتصادية، وقائم على الإنتاجية العالية، وعلى شكلٍ جديد جذرياً في توزيع الثروة.

من نافل القول: إن هذه النتائج الإيجابية وغيرها، لن تتحقق بشكل أوتوماتيكي بمجرد حصول التسوية السورية التركية، ولكنها تحتاج نضالاً وطنياً وشعبياً واسعاً، بما في ذلك نهوض جديد للحركة الشعبية في سورية، ولكن الأكيد، هو أن هذه التسوية، يمكنها أن تؤمن ظروفاً أفضل وأكثر ملاءمة ليس لنهوض الموجة الجديدة فحسب، بل وأيضاً لنهوضها ضمن سورية موحدة أرضاً وشعباً، وبعيداً عن التلاعب الغربي فيها؛ الأمر الذي سيرفع من احتمالات نجاحها بشكلٍ كبيرٍ...

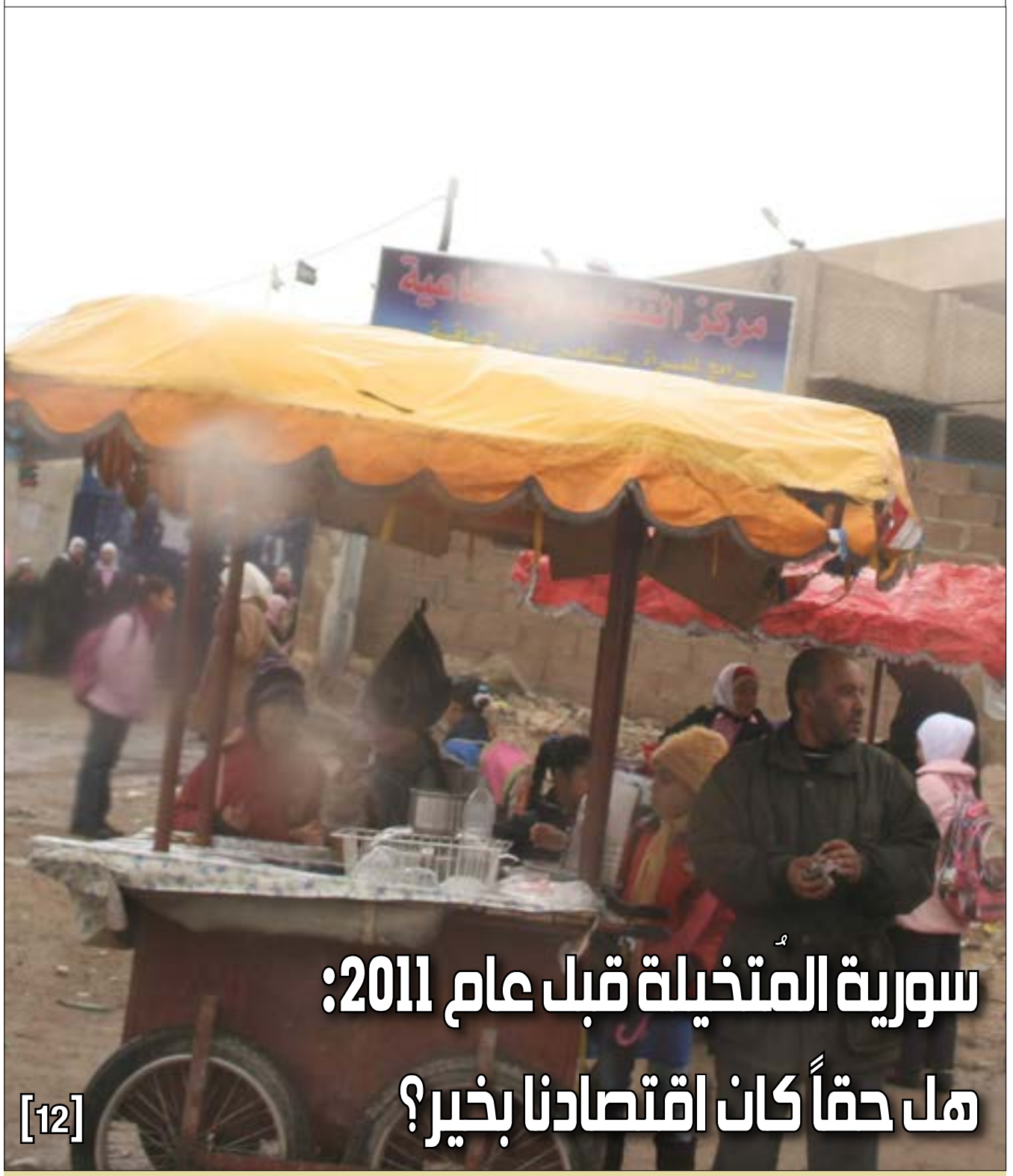

سورية المُتخيلة قبل عام 2011: هل حقاً كان اقتصادنا بخير؟

[12]

شؤون عمالية

خسائر العمال في أجورهم مستمرة

02

ملف «سورية 2024»

ما الجديد في موضوع التسوية السورية- التركية؟

06

شؤون محلية

التعليم الجامعي فرز طبقي فج سيراً نحو إنهاء التعليم المجاني!

08

شؤون عربية ودولية

الاحتلال يتورط على جبهة ثالثة ويخلق مبررات لاستمرار الحرب

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

خسائر العمال في أجورهم مستمرة

من المؤكد أن الأجور من أكثر القضايا إلحاحاً، ومن أكثر القضايا التي يجري تداولها على ألسنة من يبيعون قوة عملهم، سواء العضلية منها أو الفكرية. فهنا لا فرق بين الاثنتين من حيث النتيجة النهائية، وهي ضرورة تحسين الوضع المعيشي، المتناسب مع غلاء الأسعار، التي تقفز الآن قفزات متسارعة لا يمكن للأجور الحالية إدراكها، أو الوصول إلى حالة قريبة منها، مما يعني استمرار الحال على ما هو عليه من بؤس وحرمان للعاملين بأجر، ويعني انقسام المجتمع إلى فريقين أساسيين ناهبين ومنهوبين، يجري الصراع بينهما.

الفريق الأول مسلح بكل الوسائل الضرورية التي تجعله مستمراً في تسلطه واستغلاله، والفريق الآخر مجرد من إمكانياته ومكبلةٌ طاقاته ومحروم من حقوقه الدستورية، التي لا تجعله قادراً على الدفاع عن حقه في الحياة.

إن الطبقة العاملة السورية لديها الكثير من المجسّات التي تستشعر بها تحسن وضعها المعيشي، وأهمها الأجور الحقيقية التي يتقاضاها العمال، والتي لا تسد الرمق الآن، والحديث المتواصل عن زيادة للأجور يطبّل بها الإعلام ويزمّر، يراد منها طمأنة العمال إلى إمكانية تحسين أوضاعهم «أمل إبليس في الجنة»، ومحاولة تأريض حالة الغليان المستتر الذي ينتاب عموم الفقراء ومنهم الطبقة العاملة بسبب أجورها الضعيفة، التي أوصلت غالبية الطبقة العاملة إلى ما دون خط الفقر، الذي حددته الحكومة في بياناتها وإحصاءاتها، والحقيقة أن التحسن الذي قصدته الحكومة في بياناتها هو تحسن معدلات النهب لقوى السوق الكبرى، وانخفاض حقيقي في معدلات الأجور، وهذه نتيجة طبيعية للسياسات الاقتصادية التحريرية «أيْ الليبرالية وتحرير الأسعار»، والاستثمارية والأجرية، التي اتبعتها الحكومة والتي ليس آخرها محاولتها إزالة الدعم عن المشتقات النفطية والسير باتجاه إزالة ما تبقى من دعم للكثير من المواد الضرورية لعيش الفقراء تحت مبرر عدم توفر الموارد الكافية وهذا الكلام مناف للحقيقة حيث الموارد موجودة في جيوب الناهبين الكبار.

ما نود أن نقوله في كل ما تقدم، هو أن قضية الأجور –وزيادتها زيادة حقيقية تستطيع أن تصحح المعادلة المائلة الآن لمصلحة الأرباح، أي لمصلحة رأس المال– هي قضية وطنية من الدرجة الأولى، تتحمل مسؤوليتها كل القوى النظيفة في المجتمع، وبالأخص الحركة النقابية التي يقع على عاتقها النضال من أجل ذلك فهي تبحث الوضع المعيشي للعمال في كل اجتماعات المكتب التنفيذي ولكن على الأرض لا شيء يتغير، وهذا مفهوم للجميع بسبب وقوفها في الوسط، بين الحكومة والطبقة العاملة، فلا هي قادرة على أن تكون شريكاً حقيقياً للحكومة في سياساتها، ولا هي قادرة على قيادة الطبقة العاملة باتجاه تحسين أوضاعها والدفاع عن حقوقها ومصالحها بوسائل مشروعه أقرّتها الاتفاقيات الدولية وأقرها الدستور، وكذلك تجارب الطبقة العاملة في العالم.

شروط عقد العمل الزراعي

نصَّ الباب الثاني من قانون تنظيم العلاقات الزراعية على شروط تنظّم علاقات العمل الزراعي، ومنها عقد العمل الزراعي الفردي.

حيث نصّت المادة الثامنة من الفصل الأول من الباب الثاني على شروط تنظم عقد العمل الزراعي؛ منها أنه يجب أن يكون مكتوباً ومحرَّراً على ثلاث نسخ، وتحفظ نسخة منه لدى اتحاد الفلاحين ويعطى لكل طرف نسخة عنه. والكتابة هنا ليست شرطاً لصحّة العقد، ولا ركناً من أركانه، لأنّه يحقّ للعامل وحدَه إثباتُ وجود علاقة عمل بجميع طرق الإثبات، ومنها الشهادة والقرائن في حال إنكار صاحب العمل، وهذا شيء إيجابيّ يصبّ في مصلحة العامل الزراعي، في حين أنّ قانون العمل رقم 17 لعام 2010 أعطى هذا الحقّ للعامل ولربّ العمل معاً مع العلم أنّ عدم وجود عقد عمل مكتوب يكون دائماً بسبب من صاحب العمل وليس العامل، وعليه وحده تُحمَّل تبعةُ عدم إبرام عقد عمل مكتوب.

مدة عقد العمل الزراعي

وجاء في المادة التاسعة من القانون أنّه لا يجوز التعاقد مع العامل الزراعي لمدة تزيد على خمس سنوات، وتخفض مدد العقود التي تزيد عن ذلك، حيث لم يسمح القانون باستخدام العامل لمدّة تزيد عن خمس سنوات، واعتبر كلّ مدة تزيد عليها باطلة.

ويجوز التعاقد مع العمّال العرب وتطبَّق عليهم نصوصُ هذا القانون، ويعامَلون معاملة العمال السوريين بشرط الحصول على تصريح بالعمل من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

عقد الاختبار

وحدَّدت المادة الثالثة عشرة مدة الاختبار بعقد العمل الزراعي بثلاثة أشهر، ولا يجوز تعيين العامل تحت الاختبار أكثر من مرة واحدة عند رب عمل واحد. ويحق لكلا الطرفين فسخ عقد الاختبار دون إنذار أو مكافأة، وإذا انتهت مدة الاختبار ولم يفسخ العقد صراحة اعتبر عقد العمل نافذاً من بداية مدته، وهذه المواد مشابهة لما جاء في قانون العمل رقم 17 لعام 2010.

وحول حقوق وواجبات العامل فإنه عليه الاعتناء بالحيوانات والأدوات التي يعهد بها إليه، والمحافظة عليها، عناية الرجل الذي عهد بها إليه وأنْ ينفّذ شروط عقد العمل، وعلى صاحب العمل أنْ يعامل عمّاله معاملة حسنة وأنْ يحترم وينفّذ شروط عقد العمل ويؤمّن الحماية الأخلاقية لعمل النساء والأحداث.

عمل الأحداث والنساء

منع قانون تنظيم العلاقات الزراعية تشغيل الأحداث بالأعمال الزراعية تحت سن الخامسة عشرة نهائياً، ولا يسمح لهم بدخول أمكنة العمل، أمّا من يتجاوز الخامسة عشرة من عمره فيجب عليه الحصول على موافقة وليّ القاصر، وهؤلاء الأب أو الأم، عند غياب الأب أو الوصي الشرعي عند غياب الاثنين، كما يمنع تشغيل الحدث ليلاً نهائياً، كما يمنع تشغيلهم بأعمال مرهقة لا تتناسب مع عمرهم، ويتحمل أرباب العمل مسؤولية التأكد من عمر الحدث والتأكد من الموافقة الخطية لتشغيلهم من أوليائهم.

كما يمنع تشغيل النساء ليلاً بالأعمال الزراعية إلّا بالأعمال التي يحدّدها الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد النسائي. وللمرأة الحق بالحصول على إجازة أمومة مدتها خمسة وسبعون يوماً، وتمنح لمن ترغب من العاملات الحصول على إجازة أخرى مدتها شهر بنسبة 80% من الأجر، ودون أجر لشهر آخر، وخلال ثمانية عشر شهراً التالية لوضع الحمل تستحق العاملة إجازة لإرضاع مولودها لمدة ساعة على فترة واحدة أو فترتين، وتحسب هذه الإجازة من ساعات العمل ولا يترتب عليها أيّ تخفيض بالأجر.

ولا يجوز لصاحب العمل أنْ يفصل عاملةً عن العمل في أثناء إجازة الأمومة أو خلال مدة غيابها بسبب مرض يثبت بشهادة صحية أنّه نتيجة الحمل أو الوضع، وأنّه لا يمكّنها من العودة إلى عملها، بشرط ألّا يتجاوز مجموع مدة غيابها في السنة 180 يوماً.

وتترتب المسؤولية الجزائية على ذوي الأحداث الذين يخالفون تطبيق أحكام هذا القانون، كما تترتب المسؤولية الجزائية على أصحاب العمل إذا استخدموا نساء أو أحداثاً خلافاً لأحكام هذ القانون.

الأجور معركة عالمية

يعتبر القطاع الصناعي شرياناً اقتصادياً مهماً لأيّ بلد، فهو يحدد ملامح اقتصاد بلدٍ معين سواء كان صناعياً أو زراعياً ومدى ارتباطه بالتكنولوجيا المتطورة، إضافة إلى تبادلاته التجارية المختلفة. وهذا ينعكس على الطبقة العمّالية المنتجة من خلال تأثيره على تطوّر إنتاجهم ووعيهم لحقوقهم في العمل، وضمان الحقوق لهم من خلال لوائح وتشريعات قانونية، وتعويضاتهم كافة.

■ نبيل عكام

تـزداد الاحـتـجـاجـات الـعـمّـالـيـة فـي مـخـتـلـف أصـقـاع الـعـالـم بـدءاً بالاحتجاجات والاعتصامات وتنفيذ الإضرابات عن العمل، القصيرة منها والطويلة غير محدّدة المدة، وقد شهدت وتشهد حتى اليوم معظم دول العالم بقيادة نقاباتها العمالية الطبقية هذه الأشكال من الاحتجاجات مروراً بالتظاهرات العمالية بما فيها بعض الدول العربية ما عدا نقاباتنا، ضد ارتفاع الأسعار، ومن أجل تحسين مستوى المعيشة للعمال والحد من التضخم الحاصل الذي يكوي العاملين بأجر، ولم تقتصر بعض الاحتجاجات على أبواب المصانع والمؤسسات بل انتقلت إلى قلب المدن.

ما زالت المؤشرات تنبئ باحتمال صعود متجدّد للنضال الطبقي للعمّال والحركة النقابية التي تمثل الطبقة العاملة تمثيلاً حقيقياً. لقد استقبل قسم مهمّ من عمال العالم العامَ الجاري بإضرابات في عدة مدن من مختلف البلدان سواء في مركز الرأسمالية أو بلدان الأطراف التابعة، وجلّها كان المطلب الأساسي لها زيادة الرواتب والأجور، إضافة إلى تثبيت العاملين، ووقف التسريح التعسفي. وهذه المطالب تأتي على خلفية الارتفاع الكبير في أسعار السلع الرئيسية، بسبب التضخّم الحاصل في هذه البلدان. وهناك مطالب تتعلق بالأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية أيضاً، وذلك رغم وجود قوى القمع والأمن التي تشتد وطأتها، لكبح جماح تحركات العمّال ولو مؤقّتاً.

اللافت للنظر أنّ الاحتجاجات العمالية لم تكن بلا طائل، فقد حصل العمال المحتجّون على مكاسب مختلفة هنا وهناك، وفي مقدمتها زيادة الأجور، وهو أمر كان قليل الحدوث خلال العام الذي مضى. وفيما يشبه تأثير لعبة الدومينو، ما إن ينتهي إضرابٌ في شركة أو مصنع في مدينة ما في هذه الدولة أو تلك، حتى تمتد الإضرابات لتشمل عدداً من شركات قطاع الدولة أو القطاع الخاص للمطالبة بتطبيق زيادة الأجور أو المطالبة بتحسين شروط وظروف العمل، إضافة إلى الأمن الصناعي والصحة والسلامة المهنية وغيرها من الحقوق.

إن انخفاض الأجور ينعكس سلباً على إنتاجية العاملين بأجر وعلى التطور العام في المجتمع، فترتفع معدلات البطالة والفقر بين صفوف الطبقة العاملة، والعاملين بأجر عموماً، التي تمثّل أكبر طبقة في المجتمع في أغلب بلدان العالم. كما ويختلّ شكل توزيع الثروة في المجتمع بشكل مغاير لما تنصُّ عليه القوانين والتشريعات العمّالية العالمية التي تضمن الحقوق والواجبات، للعمّال وأصحاب العمل، المعبَّر عنها بالأجور والمزايا التي يحصل عليها العاملون، علماً أنّ العمال هم أساس تطور المجتمع اقتصادياً. وسوف ينجم عن ذلك تفاقم الفقر وعدم المساواة، وأيضاً تزايد الانقسام بين الطبقات في المجتمع. هل ستصل عدوى هذه الاحتجاجات من أجل الأجور وحقوق العمال الأخرى إلى نقاباتنا؟ الحركة النقابية قوة لا يمكن الاستهانة بها وبإمكانياتها، وخاصة عندما تزداد صلابةً في الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومطالبها، وعلى رأسها حقوق العمال المتعلّقة برفع مستوى حياتهم ومعيشتهم بما يوازي متطلبات حياة العمّال الأساسية والضرورية، وفي المقدمة منها رفع الأجور لتصل إلى مستوى متوسط المعيشة. لكنها ويا للأسف ما زالت ضمن صندوق الخطاب المختلف، ومحصَّنة من هذه «العدوى».

الطبقة العاملة

إيران: استمرار إضراب واحتجاج عمال الإسمنت والنفط والغاز

واصل عمال الإسمنت في «كنكان» إضرابهم، يوم الإثنين 26 آب لليوم الثامن والعشرين، مطالبين الإدارة بتلبية مطالبهم بتحسين الوضع المعيشي للعمال. ومن جهة أخرى نظم عمال شركة «بارس» للنفط والغاز في «عسلويه» احتجاجات مطالبين إدارة الشركة بتثبيت العمال الذين يعملون وفقاً لعقود مؤقتة. كذلك طالبوا بزيادة أيام الإجازة والاستراحة، وتنفيذ قانون تصنيف المشاغل. ورفع عمّال شركة «بارس» للنفط في «عسلويه» شعارات: «الرواتب المنصفة... حقنا المشروع»، و«إنتاج النفط والغاز يزيد... ورواتبنا تقلّ. كما طالب المحتجّون بمحاسبة المسؤولين الفاسدين، وتحسين ظروف العمل، وتطبيق القوانين الداعمة لحقوقهم ومطالبهم المعيشية. ويذكر أنه زادت الاحتجاجات النقابية بنسبة 100% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق.

تهديد بمزيد من الإضرابات في الموانئ الألمانية

رفضت نقابة العمال الألمانية «فيردي» عرضَ الاتفاقية الجماعية الذي قدمته إدارة مشغّلي الموانئ البحرية الألمانية «زد دي إس»، في الجولة الرابعة من المفاوضات التي انتهت في 21 آب، بشأن اتفاقية جماعية جديدة لعمال موانئ بحر الشمال الألمانية البالغ عددهم 11500 عامل. وقال الاتحاد: إن اقتراحات الإدارة غير كافية، حيث اقترحت الشركة مكافأة تعويض التضخّم بقيمة 1400 يورو، معفاة من الضرائب والرسوم الجمركية وزيادة الأجر بالساعة بمقدار 1،15 يورو اعتباراً من الأول من كانون الثاني وزيادة بدل الإجازة السنوي بمقدار 480 يورو. قالت المفاوضة في فيردي: إنّ المقترحات لا تعكس زيادات الأجور الضرورية التي يتوقعونها من اتفاق مقبول لهم. وأشارت إلى أن المزيد من الإضرابات التحذيرية قد تتبع ذلك خلال الأسابيع القادمة. وطالبت المفاوضةُ شركةَ «زد دي إس» باستئناف المفاوضات و«تحسين العرض المقدَّم».

عمال الموانئ الهندية يؤجّلون الإضراب

أرجأ ما يقرب من 20 ألف عامل في الموانئ الهندية الكبرى إضرابهم يوم الثلاثاء 26 آب بعد أن هدّدوا بالإضراب لأجل غير مسمّى اعتباراً من يوم الأربعاء 28 آب، وذلك بعد الموافقة على اتفاق جديد لمدة خمس سنوات. حيث وافقت نقابات العمال على زيادة الأجور بنسبة 8،5% على مدى خمس سنوات، وفقاً لوثيقة وقعها قادة النقابات، بعد أن طالبوا في البداية بزيادة في حدود 10،6%. حسب رويترز. وقالت الوثيقة التي وقعها قادة النقابات: «بالنظر إلى التفاهم، توصّلت اللجنة وهيئة الموانئ العليا في الهند إلى اتفاق مع نقابات العمال، خلال مناقشات مطوّلة سعياً إلى تسوية لمراجعة الأجور ومزايا التقاعد، ووافقت الاتحادات الستة على تأجيل الإضراب المقترح». وكانت مجموعة العمال قد وافقت في وقت سابق على الدعوة إلى إضراب بعد اجتماع في مدينة توتوكودي.

الولايات المتحدة: عمال متاجر فريد ماير يضربون عن العمل

أعلن عمال 28 متجراً من متاجر «فريد ماير» في منطقة بورتلاند وحولها أنهم مضربون عن العمل ابتداءً من يوم الأربعاء، 28 آب، وسيظلّون على خطّ الاعتصام حتى يوم الثلاثاء، الثالث من أيلول، ما لم يتم التفاوض على اتفاق قبل ذلك. ولم يتوصّل فريق التفاوض من الاتحاد الدولي لعمال الأغذية والتجارة المحلّي وممثلو شركة كروجر، الشركة الأم لفريد ماير، إلى اتفاق بعد خمس جلسات تفاوض. ومن المقرر أن يجتمع الجانبان مرة أخرى. وتقول النقابات إنّ الإضراب ضروري لتشجيع كروجر على التوصل إلى اتفاق. ويختلف الجانبان بشأن معاشات التقاعد ومقاييس الأجور، وأمور أخرى، منها ممارسات العمل غير العادلة، وأشارت إلى أن الأعضاء وافقوا بأغلبية ساحقة على الإضراب.

«معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي»

نشر معهد دراسات الأمن القومي «الإسرائيلي»، وهو واحد من أهم مراكز الأبحاث في الكيان، وأكثرها تأثيراً على صنع السياسات، يوم 22 من الشهر السابع، دراسة بعنوان: «انهيار السلطة الفلسطينية– سيناريو يجب تجنبه».

■ ترجمة قاسيون

تقدم قاسيون فيما يلي، ترجمة للنقاط الأساسية التي طرحتها الدراسة التي أعدها الباحث في المعهد يوهانان زوروف.

لقد تم طرح انهيار السلطة الفلسطينيَّة في العامين الماضيين كإمكانيَّة حقيقيَّة على خلفيَّة تقصِّي الحقائق في الضفَّة الغربيَّة من قبل الحكومة «الإسرائيليَّة»، أي توسيع المشروع الاستيطانيِّ، الذي لا رجعة عنه إلى حدٍّ كبير ويتحدَّى وضع السلطة الفلسطينيَّة الضعيف أصلاً.

إنَّ إفلاس وانهيار السلطة الفلسطينيَّة أو إسقاطها، سيعيد «النظام الإسرائيليَّ الفلسطينيَّ» إلى الوراء أكثر من 30 عاماً، وسيضع «إسرائيل» في وضع سياسيٍّ ودوليٍّ صعب، لأنَّه سيُعدُّ علامةً على نهاية حقبة الاتفاقيَّات/ التسويات، بل سيُبعد الدول العربيَّة المعتدلة عن محاولة تعزيز التطبيع معها. بالإضافة إلى ذلك، فإنَّ انهيار السلطة الفلسطينيَّة سيضع حدّاً للمصالح «الإسرائيليَّة» المشتركة مع السلطة الفلسطينيَّة، والتي يتم التعبير عنها بالتنسيق الأمنيِّ، والتي عادةً ما ترضي «إسرائيل»، ومن الممكن أن ينقلب على «إسرائيل» أولئك الذين يخدمون في الأجهزة الأمنيَّة التابعة للسلطة الفلسطينيَّة– عشرات الآلاف من المسلحين، الذين سينضمُّون إلى النضال العنيف ضدَّ «إسرائيل» من الفصائل الفلسطينيَّة. وفي غياب سلطة فلسطينيَّة مُقيِّدة رادعة لاجمة، قد تحدث انتفاضةٌ شعبيَّةٌ في الأراضي الفلسطينيَّة.

منذ تشكيل الحكومة «الإسرائيليَّة» الحاليَّة في عام 2022، تسارعت عملية إضعاف وفقدان شرعيَّة السلطة الفلسطينيَّة، على خلفيَّة «خطَّة قرار» لوزير المالية ووزير الدفاع بتسلئيل سموتريتش، الذي يطمح إلى حلِّ الصراع «الإسرائيليِّ» الفلسطينيِّ دون عمليَّة سياسيَّة، ومطلب وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، بزيادة استخدام القوَّة ضدَّ الفلسطينيِّين. هذا هو أحد أهمِّ التهديدات التي يتعرَّض لها الفلسطينيُّون حتَّى الآن. من بين أمور أخرى، ليس من الواضح كيف سيخدم انهيار السلطة الفلسطينيَّة فكرة الحكم الذاتيِّ الفلسطينيِّ، الذي تدعمه بعض الأحزاب اليمينيَّة في «إسرائيل» بوصفه حلاً للصراع الذي ينبغي أن يُفرَض على الفلسطينيِّين. ففي نهاية المطاف، من المشكوك فيه ما إذا كان سيتمُّ العثور على قيادة بديلة وسيتعيَّن على «إسرائيل» بعد ذلك تحمُّلُ مسؤوليَّة إدارة حياة الفلسطينيِّين في جميع أنحاء الضفَّة الغربيَّة.

تسبَّب 7 أكتوبر والحرب في قطَّاع غزَّة بغضب هائل ضدَّ حماس والفلسطينيِّين عموماً في «إسرائيل». كما ساهم إعلان رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن «فتح = حماس» في تأجيج الأجواء العامَّة في «إسرائيل»، التي تدعم حذف مصطلحي «الدولة الفلسطينيَّة» و«حلّ الدولتين لشعبين» من المعجم العبريِّ، وتدعم أيَّ خطوة تُضعفُ السلطة الفلسطينيَّة. في الآونة الأخيرة، اتخذت الحكومة «الإسرائيليَّة» سلسلةً من القرارات التي تهدف إلى معاقبة وإضعاف السلطة الفلسطينيَّة. من بين هذه الإجراءات، زيادة حجم الأموال التي تحتجزها «إسرائيل» كلَّ شهر من عائدات الضرائب التي تجمعها نيابةً عن السلطة وتمرِّرها للفلسطينيِّين، تمَّ تمرير مشروع قانونٍ يسمح لـ«ضحايا الإرهاب» «العمليَّات الفدائيَّة» بالمطالبة بتعويض من السلطة الفلسطينيَّة، وتبذل محاولات لقطع الصلة بين البنوك «الإسرائيليَّة» والبنوك الفلسطينيَّة، ومنع دخول العمال الفلسطينيِّين إلى «إسرائيل» الذين يعملون بشكل رئيس في صناعة البناء والتشييد. كما حدثت زيادةٌ كبيرةٌ في عدد الوحدات السكنيَّة في المستوطنات في أنحاء الضفَّة الغربيَّة جميعها، وتمَّ تأكيد الوضع القانونيِّ للبؤر الاستيطانيَّة والمستوطنات، وقرَّرت الحكومة «الإسرائيليَّة» حرمان السلطة الفلسطينيَّة من الصلاحيَّات في المنطقة ب، التي تعرف بأنَّها «محجوزةٌ تعاقديّاً» «محجوزةٌ بشكلٍ متَّفقٍ عليه»، وقد أخذتها لنفسها. أضاف الكنيست خطوةً إلى هذه الخطوات عندما تبنَّى قراراً يعارض إقامة دولة فلسطينيَّة بأغلبيَّة 68 عضواً مقابل تسعة معارضين.

لهذا السبب، هناك قلقٌ متزايدٌ حول أبو مازن، بين الأجهزة الأمنيَّة للسلطة الفلسطينيَّة وفي الساحة الفلسطينيَّة ككلٍّ، تجاه العقوبات التي تفرضها الحكومة «الإسرائيليَّة». إنَّهم يسعون إلى الاعتقاد بأنَّ الولايات المتحدة والمجتمع الدوليَّ لن يسمحا لـ«إسرائيل» بتفكيك السلطة الفلسطينيَّة بحكم التزامها باتفاقيَّة أوسلو.

حتَّى قبل 7 أكتوبر، أشار رئيس السلطة الفلسطينيَّة أبو مازن– والعديد من المتحدِّثين الفلسطينيِّين– إلى الآثار الخطيرة لسياسة «إسرائيل» على ضعف المستوى الأمنيِّ للفلسطينيِّين في الضفَّة الغربيَّة، وتزايد الاحتكاك بينهم وبين المستوطنين اليهود. وفي الساحة الفلسطينيَّة نفسها، هناك نقاشٌ دائرٌ منذ عدَّة أشهر، تُتَّهم فيه حماس بجلب الكارثة للفلسطينيِّين. النقاش الذي سيتصاعد بعد الحرب، سيزيد من صعوبة تعزيز جهود المصالحة بين المنظَّمات، وفي الوقت نفسه يثير المخاوف في أوساط فتح وحول أبو مازن، حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «الإسرائيليَّة»، والتي تهدد بإسقاط السلطة الفلسطينيَّة. لم يعد هذا حلًّا استباقيّاً احتجاجاً على عدم إحراز تقدُّم في العمليَّة السياسيَّة «كما حدث في عامي 2012 و2013، عندما تم الاعتراف بقدرات السلطة الفلسطينيَّة دوليّاً، واعتبرت عاملاً فعَّالاً وبنَّاءً»، بل هو قلقٌ بالغٌ من الإجراءات العقابيَّة «الإسرائيليَّة»، التي تهدف إلى إضعاف السلطة الفلسطينيَّة أو انهيارها.

يثير المخاوف في أوساط فتح وحول أبو مازن حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة «الإسرائيليَّة» والتي تهدد بإسقاط السلطة الفلسطينيَّة

استمرار مخاطر الضعف

إنَّ استمرار عمليَّة إضعاف السلطة الفلسطينيَّة سيؤدِّي إلى تفاقم الظواهر الخطيرة التي كانت واضحةً منذ أشهر عديدة، ومنها:

إنَّ دفع مرتَّبات موظفي السلطة الفلسطينيَّة جزئيّاً، يؤثِّر على دوافع وعمل الأجهزة الأمنيَّة، ما يثير قلقاً بالغاً لدى المؤسَّسة الأمنيَّة «الإسرائيليَّة»، لأنَّه قد يشجِّع على مشاركة/انضمام موظفي الأجهزة/ ضباط الأمن إلى العمليَّات «الإرهابيَّة» مقابل الأموال المحوَّلة من إيران.

ضعف أداء الأجهزة الأمنيَّة، على الرغم من التزامها بالتنسيق الأمنيِّ، وأيضاً بسبب نزع الشرعيَّة عنها بين الجمهور الفلسطيني، باعتبارها تخدم الاحتلال «الإسرائيليَّ».

توسيع «الإرهاب» إلى جنوب السامرة ويهودا «الضفَّة الغربيَّة» جزئيّاً، بتشجيع ومساعدة من حماس وإيران.

يزيد الاحتكاك المتزايد بين المستوطنين والفلسطينيِّين، الذي يؤدِّي إلى تفاقم التوتُّرات في الضفَّة الغربيَّة، من الدافع الفلسطينيِّ لتنفيذ هجمات ويغذِّي الخطاب «الإسرائيليَّ» الداخليَّ.

ضعف قدرة السلطة الفلسطينيَّة في منع الحشود من النزول إلى الشوارع. حتَّى الآن يتفادى الجمهور الفلسطينيُّ أعمال الشغب خوفاً من الثمن الذي سيدفعه، وبسبب سياسة السلطة الفلسطينيَّة المحبطة والمعارضة لها.

بروز القدس الشرقيَّة كمحور احتكاك ومحاولات الهجوم من قبل السكَّان الفلسطينيِّين، الذين يرغبون في التعبير عن

يحذر من «انهيار السلطة الفلسطينية»!

التضامن مع قطاع غزّة ومناطق الصراع في الضفّة الغربيّة.

يتطلّب الحفاظ على التنسيق الأمنيّ مزيداً من الجهد والموارد من النظام الأمنيّ «الإسرائيليّ» «مؤسّسة الدفاع الإسرائيليّة».

قلقٌ من جانب المواطنين العرب في «إسرائيل»، الذين يعتبرون أنفسهم فلسطينيّين، والذين امتنعوا حتّى الآن عن التعبير عن الاحتجاجات والتضامن مع إخوانهم خارج الخطّ الأخضر، وقد ينخرطون في احتجاجات شعبيّة تصبُّ في مصلحة حماس ومحور المقاومة، المهتمّين بتوسيع ساحة النضال إلى «إسرائيل» نفسها.

انهيارٌ أو فشلٌ وظيفيٌّ للسلطة الفلسطينيّة

لن تعلن السلطة الفلسطينيّة نهايتها؛ فالتوتُّر بين «إسرائيل» والولايات المتحدة والمجتمع الدوليّ في هذا الصدد سيساعدها على البقاء. ولكن كعامل حكوميٍّ/ باعتبارها هيئةً حاكمةً، سيتعيَّن عليها أن تواجه أصعب التحدّيات التي سيفرضها الواقع. على المستوى الثنائيّ الإقليميّ والدوليّ، سيكون لانهيار السلطة أو فشلها الوظيفي آثارٌ بعيدة المدى:

سوف تضطر منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة إلى الاعتراف بفشل المسار السياسيّ/ الدبلوماسيّ لخصومهم في الداخل وللدول العربيّة التي تدعم/ تؤيد ترتيبات «الحلّ السلميّ للصراع/ التسوية». هذه هي النهاية «الرسميّة» لعصر اتفاقيّات أوسلو.

ستظهر حماس والمنظّمات الإسلاميّة الأخرى في المنطقة كبديل للنظام القائم.

ستحوم علامة استفهام كبيرة حول استراتيجيّة السعي إلى التسوية/ المفاوضات السلميّة التي تميّز العلاقة بين «إسرائيل» ودول المنطقة التي تسعى إلى التطبيع، والتي يكون حلّها للمشكلة الفلسطينيّة بدعمٍ مركزيٍّ تقوم عليه هذه الاستراتيجيّة.

في غياب قيادةٍ بديلةٍ عن قيادة منظّمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة، فإنّ المجتمع الدوليّ قادرٌ على التخلّص من الواقع/ التنصّل من أيّ موقف ينشأ، ما يعني أنه سيكون بإمكانه تجاهل الواقع الذي سيتطوّر بعد هذا الانهيار.

سيطلب من إسرائيل في هذه الحالة أن تتحمّل المسؤوليّة عن الإدارة المدنيّة للمدن والمجتمعات المحليّة «البلدات» الفلسطينيّة، التي ظلّت تحت السيطرة الفلسطينيّة على مدى السنوات الـ 30 الماضية، بسبب عبء الميزانيّة الذي يترتّب على ذلك «سيكون العبء على الميزانيّة هائلاً».

سيكون ثقيلاً العبء الاقتصادي الذي سيُفرَض على «إسرائيل». من بين أمور أخرى، سيتعيَّن على «إسرائيل» التعامل مع التزامات السلطة و / أو عدم رغبة/ استعداد الكيانات الماليّة الدوليّة في تزويدها/ منحها الائتمان.

إنّ حرب الاستنزاف المتعدّدة الأطراف التي تشنُّها إيران ضدّ «إسرائيل» من خلال وكلائها سوف تشعلها ساحاتٌ إضافيّةٌ نائمةٌ حالياً. «التي تخوضها عبر وكلائها على عدة جبهات ستشتد وستتحول الجبهات الهادئة حالياً إلى مناطق قتال».

الجانب الأمنيّ

سيكون التحدّي الأمنيّ هو التحدي الأكبر الذي سيلقى على «إسرائيل» إذا انهارت السلطة الفلسطينيّة. وفي هذا الميدان، ظلّ التعاون/ التنسيق الأمنيّ قائماً لسنوات عديدة، على مستوًى معقول، حتّى في أوقاتٍ الأزمات والعلاقات المتدنية بين الطرفين، على أساس الاعتراف المتبادل بالمصلحة المركزيّة المشتركة. حتّى أنّ أبو مازن وصف التنسيق الأمنيّ بأنّه مقدّس. لذلك، فإنّ انهيار السلطة الفلسطينيّة أو فشلها الوظيفيّ سيطرح أسئلة صعبةً على «إسرائيل» بشكل خاصّ:

1. ماذا سيحدث لقوّات الأمن الفلسطينيّة؟ كيف يمكن حلّ هيئة ماليّة للسلطة الفلسطينيّة وملتزمةٍ بالاتفاقات مع «إسرائيل» وتتعاون معها، وتحظى بإعجاب نظرائها «الإسرائيليّين»؟

2. هل من الممكن جمع أسلحة حوالي 45،000 من أفراد قوّات الأمن في الضفة الغربيّة؟ كيف سيتمُّ تحديد موقعهم؟ من الممكن أن يقوم بعض أفراد قوّات الأمن بتسليم الأسلحة لـ«إسرائيل» أو لطرف ثالث، بسبب إدراكهم للفجوة في علاقات القوّة مع «إسرائيل»، والتي سيتم التعبير عنها في حالة حدوث مواجهة بين الطرفين. ولكن ماذا عن الجزء الذي لن يتمَّ جمعه؟

3. كيف تتعامل مع خطرٍ حقيقيٍّ أكثر ممّا كان عليه في الماضي في حال انضمام «قوات الأمن الفلسطينيّة» إلى الأنشطة «الإرهابيّة»؟ / المنظّمات «الإرهابيّة»؟

4. كيف يمكن الحفاظ على سلامة المستوطنات، التي يتناثر الكثير منها في السنوات الأخيرة في عمق الأراضي الفلسطينيّة المأهولة؟ كيف تحمي طرق المرور وحدود الأردن ومنطقة التماس مع الضفة الغربية؟

5. كيف يمكن التعامل مع ضعف النظام في الأردن وتهريب الأسلحة من العراق وسورية عبر الأردن إلى الضفّة الغربيّة، في ظلّ ضعف قدرة قوّات الأمن في الأردن على منع التهريب، في الوقت الذي تواجه فيه التخريب الإيرانيّ والجهود الرامية إلى غرس المقاتلين الشيعة في المملكة؟ سيكون هناك خطر أن تتحول الحدود الأردنيّة من حدود سلامٍ وتعاونٍ إلى منطقة صراع.

6. كيف ستتعامل «إسرائيل» مع الوضع الذي ستتضرَّر فيه منطقة تل أبيب ومركز الدولة، حيث الغالبية العظمى من السكان، التي تتمتع في الوقت الحالي بالهدوء النسبي، على الرغم من الحرب في الشمال والجنوب، من التصعيد كنتيجة محتملة لانهيار السلطة الفلسطينيّة؟

7. ماذا ستكون عواقب هذه التحدّيات على الصمود الوطنيّ وقدرة الجمهور «الإسرائيليّ» على التكيُّف إذا زاد العبء الاقتصادي واشتدَّ التهديد الأمنيُّ؟

إنَّ انهيار السلطة الفلسطينيَّة ليس قضيَّةً ثنائيَّةً «إسرائيليَّةً» - فلسطينيَّةً بل مشكلة إقليميَّة ودولية

8. كيف يمكن منع الاضطرابات في القدس الشرقيّة حول المسجد الأقصى، الذي يعدُّ مركز الاحتكاك القابل للاشتعال في أوقات الأزمات؟

9. هل سيمتنع المواطنون العرب/الفلسطينيون في «إسرائيل» عن الاحتجاج والتضامن مع إخوانهم شرق الخط الأخضر، هل سيتم الحفاظ على الهدوء في المدن المختلطة؟

التوصيات

إنَّ انهيار السلطة الفلسطينيّة ليس قضيَّةً ثنائيَّةً «إسرائيليَّةً» – فلسطينيَّةً، بل مشكلة إقليميَّة ودولية. تشارك الدول العربيَّة الرائدة ومعظم الدول الغربيَّة في العمليَّات السياسيَّة التي تهدف إلى تعزيز اتفاق «إسرائيليٍّ» فلسطينيٍّ. وعلى الرغم من فشل اتفاقات أوسلو في تمهيد الطريق للمحادثات حول قضايا الوضع الدائم، إلَّا أنَّها لا تزال تعتبر آلية تحافظ على الاستقرار النسبيِّ وتمنع التدهور. وهذا نوعٌ من التقصير في ضوء المأزق الذي وصلت إليه العمليَّة السياسيَّة منذ عام 2009.

إنَّ انهيار السلطة الفلسطينيَّة ستكون له عواقب سلبيَّةٌ على دولة «إسرائيل» في الساحات الداخليَّة والإقليميَّة والدوليَّة، يجب تجنُّبها، خاصة في الواقع الحالي للحرب ضدَّ حماس ومعسكر المقاومة الذي تقوده إيران وحزب الله. يجب على «إسرائيل» أن تركّز جهودها على تفكيك وإزالة التهديد الذي تشكّله حماس والجهاد الإسلامي في قطّاع غزة والضفة الغربيَّة، وتجنُّب التحرُّكات التي من شأنها إضعاف السلطة الفلسطينيَّة إلى درجة الانهيار أو الفشل في العمل/ الخلل الوظيفي «ينبغي لإسرائيل أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها إضعاف السلطة الفلسطينية إلى درجة انهيارها أو عدم قدرتها على أداء وظيفتها»، وشراء تذكرة الدخول في تحالف أمنيٍّ اقتصاديٍّ إقليميٍّ بقيادة الولايات المتحدة، وإصلاح المسار لحل الصراع مع الفلسطينيّين «المعتدلين».

ما الجديد في موضوع التسوية السورية- التركية؟

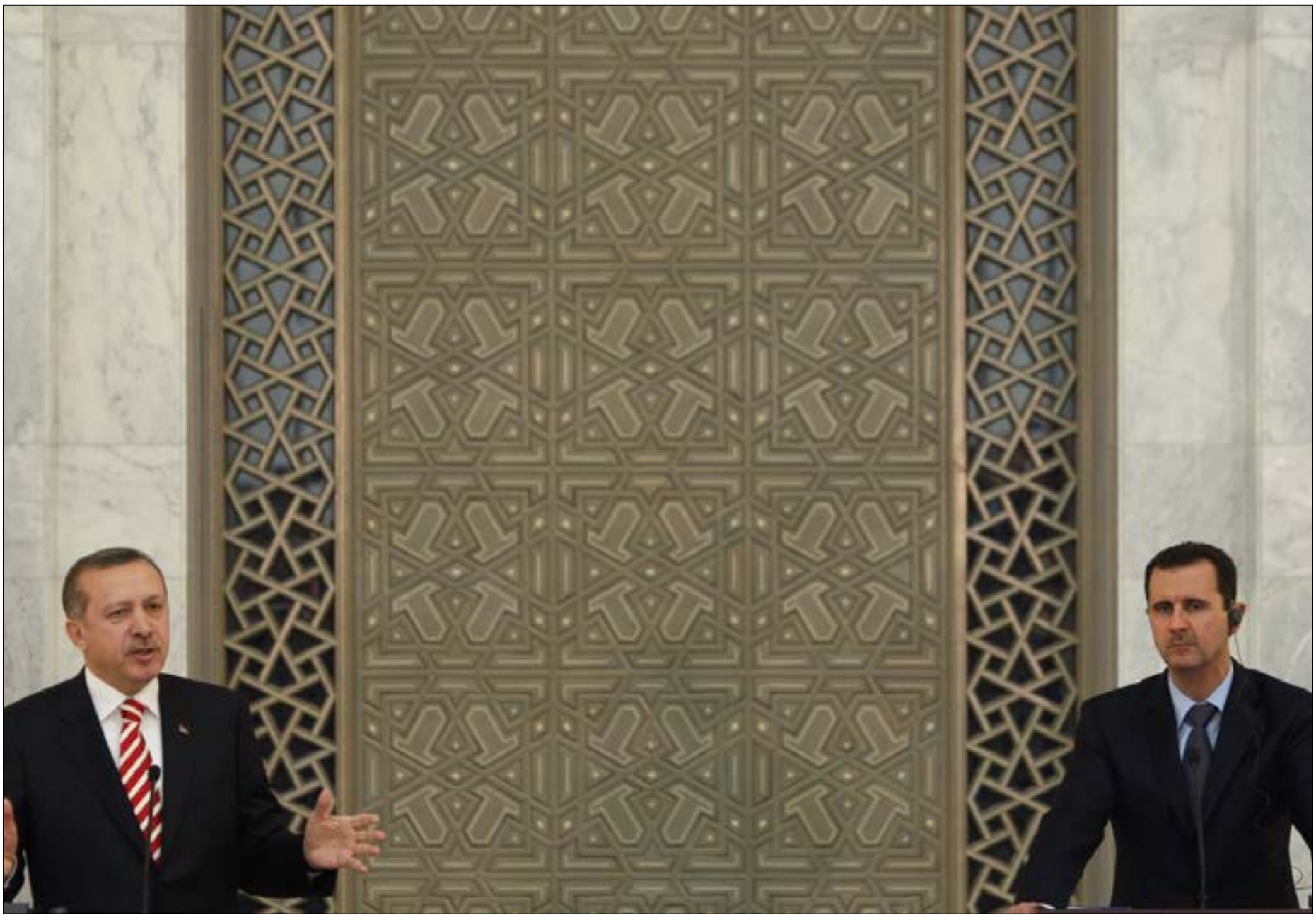

ما يزال موضوع التسوية السورية التركية، موضوعاً أساسياً على جدول أعمال ثلاثي أستانا، على الأقل منذ قمة طهران الثلاثية في تموز 2022. ورغم أن السير صوب التسوية المنشودة قد قطع بالفعل خطوات عديدة، ابتداءً باللقاءات المتكررة على المستوى الأمني، ومن ثم اللقاءات على مستوى وزارتي الدفاع والخارجية والتي عقدت في موسكو، إلا أن الخطوة الأخيرة التي من شأنها تثبيت نقطة اللاعودة، أي اللقاء على المستوى الرئاسي، لم تتحقق بعد.

■ قاسيون

أسباب التأخر عديدة ومتنوعة؛ بدءاً من تعقيد وتشابك المسائل المطلوب حلها على المستوى الثنائي السوري التركي، ووصولاً إلى التعقيدات القائمة على المستوى الإقليمي، خاصة مما بعد 7 أكتوبر. ولكن الأكيد هو أن المعيق الأساسي للمضي قدماً في التسوية، ليس الظرف الإقليمي ولا درجة تعقيد الملفات الثنائية الواجب حلها؛ فهذه وتلك، من شأنها أن ترفع فرص هذه التسوية وتؤكد ضرورتها لا العكس... المعيق الأساسي فيما يظهر، هم رافضو الحل السياسي من المتشددين ليس فقط على الجانب السوري، ولكن على الجانب التركي أيضاً، وإن كان صاحب دور الإعاقة الأساسي يظهر بشكل أكبر على جانب المتشددين في الداخل السوري؛ ضمن النظام وضمن المعارضة على حدّ سواء.

إذا تركنا جانباً المسوغات والتبريرات التي يقدمها المتشددون على اختلاف اصطفافاتهم لتبرير عملهم على إعاقة التسوية، فإن المشترك فيما بينهم، هو استمرارهم في التعويل على دور أساسي لواشنطن خاصة، وللغرب على العموم؛ وفي جوهر هذا التعويل، محاولاتهم الهروب من استحقاقات الحل السياسي وفقاً للقرار 2254، لأنهم يعلمون أن المضي في التسوية حتى النهاية، من شأنه أولاً وقبل كل شيء، تحقيق إضعاف إضافي لوزن وتأثير الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة السورية، عبر ردم فالق وثغرة كبرى طالما لعبت الولايات المتحدة عبرها باستخدام طريقتها المعهودة «حرب الجميع ضد الجميع».

لهذا السبب بالذات، فإن المتشددين من الأطراف كلها، ليست لديهم أي رغبة في المضي بالتسوية حتى النهاية، خاصة وأن العقوبات الأمريكية تصبح بلا معنى تقريباً في حال اكتملت التسوية، وتم تدعيمها بترابط اقتصادي مع «الشرق» ككل، عبر تركيا...

أضف إلى ذلك، أن التسوية يمكنها أن تضع الأساس لاستعادة وحدة سورية ولخروج القوات التركية منها، ما يعني وضع مصير القوات الأمريكية في سورية على الطاولة باتجاه خروجها...

هذه الإحداثيات كلها، ورغم أنها إيجابية بالمعنى الوطني العام، إلا أن نخباً سياسية بعينها، ونخباً من تجار الحروب، يرون فيها تهديداً وجودياً، لأن استمرارهم سيكون أمراً مشكوكاً به في حال سارت الأمور حتى النهاية، ليس فيما يتعلق بالتسوية السورية التركية فحسب، بل وأيضاً بما يتعلق بتطبيق 2254 والبدء بعملية التغيير السياسي.

هذه الإحداثيات نفسها، تجعل من تسارع السعي الغربي نحو «خطوة مقابل خطوة» و«تغيير سلوك النظام» مفهوماً أكثر، وضمناً لاورقة الدول الأوروبية الثمانية، التي تتمحور حول فكرة أساسية، هي أن «الحل السياسي وفق 2254 بعيد المنال»!

ا يعني أن العمل ضد التسوية السورية التركية، والعمل لإعاقتها بكل الأشكال الممكنة، بات جزءاً لا يتجزأ من مشروع «خطوة مقابل خطوة»، والذي يَعِد في ظاهره نُخباً ضمن متشددي النظام برفع شيء من العقوبات، وأهم من ذلك، بالقفز فوق أي تغيير سياسي وصولاً إلى تطبيع الأمر الواقع، مقابل تغييرات معينة أكثرها شكلي، ولكن بينها تغيير عميق في التموضع الإقليمي والدولي، ناهيك عن استكمال مشروع الفوضى الهدامة الاقتصادي، المحمول على سياسات ليبرالية متوحشة، كفيلة هي وحدها بأن تكرس الانهيار الحاصل، وبأن تفتح باب التقسيم النهائي للبلاد...

ونقول: إنه يَعِد في ظاهره بهذه الأمور، لأن الأمور في عمقها تبدو بصورة مختلفة تماماً... فالمطلوب أمريكياً هو تكريس تقسيم الأمر الواقع وتعميقه، وتكريس الانهيار الحاصل على المستويات كلها ضمن سورية، كجزء من الفوضى الشاملة الهجينة في المنطقة كاملة... ولذا فإن الأمريكان إذ يعِدون بالوصول إلى نقطة نهاية ما ضمن «خطوة مقابل خطوة»، فإن الحقيقة هي أن نقطة النهاية المطلوبة بالجوهر هي إطالة الوضع القائم؛ لأن استمراره كفيل وحده بالوصول إلى الأهداف الأولى الموضوعة لسورية: أي باتجاه إنهاء أي دور إقليمي لها، ووصولاً إلى إنهائها هي نفسها كوحدة جغرافية سياسية...

موضوع انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية كان يبدو سابقاً بوصفه الشرط المسبق الذي لا يمكن السير باتجاه التسوية دون تحقيقه في حين يبدو الآن أن العمل يتجه نحو خطة مجدولة

ما الجديد في موضوع التسوية؟

ما يمكن ملاحظته خلال الأسبوع الماضي، هو جملة تصريحات جديدة نوعياً بما يخص التسوية السورية التركية، وتحمل دلالات ومؤشرات على اقتراب الوصول إلى اللقاء على المستوى الرئاسي، أي إلى اقتراب الوصول إلى نقطة اللاعودة في التسوية.

بين هذه التصريحات، هنالك تصريح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الذي قال فيه: «موسكو مهتمة بتطبيع العلاقات بين شركائها في دمشق وأنقرة، ومن الضروري التحضير لاجتماع جديد في مستقبل قريب جداً»، وأضاف: «الحكومة السورية ترى أن السير في عملية التطبيع يتطلب تحديد إجراءات انسحاب القوات التركية من سورية، والأتراك مستعدون لذلك، ولكن لم يتم الاتفاق على معايير محددة حتى الآن».

كذلك هنالك تصريحات الرئيس السوري خلال كلمته في افتتاح الدور التشريعي الرابع لمجلس الشعب، والتي قال فيها: «غير صحيح ما يصرح به بعض المسؤولين الأتراك من وقت إلى آخر بأن سورية قالت: إنْ لم يحصل الانسحاب لن نلتقي مع الأتراك. هذا الكلام بعيد كل البعد عن الواقع».

يمكن أن نفهم من هذين التصريحين، إضافة إلى جملة تصريحات تركية في السياق نفسه، أن عمليات التحضير للقاء على المستوى الرئاسي، ربما باتت في مراحلها الأخيرة، خاصة وأن موضوع انسحاب القوات التركية من الأراضي السورية، كان يبدو سابقاً بوصفه الشرط المسبق الذي لا يمكن السير باتجاه التسوية دون تحقيقه، في حين يبدو الآن أن العمل يتجه نحو خطة مجدولة، متكاملة ومتوازية، تتضمن سحب القوات التركية، والسير بالتوازي بالعملية السياسية السورية على أساس 2254 باتجاه إعادة توحيد سورية...

مرة أخرى: حول 2254 والإرادة الوطنية السورية!

استعرضت افتتاحية قاسيون في عددها الماضي، والمعنونة: «كيف وبمَ يبدأ الحوار الجدي؟»، مجموعة بنود أساسية ضمن القرار 2254، تشكّل مواد ومواضيع وجدول أعمال الحوار الوطني السوري- السوري المطلوب.

■ قاسيون

هذه البنود هي التالية:

- التأكيد في البند الأول على أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبل سورية.
- البنود 5 و6 و7، وقف إطلاق النار بشكل دائم ومستدام.
- البند 8، منع وقمع الأعمال الإرهابية.
- البند 14 المتعلق بالعودة الآمنة والطوعية للاجئين وتوفير الظروف المواتية لذلك، وإعادة إعمار ما خربته الحرب، على الصعد كافة.
- البند 12 المتعلق بتأمين المساعدات الإنسانية والإفراج عن المحتجزين بشكل تعسفي، لا سيما الأطفال والنساء.
- البند الرابع الذي يقول بتشكيل جسم حكم انتقالي بآلية التوافق بين الأطراف السورية.
- في البند نفسه: العمل لإقرار دستور جديد.
- أيضاً في البند الرابع: انتخابات ديمقراطية نزيهة وشفافة.

وهذه البنود كلها، مؤسسةً على «وحدة سورية وسلامة سيادتها الإقليمية»، الأمر الذي يؤكد عليه القرار بشكل واضح.

بالنسبة لمواقف الأطراف السورية المختلفة، وخاصة الطرفان المعنيان بعملية التفاوض، أي ممثلو الحكومة السورية من جهة، وممثلو المعارضة «عبر المنصات الثلاث: موسكو، القاهرة، الرياض، المُبينة في القرار»، فإن كلا الطرفين قد أبدى موافقته على القرار 2254، وإنْ بأشكال وصيغ مختلفة من الموافقة، على ضفة الحكومة السورية، فقد عبر ممثلها في مجلس الأمن، والذي كان د. بشار الجعفري في حينه، عن شكره للاتحاد الروسي على الصياغة المقدمة، وعلى ضفة المعارضة، فقد عبرت منصة موسكو عن موافقتها ودعمها لهذا القرار في يوم إقراره. ورغم أن الأجزاء من المعارضة المدعومة غربياً كانت قد رفضت القرار لحظة إقراره، إلا أنها عادت وأعربت عن موافقتها عليه، بل وتمسكها به... أي أن الأطراف التمثيلية المفترضة للسوريين، قد وافقت جميعها على القرار، وتعهدت بالعمل لتنفيذه.

وربما أهم من ذلك، «باعتبار أن موضوع التمثيل الشعبي في حالة الأزمة القائمة، هو موضع تساؤل طوال الوقت»، هو أن القرار نفسه يتأسس على حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه عبر الحوار والتفاوض، في عملية مملوكة للسوريين ويقودها السوريون، ويؤكد أيضاً على وحدة سورية وسلامتها الإقليمية...

قرار غربي؟ قرار روسي؟

كما عودنا المتشددون من الأطراف السورية، فقد عبروا بشكل مستمر عن اتفاقهم وتقاطعهم في عدد كبيرٍ من المواقف الملموسة ضمن الأزمة السورية، وإنْ اتبع كل منهم طريقته وأسلوبه في البحث عن المسوغات والتبريرات.

لعل واحدة من أهم نقاط التقاطع بين المتشددين من الطرفين السوريين، هي:

العمل ضد القرار 2254 بكل شكل ممكن، والبحث عن ذرائع من شتى الأنواع لتبرير ذلك العمل.

في هذا السياق، فقد سمعنا ونسمع بشكل متكرر من متشددين محسوبين على النظامً، أنهم ضد القرار 2254 لأنه قرار غربي أمريكي بالدرجة الأولى.

وعلى الضفة المقابلة، نسمع من متشددين في المعارضة أنهم ضد القرار لأنه صياغة روسية، وأنه بالذات من صياغة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف.

ثلاثي أستانا والصين ودول عربية أساسية على رأسها مصر والسعودية ليست فقط صاحبة مصلحة في استقرار سورية وفي إنهاء أزمتها بل وهي ذاتها مهددة بالفوضى الأمريكية الشاملة الهجينة

لا نعلم من أين يأتي المتشددون بمعلوماتهم الموثوقة حول من صاغ القرار وكيف، ولكن المؤكد بالممارسة العملية، هو أن القرار قد حاز إجماعاً كاملاً من أعضاء مجلس الأمن في حينه...

هذا من جانب، أما من الجانب الآخر، المرتبط بالضبط بالسياسة الملموسة للأطراف المختلفة، فإن ما بات واضحاً بشكل لا لبس فيه، هو: أن الدول الغربية وعلى رأسها واشنطن، وبغض النظر عن النفاق الكلامي العلني الذي تمارسه، فإنها تقف ضد تطبيق 2254 بكل ما أوتيت من وسائل، وتتعامل معه بالضبط كما تعاملت مع اتفاقات مينسك حول أوكرانيا، التي عادت لتعلن على لسان أكثر من مسؤول أوروبي أنها لم توافق عليها إلا نفاقاً وتجهيزاً للحرب الجارية الآن...

بالممارسة العملية أيضاً، يظهر أن ما تعمل عليه واشنطن والغرب من ورائها، ليس الحل السياسي في سورية، بل «خطوة مقابل خطوة» و«تغيير سلوك النظام»، بما يحقق لها الأهداف الأساسية التالية:

- إطالة الأزمة إلى أبعد وقت ممكن... وتعميقها.
- إحداث تغيير عميق وتاريخي في اصطفاف سورية على المستوى الإقليمي والدولي، وضمناً محاولة الوصول إلى تطبيع مع الكيان، بأشكال مباشرة أو غير مباشرة، تحت الشعار العام «تغيير سلوك النظام» ... وهو الأمر الذي نص عليه قانون قيصر للعقوبات بشكل واضح، حين حدد أن بين شروط رفع العقوبات: «التعايش السلمي مع دول الجوار» ... والمقصود بالدرجة الأولى هو الكيان الصهيوني.
- استكمال عملية لبرلة سورية وتدمير كل بناها الإنتاجية ضمن وعود بقروض وتسهيلات ورفع عقوبات وغير ذلك، وبما يسهم في تحويل الدمار القائم إلى دمار لا عودة عنه، وبما يضمن تحويل تقسيم الأمر الواقع، إلى تقسيم دائم.

الحل؟

خلال سنوات عديدة ضمن الأزمة السورية، كان هنالك لدى كثيرين أمل أو حلم بأن الوصول إلى حل في سورية لن يتم إلا على أرضية توافق أمريكي روسي.

ما جرى خلال السنوات الماضية، وخاصة مما بعد إقرار قانون قيصر، قد قطع الطريق نهائياً على هذه الأحلام، وبالمقابل، فقد وضع على طاولة العمل المباشر مهمة الخروج من الأزمة دون مشاركة الأمريكي، وبالضد من رغبته إن تطلب الأمر.

وقد وصلنا اليوم، وخاصة بعد أوكرانيا، إلى وضع لم يعد من الممكن فيه الحفاظ على وحدة سورية «وبالأحرى استعادتها»، إلا خلافاً لإرادة الأمريكي ورغماً عنه... وهل هذا الأمر ممكن؟

أولاً: قبل كل شيء هو ضروري، ولا بديل عنه ولا مخرج دونه، والعمل الوطني والثوري الحقيقي ينبغي أن ينطلق من الضرورات لا من الإمكانات.

ثانياً: إنه فعلاً ممكن؛ لأن التوازن الدولي والإقليمي الجديد، وبعد تراجع متواصل لعقدين تقريباً للهيمنة الغربية، بات يسمح بتشكيل كتلة متقاطعة المصالح على المستوى الإقليمي والدولي، تسمح لسورية بالخروج من أزمتها، واستعادة وحدتها عبر تطبيق 2254.

هذه الكتلة تتضمن ثلاثي أستانا والصين ودول عربية أساسية على رأسها مصر والسعودية... هذه الدول كلها ليست فقط صاحبة مصلحة في استقرار سورية وفي إنهاء أزمتها، بل وهي ذاتها مهددة بالفوضى الأمريكية الشاملة الهجينة... ولذا فإن التعاون معها، وتأمين العامل الذاتي الوطني السوري للوصول إلى تنفيذ 2254، بات ضرورة وطنية وجودية من جهة، وفرصة كبرى لعودة سورية إلى الحياة من جهة أخرى...

التعليم الجامعي فرز طبقي فج

سياسة الفرز الطبقي في مرحلة التعليم الجامعي تصبح أكثر فجاجة عاماً بعد آخر، حيث يصبح التعليم الجامعي حكراً على من يملك المال فقط، أما الغالبية المفقرة فتتقلص أمامهم فرص استكمال تعليمهم الجامعي!

■ معين بدر

وهنا لن نتحدث عن التعليم الجامعي الخاص الذي فسح المجال أمامه لاستقطاب الطلاب الميسورين بجامعاته وكلياته، بل عن بدعة أنظمة التعليم العام المأجور التي تم إدخالها على حساب التعليم العام المجاني، وخاصة التعليم الموازي المأجور الذي ترتفع نسب القبول فيه عاماً بعد آخر على حساب تراجع نسب القبول في التعليم العام المجاني، كما ترتفع رسومه بحيث تصبح عائقاً أمام المفقرين للاستفادة منه! فتقليص فرص المفقرين باستكمال تعليمهم الجامعي يتم تكريسها من خلال تناقص أعداد المقبولين في التعليم العام المجاني عاماً بعد آخر وفقاً لسياسات الاستيعاب وآليات المفاضلة، ومن خلال زيادة الرسوم في نظام التعليم الموازي بداية كل عام دراسي تقريباً!

فقد أقرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي خلال السنوات السابقة زيادة على رسوم التعليم الموازي لعدة مرات، وهذا العام لم يختلف عن سابقاته، حيث رفعت الوزارة قبل أيام رسوم التعليم الموازي بنسبة 100% مقارنة مع رسوم العام الماضي، لتصبح 2,400,000 ل.س للكليات الطبية، و1,800,000 لكليات الهندسة والفنون الجميلة، و1,400,000 لكلية هندسة الزراعة والطب البيطري، و1,000,000 لباقي الكليات والمعاهد!

تكاليف مرتفعة تفوق الإمكانية!

إن السياسات المتبعة عبر رفع رسوم التعليم الموازي سنة بعد أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار مقدرة الطلاب على تحمل هذه الأعباء والتكاليف التي تفوق إمكانياتهم!

والحجة الجاهزة لوزارة التعليم العالي في كل مرة ترفع رسوم التعليم الموازي فيها، هي أن هذه الرسوم لا تقارن مع رسوم التعليم في الجامعات الخاصة!

وكأن معيار ملائمة هذه الرسوم هو مدى انخفاضها عن رسوم التعليم في الجامعات الخاصة، علماً أنه من المفترض أن يكون الأساس قدرة الطلاب على تحمل أعباء هذه التكاليف من عدمها!

فعلى سبيل المثال فإن تكلفة الدراسة للسنة الواحدة بالكليات الطبية ضمن التعليم الموازي قد تصل إلى مبلغ 10,000,000 ل.س، منها 2,400,000 مبلغ الرسم وفقاً للزيادة الأخيرة، وبقية المبلغ عبارة عن تكاليف إضافية من مستلزمات ومواد مكلفة بهذه الكليات، بالإضافة إلى تكاليف المحاضرات وتكاليف المواصلات... إلخ.

وعليه فإن تكلفة تخرج الطالب من الجامعة بأحد الاختصاصات الطبية تقدر بحوالي 50,000,000 ل.س بالحد الأدنى، طبعاً بحال أنّ الطالب لم يضطر لإعادة أي سنة من السنوات، ومع غض الطرف عن عامل التضخم وتآكل القيمة الشرائية لليرة أمام الارتفاعات السعرية خلال سنوات الدراسة، وهذه التكلفة المرتفعة يتحملها بثقلها طالب التعليم المجاني والمأجور على السواء وبنسب متقاربة، فالشكل الطبيعي استناداً إلى هذه التكلفة المرتفعة أن هذه الكليات ستستقطب الطلاب الميسورين والمقتدرين غالباً، بينما يتسرب منها المفقرون تباعاً بسبب عجزهم عن تحمل التكاليف!

أما تكلفة التخرج من الاختصاصات الأخرى، التي حددت وزارة التعليم رسومها بنظام التعليم الموازي بمبلغ 1,000,000 ل.س سنوياً، فلن تقل عن 15,000,000 ل. س، بين رسوم سنوية ومصاريف متنوعة أخرى!

هذه التكاليف المرتفعة باتت تشكل عبئاً حقيقياً على الطلاب وذويهم، خاصة وأن الحد الأدنى الهزيل للأجور لا يمكن مقارنته بها، وبحيث أصبح حتى الطالب العامل عاجزاً عن تحمل تكاليف التعليم الموازي المأجور والاستمرار به!

تغيرات بنيوية على مجانية التعليم سيراً نحو إنهائه!

مع اعتماد نظام التعليم الموازي المأجور في عام 2002 كانت نسبة القبول به 15% من إجمالي عدد الطلاب المقبولين في التعليم الجامعي، بحسب سياسة الاستيعاب الجامعي عبر آليات المفاضلة المتبعة في حينه!

ومع مرور السنوات تزايدت نسب القبول في التعليم الموازي المأجور تباعاً، ففي عام 2005 وصلت نسبة القبول إلى 20% من إجمالي أعداد الطلاب المقبولين، وفي عام 2010 وصلت نسبة القبول إلى 30%، وفي عام 2017 أصبحت 33%، واستمرت هذه النسبة بالتزايد بحيث أصبحت 40% في عام 2019، وفي عام 2022 وصلت إلى 50% من أعداد المقبولين في التعليم الجامعي، وفي العام الدراسي 2023-2024 لم تعلن الوزارة عن نسبة القبول في التعليم الموازي المأجور، وأبقت ذلك طي الكتمان، ربما لإخفاء النهج الطبقي المتبع في سياسات القبول الجامعي!

فالتغيرات البنيوية الطبقية فيما يتعلق بمجانية التعليم هي تغيّرات ممنهجة ومنظمة، لأن زيادة رسوم التعليم الموازي المأجور، بالتوازي مع تزايد نسب القبول فيه خلال السنوات الماضية، يدل على النهج المعتمد والهادف إلى إنهاء مجانية التعليم بشكل تدريجي!

فبعد أن كانت نسبة الطلاب المقبولين الذي يتلقون تعليماً مجانياً 85% عند إدخال نظام التعليم الموازي المأجور، أصبحت هذه النسبة 50% منذ عامين، أي نصف الطلاب المقبولين في التعليم الجامعي العام باتوا يتلقون تعليماً مأجوراً، ولا ندري كيف ستكون النسبة خلال العام الدراسي القادم 2024-2025!

الجدول الآتي يوضح نسب تزايد أعداد الطلاب في نظام التعليم الموازي في الجامعات الحكومية، بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	إجمالي عدد الطلاب	عدد الطلاب في التعليم العام	عدد الطلاب في التعليم الموازي	نسبة الموازي من الإجمالي
2005	242,299	232,753	9,546	%3.9
2010	338,667	288,347	50,320	%14.9
2015	462,939	362,000	100,939	%21.8
2020	445,689	339,174	106,515	%23.9
2022	482,580	331,125	151,455	%31.4

عدد طلاب التعليم العام ازداد بنسبة 40% تقريباً خلال سنوات 2005-2022 في حين أن عدد طلاب الموازي المأجور تضاعف إلى ما يقارب 15 مرة في الجامعات الحكومية!

الجدول أعلاه يبين نتائج زيادة نسب القبول في التعليم الموازي عاماً بعد آخر على إجمالي أعداد الطلاب في الجامعات الحكومية!

فإذا كانت معدلات النمو السكاني تفسر بدرجة كبيرة ازدياد عدد طلاب التعليم الجامعي بين عامي 2005 و2022، إلا أن السياسات الممنهجة في إنهاء التعليم المجاني هي التي تفسر إلى درجة كبيرة زيادة عدد طلاب التعليم الموازي المأجور بين العامين نفسيهما، على حساب تراجع عدد طلاب التعليم العام المجاني!

فعدد طلاب التعليم العام ازداد بنسبة 40% تقريباً خلال هذه السنوات، في حين أن عدد طلاب الموازي المأجور تضاعف بما يقارب 15 مرة في الجامعات الحكومية!

النتائج البيانية أعلاه تساعد على استنتاج تقديرات أولية لمتغيراتها خلال السنوات القادمة، بحال الاستمرار بالنهج الطبقي نفسه على مستوى سياسات القبول والاستيعاب الجامعي!

فبعد ثلاث سنوات، أي في العام الدراسي 2027-2028 ستصل نسب القبول في التعليم الموازي إلى 90% تقريباً، ونسبتهم الإجمالية من أعداد الطلاب ستصل إلى 70% تقريباً، وربما سيتم الاحتفاظ بأعداد محدودة في التعليم العام المجاني لذر الرماد في العيون ليس إلا، هذا إن تم الإعلان عن أعداد المقبولين ولم يتم تكريس التعتيم على هذه الأرقام!

ومع تراجع قدرة السوريين المادية عاماً بعد آخر بفعل سياسات الإفقار الممنهجة، بالتوازي مع الزيادات السنوية على رسوم التعليم الموازي المأجور، فإن الأمر لن يبقى مقتصراً على تقليص التعليم المجاني سيراً نحو إنهائه، بل يعني ضمناً إنهاء قدرة المفقرين على استكمال تعليمهم الجامعي، وحصر تلك الإمكانية بمن يملك المال فقط!

الاعتمادات تتآكل والبديل جيوب الطلاب!

إنهاء التعليم المجاني لم يقف عند حدود تقليص فرص القبول فيه أو زيادة رسوم البديل المتمثل بنظام التعليم الموازي المأجور فقط، بل يتم تكريس ذلك بتخفيض الإنفاق على التعليم الجامعي عاماً بعد آخر أيضاً!

الجدول الآتي يبين تراجع الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي في الموازنات السنوية منذ عام 2005 وحتى عام 2022، وذلك بعد تحويل مبالغ الاعتمادات إلى معادلها الدولاري بحسب سعر الصرف الرسمي في الأعوام المرصودة:

سيراً نحو إنهاء التعليم المجاني!

العام	الاعتماد المخصص للتعليم العالي في الموازنة بالليرة	الاعتماد المخصص بالدولار وفقاً للسعر الرسمي
2005	13,495,315,000	293,376,413
2010	29,903,960,000	622,999,166
2015	46,232,450,000	148,180,929
2020	107,709,290,000	85,755,804
2022	273,505,945,000	90,715,072

العام	وسطي الرسم المسدد من كل طالب	إجمالي الإيرادات مقدرة بالدولار	نسبة الإيرادات من الاعتماد المخصص في الموازنة
2005	65,250	13,540,793	%4,6
2010	57,235	60,001,358	%9,63
2015	67,440	21,818,353	%14,72
2020	108,500	9,201,335	%10,73
2022	400,100	20,098,555	%22,16

الجدول أعلاه يبين حجم التراجع الكبير في الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي في الموازنات السنوية للأعوام المرصودة بحسب معادلها الدولاري المحسوب على سعر الصرف الرسمي، على عكس ما تبينه الاعتمادات من زيادات بالليرة!

فنسبة الانخفاض بالاعتماد المخصص للتعليم العالي في الموازنات السنوية بين عامي 2005– 2022 هي 69%، وبين عامي 2010– 2022 بنسبة 85,4%، وهي نسب تراجعية كبيرة جداً من دون أدنى شك!

وعلى اعتبار أن بيانات الإيرادات الإجمالية السنوية من رسوم التعليم الموازي التي يتكبدها الطلاب غير معلنة، سنقوم بتقديرها وفقاً لعدد طلاب التعليم الموازي الرسمي المعلن في كل عام، ووفقاً لمتغيرات الرسوم السنوية المحددة من وزارة التعليم العالي مطلع كل عام وبشكل وسطي.

فعلى سبيل المثال في عام 2022 حددت وزارة التعليم رسوم التعليم الموازي 600,000 ل.س للكليات الطبية، و450,000 ل.س لكليات الهندسة والفنون الجميلة، و350,000 ل.س لكلية الزراعة وطب البيطرة، و250,000 لباقي الجامعات والمعاهد، والوسطي المسدد من كل طالب بحدود /400,100/ ليرة، وكان عدد طلاب التعليم الموازي في هذا العام هو /151,455/ طالباً.

والجدول الآتي يبين الإيرادات المقدرة من التعليم الموازي خلال السنوات المرصودة فيه، محسوبة بالدولار بحسب سعر الصرف الرسمي، بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي:

نسبة الانخفاض بالاعتماد المخصص للتعليم العالي في الموازنات السنوية بين عامي 2010-2022 هي 85,4% وهي نسبة تراجعية كبيرة جداً دون أدنى شك!

الجدول أعلاه يوضح أن الإيرادات الإجمالية التقديرية من نظام التعليم الموازي المأجور متزايدة، وكذلك نسبتها بالمقارنة مع الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي في الموازنات السنوية، بالرغم من تراجع هذه الاعتمادات كما تم توضيحه!

ليظهر جلياً أن الحكومة تعتبر الإيرادات من نظام التعليم الموازي جزءاً ترتكز عليه لتمويل بعض من مستلزمات قطاع التعليم العالي، مقابل تقصيرها في رصد الاعتمادات الكافية له، بل مقابل تراجع الاعتمادات السنوية المرصودة لهذا القطاع الهام، وبذلك تنقل عبء تمويل قطاع التعليم العالي على الطلاب عاماً بعد آخر، بالتوازي مع زيادة حصة نظام التعليم الموازي المأجور على حساب تراجع حصة التعليم المجاني!

أوسع من انزياح طبقي في التعليم الجامعي!

السياسة الطبقية والفرز الطبقي في التعليم الجامعي بين من يملك ومن لا يملك، ومسيرة إنهاء التعليم المجاني عاماً بعد آخر، لا تتوقف نتائجها عند قدرة الطلاب من الغالبية المفقرة على استكمال تعليمهم الجامعي من عدمها، بل وتتعداها إلى أبعد من ذلك!

فتسليع التعليم، وفقاً للسياسات التعليمية المتبعة **بمراحل التعليم كافة، لا يحصر إمكانية الحصول عليه بالأثرياء فقط، بل وحرمان** الخريجين الجامعيين المفقرين من فرصهم في سوق العمل أيضاً، على محدودية هذه الفرص أصلاً، وبسوق عمل طبقي ومشوّه واستغلالي ومهيمن عليه إلى أبعد الحدود سلفاً!

ثروتنا الحيوانية من التراجع إلى الانقراض!

يُعد القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات الاقتصادية تاريخياً نتيجة مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، إضافةً إلى فرص العمل التي يوفّرها من جهة أخرى.

فهذا القطاع كان يوفر فرص عمل ومصدر دخل لما يزيد عن 50% من الأسر السورية، ويحقق حوالي 25% من إجمالي الصادرات، التي كانت المنتجات الحيوانية تساهم بحوالي 35% إلى 40% منها، كما كان يشكل مصدراً رئيسياً للمواد الأولية التي تدخل في العديد من الصناعات، كاللحوم ومشتقات الحليب، وفي صناعة الجلود والصوف وإعادة تدوير المخلفات الناتجة عن المسالخ، وفي استخدام مخلفات الثروة الحيوانية في صناعة الأسمدة العضوية والكثير الكثير غيرها، ناهيك عن سد حاجة السوق المحلية من منتجاته.

لكن وبفضل السياسات الليبرالية الممنهجة باستهداف كل قطاع حيوي منتج بغاية إنهائه، فقد بدأ هذا القطاع بالتهاوي شيئاً فشيئاً، وازداد الوضع هشاشةً خلال سنوات الأزمة، التي عززت توحش السياسات الليبرالية وفاقمت آثارها المدمرة!

والسؤال اليوم ما حال قطعان ثروتنا الحيوانية؟

وماذا عن مواردنا من منتجاتها؟

وإلى أين ستمضي بنا الأمور في ضوء سياسات الظلم المستمرة؟

الأرقام تتحدث!

الجدول الآتي يوضح تراجع أعداد قطعان الأغنام والأبقار بين عامي 2006 و2022، بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	الأبقار - بالآلاف	الأغنام - بالآلاف
2006	1,121	21,380
2010	1,010	15,511
2014	1,090	17,858
2018	767	14,053
2022	853	17,847
نسبة التراجع بين 2006 - 2022	-24%	-17%

نلاحظ من الجدول أعلاه تناقص أعداد رؤوس الأبقار بنسبة24%، وتناقص أعداد الأغنام بنسبة17%!

لسنا ننكر طبعاً ما أورثته الأزمة من تداعيات على هذا القطاع وغيره، فكم من أعداد مواشٍ سرقت أو نفقت وحتى قتلت، ولا ننكر بالطبع عمليات التهريب غير المشروعة!

ولكن أليس هذا كله من واجبات الدولة لتراقب وتضبط وتحسن وتنهض بالقطاع؟ فماذا فعلت؟ وهل من المتوقع أن تفعل شيئاً؟!

بتسليط الضوء على تقرير نشرته صحيفة «الثورة» عن أعداد القطعان في عام 2023: «أكدت مصادر خاصة في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي انتهاء الجولة الإحصائية الرابعة، واعتماد أعداد الثروة الحيوانية وفق الآتي: أعداد قطيع الأبقار وصل إلى 584 ألف رأس، والأغنام 13 مليوناً و900 ألف رأس.»

أي إننا خلال عام واحد فقدنا 269 ألف من قطيع الأبقار، وهو ما يمثل ثلث القطيع، وما يعادل 3,947 ألف رأس غنم، وهذا رقم كارثي نسبياً نظراً للمدة الزمنية القليلة!

فأين اختفت هذه الأعداد؟

وأين أصبحت قطعان أبقارنا وأغنامنا؟

وماذا فعلت الجهات المعنية أمام هذه الكارثة؟

البقر الشامي نحو الانقراض!

المعضلة لا تكمن بتناقص الأعداد الكبير للقطعان، بل بانقراض أنواع نوعية منها!

فعلى سبيل المثال نذكر البقرة الشامية التي تعد أفضل العروق بإنتاج الحليب، إضافة إلى صفاتها النوعية، فهي تصنف من الأبقار حساسة الطبع، طيعة وسهلة القياد، صغيرة البطن نسبياً لا تحتاج لكميات علف كبيرة أو نوعية، متوسط وزن الإناث تامة النمو 400–500 كغ، وهي ذات كفاية تناسلية عالية، أما الثيران تامة النمو فيبلغ وزنها 700– 800 كغ، ومتوسط إنتاج الأنثى من الحليب في السنة 3000–4000 كغ، بنسبة دسم مقدارها 4%، وهنالك أبقار تعطي أكثر من 6000 كغ في الموسم.

وحسب بيانات وزارة الزراعة فقد أصبحت هذه الأبقار مهددة بالانقراض، وانخفضت أعدادها من حوالي 65717 رأساً في عام 1985 إلى10600 رأس في عام 2002، ليبلغ عددها عام 2011 حوالي 2803 رأس، وتراجع إلى 2389 رأساً عام 2020، منها 597 بقرة غير حلوب، و1378 بقرة حلوباً!

مع الإشارة إلى عدم توفر بيانات إحصائية خلال السنوات الثلاث الماضية لمعرفة مآل هذه السلالة!

وهنا نتساءل هل انقرضت هذه السلالة الشامية العريقة؟

أم إنها هُرّبت خارج البلاد؟

كارثة التراجع ما بين الأسباب والتداعيات!

يضطر العديد من مربي المواشي لبيع جزء من قطعانهم نتيجة عدة عوامل، لعل أهمها يتمثل بالسياسات المجحفة المتمثلة بتخفيض الإنفاق العام الذي أرسى بثقله على قطاع التربية الحيوانية الهام، كذلك سياسات خفض الدعم، إضافة إلى التغيرات المناخية، حيث شهدت المنطقة العديد من موجات الجفاف، كما عانت البلاد من مستويات قياسية منخفضة من هطول الأمطار، انعكس ذلك بدوره على تربية الماشية بسبب قلّة مساحات الرعي وقلة المياه!

وهذا ما أكده أيضاً أحد التقارير الصادر عن منظمة «أوتشا»، حيث إنّ تراجع الإنتاجية الزراعية إلى أدنى من مستوياتها منذ خمسين عاماً أثّر على توفير الأعلاف، ما يعني أنّ مئات الآلاف من الأغنام والأبقار والماعز والإبل تفتقر إلى المراعي والوصول إلى مصادر المياه، إضافة إلى إصابة قطعان الأغنام بالعديد من الأمراض!

والذي فاقم من المشكلة هو الغياب التام لدور الدولة في دعم المربين، بل العكس سعت بسياساتها وبقراراتها غير المدروسة إلى زيادة أعباء المربين، ونتيجة ذلك عجز معظمهم عن الحفاظ على ما تبقى من رؤوس الغنم والأبقار لديهم، فلجأوا إلى بيع نصف قطعانهم لإنقاذ النصف الآخر!

فمن قطيع يتألف من 1700 رأس غنم لم يتبقَّ لدى «عبد السلام» – وهو راعٍ من منطقة الجزيرة كان لنا شرف الحديث معه– سوى 20 رأساً!

وعند سؤاله عن السبب أجاب بحسرة نتيجة الجفاف وغياب الدعم، فهو لم يستلم من مخصصه العلفي شيئاً يذكر، فاضطر لبيع القطيع تدريجياً ليحافظ على ما تبقى، وهكذا حتى وصل به الحال إلى 20 رأس غنم لا غير! وحال المربي عبد السلام هو حال معظم المربين!

كيف للمربي أن يؤمن احتياجات قطيعه من الأعلاف والجهات المعنية أدارت ظهرها للمراعي وضربت إنتاج المحاصيل الرعوية بعرض الحائط

المحاصيل الرعوية تستغيث!

أثرت التغيّرات المناخية بشكل سلبي على قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، لكن الذي هدّد استدامة هذه الثروات هو الإهمال والتقاعس الحكومي والسياسات الجائرة بحق هذا القطاع!

فكم من مشاريع وخطط بُهرِجَ لها إعلامياً وفي الواقع لم ينفذ منها شيء، وكم من نداءات استغاثة أطلقت ولم تُسمع، حتى وصلنا لهذا الواقع المأساوي، حيث بلغت مساحة المروج والمراعي 8164 ألف هكتار!

وهنا نتساءل عن دور الجهات المعنية في الحفاظ على مصدر الغذاء الأساسي لقطعان المواشي، خاصة مع تناقص إنتاج المحاصيل الرعوية!

فوفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء نلاحظ الجدول أدناه:

العام	إنتاج الذرة الصفراء الرعوية – ألف طن	إنتاج الشعير الرعوي – ألف طن
2009	152,9	658,2
2015	69,1	438,2
2021	41,3	150,9
نسبة التراجع بين 2009-2021	%73	%77

وهنا نتساءل كيف للمربي أن يؤمن احتياجات قطيعه من الأعلاف، والجهات المعنية أدارت ظهرها للمراعي، وضربت إنتاج المحاصيل الرعوية بعرض الحائط؟

أما المفارقة الحقيقة فهي بقرار استيراد الأغنام والعجول الأخير، بغرض التسمين وإعادة التصدير، والذي يدفع للذهول!

فإنتاجنا من الأعلاف لا يسد رمق قطعاننا أو ما تبقى منها، ومخصصات العلف لا تسد شيئاً من الحاجة الفعلية؟!

مما لا شك فيه أن السياسات الليبرالية والقرارات الممنهجة هدفها ضرب الإنتاج المحلي لزيادة حصة الاستيراد، بغض النظر عن مصلحة والمربي والمستهلك، ضحايا حيتان النهب والفساد!

خلال ثمانية أشهر ازدادت أسعار الاتصالات بنسبة 85%!

وافقت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد على تعديل أسعار الخدمات الهاتفية الثابتة والإنترنت الثابت وزيادتها بنسبة 30% - 35%، دون أن يطرأ أي تعديل على أجور التركيب الابتدائية، ودون أي زيادة على أجور خدمات الاتصالات الخلوية، وبينت الهيئة أن العمل بالأجور الجديدة سيبدأ اعتباراً من يوم الأحد 2024/9/1!

وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة أعلاه هي الثانية لهذا العام، حيث سبق بتاريخ 2024/3/1 أن تم تعديل أسعار الخدمات الهاتفية الثابتة والإنترنت الثابت بزيادة تراوحت بين 35–50% في حينه، وذلك بالمقارنة مع الأسعار التي حددت بتاريخ 2023/11/1!

على ذلك فخلال ثمانية أشهر كانت نسبة الزيادة على أسعار الخدمات الهاتفية الثابتة والإنترنت الثابت ما يقارب 70– 85%!

الجدول الآتي يبين الزيادات السعرية ونسبتها على بعض خدمات الإنترنت الثابت الأكثر استخداماً، والمقدمة من السورية للاتصالات:

الخدمة	أسعار 2023/11/1	أسعار 2024/3/1	أسعار 2024/9/1	نسبة الزيادة
1 ميغا بت	8000	10800	14500	%81
2 ميغا بت	11500	15000	20000	%74
4 ميغا بت	18500	25000	33500	%81
8 ميغا بت	31500	42000	57500	%83

الذرائع الممجوجة والمكررة!

في كل مرة يتم فرض زيادة على أسعار خدمات السورية للاتصالات تكون الذريعة زيادة النفقات بالمقارنة مع الإيرادات، وتأمين استمرارية الخدمة وجودتها!

فالموافقة أعلاه أتت بعد أن أنهت الهيئة الناظمة للاتصالات والبريد دراسة البيانات المالية للشركة السورية للاتصالات المتضمنة نفقات الشركة وإيراداتها، وتبين بموجب دراسة الهيئة للبيانات المالية المذكورة، وجود نفقات وأعباء مالية كبيرة تتحملها الشركة السورية للاتصالات لتأمين استمرارية خدمات الاتصالات الثابتة لمشتركيها بشكل جيد ومقبول وعلى مدار الساعة!

ومع ذلك فإن جودة الخدمة على حالها، بل تزداد سوءاً وترديا، حيث لم تنعكس الزيادات السعرية المتلاحقة إيجاباً على المشتركين بالخدمات المقدمة من السورية للاتصالات!

مزيد من التبريرات الذرائعية!

في حديث لوزير الاتصالات والتقانة عبر الفضائية السورية، بعد صدور الزيادة السعرية الأخيرة، قال: الإجراء المتعلق برفع الأسعار مؤلم ولكن ضروري في ظل الظروف العالمية والضغط المالي الكبير على شركات الاتصالات... سيولة الشركة تأثرت بشكل كبير جداً والنفقات التشغيلية كبيرة جداً ونحن اليوم نبحث عن توازن بين الإيرادات والنفقات... السورية للاتصالات تقدمت بعدة سيناريوهات لرفع أسعار الاتصالات منها 60 و50 و40% ولم نأخذ بها... ونحن أخذنا الخيار الأقل بين 30–35%...!

لا ندري بعد الحديث أعلاه هل من المفترض أن نتقدم بالشكر لوزارة الاتصالات أنها اكتفت بنسبة الزيادة التي فرضتها؟

ولماذا علينا كمواطنين أن نقبل الألم، وكأن جرعة الآلام التي نعاني منها بسبب الجور الرسمي غير كافية؟!

مهماز رسمي ستتبعه شركات الخليوي!

أما الخشية المشروعة فهي أنه عقب الزيادة أعلاه ربما سنكون أمام زيادات سعرية شبيهة على الخدمات المقدمة من شركات الخليوي، خاصة وأن الوزير عمم بحديثه أعلاه عن الضغط المالي الكبير على شركات الاتصالات!

فالنفي بعدم الزيادة على أجور خدمات الاتصالات الخلوية المذكور أعلاه هو نفي آني، والزيادة الرسمية أعلاه ربما لن تكون إلا مهمازاً ومشجعاً لشركات الخليوي للمطالبة بزيادة سعرية أسوة بالسورية للاتصالات!

فالذرائع والمبررات متشابهة، والوزارة والهيئة الناظمة للاتصالات لم يسبق لها أن رفضت طلباً بزيادة أسعار خدمات الخليوي، بل على العكس غالباً ما يكون التجاوب سريعاً مع مثل هذه الطلبات!

شوكة... شهر المونة!

لأول مرة منذ ما يقارب العقد يستقبل المواطن شهر «المونة» دون هموم من مبدأ «الطناش المطعم بالقهر»، ليس نتيجة تحسن وضعه المعيشي، فسياسات الحكومة الجائرة وغير المدروسة لم تتغير كذلك منهجيتها الإفقارية، وليس بسبب عودة الأسعار إلى معدلاتها المنطقية، فما عاذ الله أن يكون هذا أو ذاك، لكن المواطن المفقر وصل به سوء الحال إلى آفاق سوداء مسدودة!

فلا أمل مع السياسات الحكومية، لذلك تكرس اعتياد غياب مونة الشتاء وبات مألوفاً، خاصة بعد غياب هذا الطقس الهام لما يقارب الخمس سنوات وبصورة بدأت بكونها جزئية بداية، لتغدو مؤخراً ظاهرةً كلية ومعممة!

كل شي موجود بالسوق!

حدثتنا السيدة وفاء– موظفة حكومية– عن «صبحياتها» مع زميلاتها في العمل، والتي سيطر عليها حديث المونة قائلةً: «كلما فُتح حديث المونة أعقب: وليش المونة بهالوقت... كل شي موجود بالسوق وايمت مابدك... بتشتهي الشغلة بتنزلي بتجيبها!»

السيدة وفاء حالها حال معظم ربات البيوت، تحاول تجاوز عجزها القسري، وتأجيل ما يمكن تأجيله من استحقاقات ولوازم منزلية بسبب تردي وسوء الوضع المعيشي!

فنعم كل شيء موجود في السوق لكن المواطنين المعدمين لن يستطيعوا شراء كفايتهم من احتياجاتهم، لا الآن ولا غداً!

فبعد عجزهم عن شراء كيلو البامية البالغ 30 ألف في موسمها كيف سيتسنى لهم شراؤه شتاءً، كذلك الملوخية التي تجاوزت 15 ألفاً؟!

كعائلة ستحتاج للمونة وسطياً إلى 5 ك بامية، بتكلفة150 ألف، و6 ك ملوخية، بتكلفة 75 ألف، أي 225 ألف، عندها لن يتبقى من دخل المواطن ما يكفي لبقية تكاليف معيشته اليومية!

هذا من ناحية أما من الناحية الثانية فتأتي معضلة «الجاج أطيب أم اللحمة»!

فطبخة البامية والملوخية تحب الدسم كما يقال، والتي حلتها صديقتنا وفاء مع زميلاتها بطريقة ابتكرنها «منقليها بزيت ومنكهاً بشوية سمنة... ومنذبحلا ظرفين ماجي بتجيب الطعمة»!

هل سيعود «المكدوس» ضيفاً على موائدنا؟

«ماما رح تعمليلنا مكدوس... أم رفيقتي عملتلن!»

سؤال بسيط طرحته ابنة السيدة وفاء، وهي طفلة صغيرة ذات سبعة أعوام!

ونكاد نجزم أن السيدة وفاء تمنت حينها لو أنها في حياة أخرى لقاء شعور العجز الذي اعتراها من سؤال طفلتها وحقها!

فكيلو الباذنجان بلغ 4 آلاف والفليفلة تجاوزت 5 آلاف، أما الثوم فقد حلق بعيداً ليقارب 90 ألف، والجوز 100 ألف– وبلا الجوز– والزيت «فلا نستطيع تخزين المكدوس دونه» بلغ 112 ألف، وهذا لم نتحدث عن الملح والغاز!

بعد حسبةٍ مطولةٍ وصلت والدة الطفلة إلى معادلتها التقشفية المثلى، التي استبعدت فيها الجوز واستبدلت زيت الزيتون بزيت نباتي، ومفادها 50 كيلو مكدوس تكلف 500 ألف، أي راتبها لشهرين، وهنا قررت الاكتفاء بـ 10 كيلو مكدوس بتكلفة 100 ألف، «رد شهوة لطفلتها» على حد قولها، ستقتطعها من دخلها المحدود على مدار شهرين!

يتساءل البعض أين المشكلة؟

المشكلة أننا يوماً تلو آخر نفقد جزءاً من طقوسنا كسوريين عنوة، ونعتاد ذلك!

فكمية الإذلال والقهر الذي مُورس ويمارس على المواطن المفقر لا بد أن يودي به إلى هذا الطريق المسدود، ولا بد أن يقتل الأمل داخله ويرفع من عتبة اللا مبالاة كردّ فعل طبيعي، ليحمي نفسه من أزمة قلبية ربما، فما باليد حيلة!

فالحكومة صماء، والحيتان يزدادون جشعاً مع الوقت، والضحية المواطن المفقر الذي تنازل قهراً وغصباً عن حقه بالتمتع ولو «بمكدوسة» في الشتاء، أو حتى بطبخة «ملوخية» أو «بامية» كانت تجمع العائلة!

فهل نستطيع تخيل حجم الحرمان والفقر والقهر؟!

سورية المتخيلة قبل عام 2011:

يُروج اليوم لانطباع شائع مفاده أن الاقتصاد السوري كان في حالة جيدة قبل انفجار الأزمة في عام 2011. وهذا الطرح، الذي يحظى بدعمٍ واسع في أوساط عدّة، يعتمد بشكل كبير على منطق زائف يقارن السيء بالأسوأ، ويقارن مقدمات الأزمة بنتائج انفجارها. ومع اشتداد حالة التردي الاقتصادية اليوم، يُراد إظهار المرحلة السابقة على أنها كانت أكثر استقراراً وازدهاراً، حيث يجري تصوير سورية قبل 2011 بمثابة هدف ينبغي العودة إليه اليوم.

■ أحمد الرز

لكن المفارقة الكبرى تكمن في أن هذا الطرح – وإن وجد صداه في دوائر معينة من «الأكاديميين» و«الاقتصاديين» الذين يفترض بهم امتلاك صورة واضحة للوضع الاقتصادي الاجتماعي قبل 2011، فإنه لا يحظى بالقدر نفسه من القبول على المستوى الشعبي. فالناس، الذين عاشوا تلك الفترة وخبروا صعوباتها اليومية، يدركون أن الوضع الاقتصادي في سورية قبل 2011 لم يكن في حال يُحسد عليه. بل على العكس، كان التدهور المستمر في مستويات المعيشة، وارتفاع معدلات البطالة، وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء، جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للسوريين، وكانت الحطب الذي زاد من سعير الاحتقان الاجتماعي السابق للانفجار الكبير.

2000 - 2010: سنوات القهر السابقة للانفجار

تصوير فترة ما قبل انفجار الأزمة على أنها كانت فترة ازدهار واستقرار هو في أفضل الأحوال تبسيط ساذج، وفي جوهره تزييف وتشويه متعمد للواقع، وتعامٍ عن أن الاقتصاد السوري كان يعاني من مشكلات عميقة وبنوية، لا تقف عند حدود الفساد الكبير، وسوء إدارة موارد الدولة، وتمركز الثروة في أيدي قلة قليلة من المتنفذين، بالاستناد إلى ما سميّ فيه حينه بـ«اقتصاد السوق الاجتماعي» الذي سرّع من تعقيد الأوضاع وزيادة فقراء سورية فقراً.

وبالتالي، فإن أي قراءة موضوعية للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية قبل 2011، ينبغي أن تأخذ في الاعتبار هذه التعقيدات، وألا تقع في فخ المقارنات المضللة. لا شك أن الأزمة وما تلاها من دمار واسع قد أسهمت في تدهور الاقتصاد إلى مستويات غير مسبوقة، ولكن هذا لا يعني أن ما كان قبلها جيداً أو حتى مقبولاً. فالأزمة في جوهرها كانت نتيجة طبيعية لسنوات من النهب والسياسات الخاطئة والمشكلات المتراكمة التي لم تجد من يعالجها، فكان انفجارها مسألة وقت لا أكثر.

وبهدف الوصول إلى صورة تقريبية لوضع الاقتصاد السوري ما قبل 2011، سنعرض بعض البيانات والأرقام المتعلقة بالاقتصاد السوري للفترة ما بين عامي 2000 و2010، دون أن نغفل الإشارة إلى أن العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي السوري لتلك الحقبة إما غير متوفرة بسبب النقص المزمن في المعلومات المنشورة رسمياً، وإما جرى تضخيمها بطرقٍ عدّة بهدف تجميل الواقع الاقتصادي في تلك الفترة.

بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني عام 2000 21% بينما حظيت الأرباح بنسبة 79%

نسب النمو الوسطي السنوي للناتج المحلي حسب القطاعات

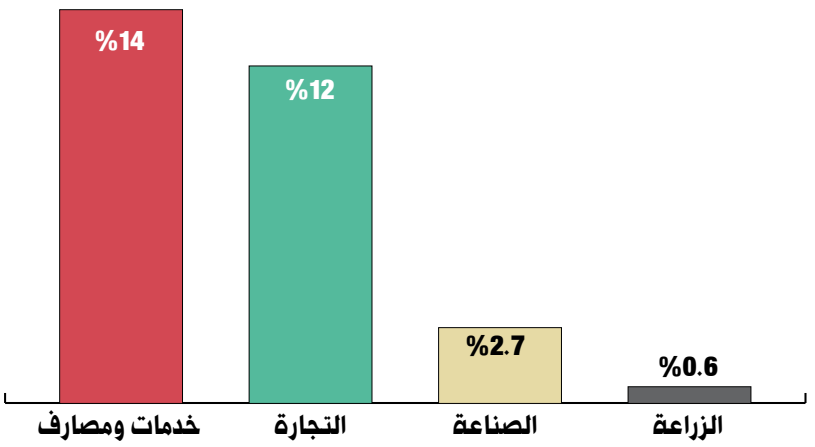

أرقام التضخم في سباق مع أرقام النمو

وفقاً لبيانات المكتب المركزي للإحصاء، كانت نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي بمعدّل 4,3% سنوياً بين عامي 2000 و2010. لكن الملفت أن معدّل التضخم السنوي كان أكبر من ذلك، وبلغ وسطياً 4,9%.

وفوق ذلك، تكشف أرقام النمو المعلنة اختلالاً بنيوياً في طبيعة النمو المفترض، حيث أن نظرة فاحصة نحو تلك الأرقام تكشف أن هذا النمو قد تركز في قطاع الخدمات والمصارف الذي بلغ نموه الوسطي السنوي نسبة 14%، وفي قطاع التجارة نسبة 12%.

على النقيض من ذلك، نرى أن قطاع الصناعة، الذي يُفترض أن يكون من أعمدة الاقتصاد الوطني ومصدراً رئيسياً لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة، قد سجل نمواً ضعيفاً للغاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث لم يتجاوز متوسط نموه السنوي نسبة 2,7%.

أما قطاع الزراعة، الذي يعتبر من أهم القطاعات في تأمين الغذاء وتحقيق الاكتفاء الذاتي الوطني، فقد عانى من حالة من الركود شبه التام، حيث لم يتمكن من تحقيق نمو يُذكر، إذ بلغ متوسط نموه السنوي 0,6% فقط.

تراجع القطاع العام وارتفاع البطالة

في عام 2006، شهد الاقتصاد السوري تحولاً غير مسبوق، حيث تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام. ففي ذلك العام، بلغت استثمارات القطاع الخاص 164 مليار ليرة سورية، بينما لم تتجاوز استثمارات القطاع العام 143 مليار ليرة. واستمرت الفجوة تتزايد بين القطاعين حتى بلغت استثمارات القطاع الخاص 193 مليار ليرة في عام 2010، ولم تزد استثمارات القطاع العام في العام ذاته عن 144 مليار ليرة. وهذا التحول لم يكن مجرد تغيير في أرقام الاستثمار، بل كان يعكس تغييراً جوهرياً في بنية الاقتصاد السوري واتجاهاته. فقد سرّعت الدولة من ابتعادها التدريجي عن الدور المركزي في توجيه الاستثمار.

هل حقاً كان اقتصادنا بخير؟

استثمارات القطاع العام مقابل استثمارات القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مجمل الاستثمارات	استثمارات خاصة	استثمارات عامة
2005	288193	141505	146688
2006	308669	164878	143791
2007	283099	146699	136400
2008	266488	153749	112739
2009	297100	153280	143820
2010	337422	193268	144154

وبطبيعة الحال، لم ينعكس هذا التحول في تحسين أحوال قوة العمل السورية، ففي السنوات العشر السابقة لانفجار الأزمة، ووفقاً للبيانات الرسمية، بلغ معدل مشاركة القوى العاملة في سورية 43,5% وسطياً، وهو من أدنى المعدلات على مستوى العالم. وهذا الرقم لا يعكس فقط قلة الانخراط في سوق العمل، بل يشير أيضاً إلى وجود عدد كبير من الأفراد القادرين على العمل لكنهم خارج دائرة النشاط الاقتصادي، مما شكل ضغطاً على الاقتصاد من حيث الإنتاجية والنمو. وهذا المعدل المنخفض كان ملفتاً للنظر حتى عند مقارنته بالمعايير الإقليمية، حيث سجلت دول مثل مصر وتونس معدلات مشاركة أعلى، وصلت إلى 49% و47% على التوالي.

الميزان التجاري السوري خاسر... ولمصلحة الغرب

في عام 2006، بلغ العجز التجاري الصافي في سورية نحو 26,3 مليار ليرة سورية، مع تفوق واردات القطاع الخاص والعام على صادراتهما بشكل كبير. فقد وصلت واردات القطاع الخاص إلى 316 مليار ليرة، بينما بلغت صادراته 278 مليار ليرة، ما أدى إلى عجز تجاري ملموس.

ومع مرور السنوات، زاد العجز التجاري بشكل ملحوظ، حيث ارتفع في عام 2007 إلى 105 مليار ليرة، وفي عام 2008 وصل إلى 131 مليار ليرة. وفي كلتا السنتين، استمرت الواردات في التفوق على الصادرات بشكل كبير، خصوصاً من قبل القطاع الخاص الذي استورد كميات ضخمة من السلع مقابل صادرات أقل.

وتفاصيل الصورة التجارية لسورية توضح بجلاء أن الجزء الأكبر من هذا العجز كان لمصلحة الدول الغربية، حيث بلغت النسبة التي تمثل التجارة مع الدول الغربية والدول الدائرة في الفلك الغربي آنذاك 50% من مجمل التجارة السورية، في حين كانت النسبة مع الدول الصديقة 18% فقط.

نسب الاستثمار تهبط بأكثر من 7,3%

في عام 2003 كانت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 23,8%، وهو مستوى متواضع مع النسب

مستوردات وصادرات القطاع العام مقابل القطاع الخاص

ملايين الليرات السورية

	مستوردات القطاع العام	مستوردات القطاع الخاص	صادرات القطاع العام	صادرات القطاع الخاص	الصافي
2006	214864	316461	226094	278918	26313-
2007	308103	376454	245567	333467	105523-
2008	291472	547947	283442	424357	131621-
2009	103486	607597	176478	326642	-207963

في 2006 تفوّقت استثمارات القطاع الخاص لأول مرة في تاريخ الدولة السورية على استثمارات القطاع العام

السابقة في سورية. ومع مرور السنين، نلاحظ أن هذه النسبة شهدت تقلبات، حيث بدأ الاتجاه الهابط يسيطر بدءاً من عام 2005 حيث تراجعت النسبة إلى 22,5% ثم إلى 20,9% في عام 2006.

وأصبح الانحدار أكثر وضوحاً في الأعوام التالية، حيث هبطت النسبة بشكل حاد إلى 17% في عام 2007، ثم إلى 13,8% في عام 2008، واستمر الانخفاض عند حدود 16,5% في عام 2009.

ويعتبر هذا الانخفاض في نسب الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً خطيراً على تباطؤ النمو الاقتصادي، وأكد على الحاجة الماسة في حينه لإصلاحات اقتصادية عاجلة تهدف إلى رفع نسب الاستثمارات، لكن مع غياب الإصلاحات المطلوبة، استمر الاتجاه بالهبوط أكثر فأكثر.

الحد الأدنى لتكاليف المعيشة: 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور

في عام 2000، كان الحد الأدنى الرسمي للأجور يبلغ 3,045 ليرة سورية، بينما كان الحد الأدنى لتكاليف المعيشة الشهرية لأسرة من خمسة أفراد تصل إلى 18,180 ليرة سورية، أي نحو 6 أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور. هذه الفجوة الكبيرة بين الأجور وتكاليف المعيشة كانت مؤشراً واضحاً على أن الأغلبية الساحقة من الأسر السورية واجهت صعوبة جدية في تلبية احتياجاتها الأساسية، مما أبرز وجود اختلالات كبيرة في توزيع الثروة والدخل.

ويتضح هذا الاختلال أكثر عندما نلقي نظرة على توزيع الدخل الوطني. فقد بلغت حصة أصحاب الأجور من الدخل الوطني في عام 2000 نسبة ضئيلة تصل إلى 21%، بينما حظيت الأرباح بحصة الأسد بنسبة 79%. وعكس هذا التوزيع فجوة شاسعة بين أصحاب الأجور وأصحاب رؤوس الأموال، حيث تتركز الثروة بشكل كبير في أيدي قلة من الأشخاص، بينما تكافح الغالبية من أجل الحد الأدنى من متطلبات العيش الكريم.

إلى جانب ذلك، برزت معضلة الفاقد من الدخل الوطني بسبب الفساد والنهب، حيث كانت التقديرات تؤكد خلال العشرية السابقة لانفجار الأزمة في سورية أن حوالي 20% من الدخل الوطني كان يُهدر نتيجة النهب.

بنغلاديش: أزمة الديون في «الجنوب العالمي» تشتد

إنّ الإطاحة بحكومة الشيخة حسينة في بنغلاديش على يد الطلاب والشعب منذ بضعة أسابيع هي نتيجة مذهلة للكابوس الاقتصادي الذي تعيشه الآن العديد مما يسمى بالاقتصادات النامية: التجارة الراكدة، وارتفاع تكاليف فوائد الديون، والتقشف الشديد الذي يفرضه صندوق النقد الدولي ورأس المال الخاص في مقابل «المساعدات المالية».

■ مايكل روبرتس
ترجمة: قاسيون

كانت بنغلاديش تعتبر قصة نجاح اقتصادي حتى سقوط الحكومة – على الأقل في وسائل الإعلام الغربية وبين خبراء الاقتصاد السائدين. كان صندوق النقد الدولي يتوقع أن يتجاوز الناتج المحلّي الإجمالي لبنغلاديش قريباً نظيره في الدنمارك أو سنغافورة. كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بالفعل أكبر من نصيب الفرد في الهند المجاورة. كان متوسط نمو الناتج المحلّي الإجمالي للبلاد على مدى العقد الماضي، وفقاً لإحصاءات الحكومة، حوالي 6,6%. وفي أواخر أبريل/نيسان من هذا العام، قدّر البنك الدولي أن بنغلاديش ستنمو بنسبة 5,6% هذا العام، بقيادة صناعة الملابس الناجحة للغاية، والتي تعتمد على ورش العمل الرخيصة لكسب حصة في السوق العالمية، والتي تمثّل أكثر من 80% من صادرات البلاد. كانت الحكومة تتوقّع أنه بحلول عام 2025، ستنتج المصانع البنغلاديشية 10% من الملابس في العالم.

لكن تحت السطح، كان صعود الاقتصاد قائماً على تعثّر ربحية رأس المال في بنغلاديش. بدأ التعافي النسبي في الربحية بعد الركود العالمي العظيم في عامي 2008 و2009 في الانعكاس منذ عام 2013، ممّا أدّى إلى الركود الناجم عن الجائحة في عام 2020.

لكنّ الأزمة جاءت سريعاً هذا العام. ففي غضون أسابيع من صدور تقرير البنك الدولي المتفائل في إبريل/نيسان، ظهرت الحقيقة: كان الاقتصاد يتدهور بسرعة. كانت مشاريع البنية الأساسية الضخمة تفشل وتستنزف الموارد، وتعاني من الفساد. كما أدت تكاليف الفائدة المرتفعة على الاقتراض، وارتفاع التضخم، وانخفاض الطلب على الصادرات إلى دفع العديد من الشركات إلى التخلف عن سداد ديونها، حيث تجاوزت القروض المتعثّرة عشرين مليار دولار أميركي. ووزّعت الحكومة إعانات ضخمة «مليارات الدولارات» على الشركات الخاصة لضمان تغطية الكهرباء في البلاد. ازدهر المساهمون الأثرياء واستغلّوا الفرصة لاستنزاف ثرواتهم خارج البلاد، في حين تراجعت التحويلات المالية من البنغاليّين العاملين في الخارج.

وعلى النقيض من الأغنياء، عانى أغلب سكان البلاد البالغ عددهم 170 مليون نسمة. وأغلب العاملين في صناعة الملابس في بنغلاديش من النساء «50–80%». تكسب أغلب النساء الحد الأدنى للأجور: نحو 80 دولاراً شهرياً. ومع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، فإنّ هذا لا يكفي بأيّ حال من الأحوال. تقول رئيسة جمعية تضامن عمال الملابس في بنغلاديش: «كل السلع اليومية مثل الأرز والبيض والخضروات – كل شيء أصبح أكثر تكلفة. وكذلك سعر الغاز للطهي في المنزل والكهرباء في المصانع. لذا فإنّ هذه مشكلة كبيرة بالنسبة للعمال والصناعة».

كشف مسح أجرته هيئة الإحصاء في منتصف عام 2023 أن نحو 37,7 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المتوسط إلى الشديد في البلاد. كما أنّ أكثر من ربع الأسر تقترض لتغطية تكاليف الضروريات اليومية، بما في ذلك الغذاء. وأظهر مسح أجرته شبكة جنوب آسيا للنمذجة الاقتصادية البحثية، أنّ 28% من الأسر لجأت إلى اقتراض المال من أجل البقاء. وتضاعف متوسط مبلغ القروض لكل أسرة في البلاد تقريباً بين عامي 2016 و2022.

سجّلت بنغلاديش زيادات في متوسط العمر المتوقع لعقود من الزمن. وفي عام 2020، وصل إلى 72,8 عاماً، وهو أعلى مستوى حتى الآن. ولكن منذ ذلك الحين، انكسر نمط النمو. ومنذ عام 2021، كان هناك انخفاض إلى 72,3 عاماً. كما ارتفع معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والمواليد الجدد والأطفال دون سن عام واحد .

كان هناك انخفاض في عدد الطلاب على مستوى المدرسة الثانوية وزيادة في «غير الملتحقين بالعمل أو التعليم أو التدريب» بين الشباب. وفقاً لـ BSVS–2023، ارتفعت حصة الذين تتراوح أعمارهم بين خمسة أعوام وأربعة وعشرين عاماً غير الملتحقين بالمؤسسات التعليمية منذ جائحة كوفيد–19. في عام 2020، عند بداية الوباء، كان 28% خارج المؤسسات التعليمية؛ وبحلول عام 2023، وصلت الحصة إلى 41%! حوالي 40% لم يكونوا في المدرسة ولا في العمل، بزيادة 10% في ثماني سنوات. اندلعت الاحتجاجات الطلابية التي أسقطت الحكومة بسبب نظام حصص الوظائف الذي خصص 30% من الوظائف الحكومية لأسر قدامى المحاربين في حرب عام 1971. وطالب المتظاهرون بنظام قائم على الجدارة بدلاً من التحاصص.

في يونيو/حزيران 2024، اعترف صندوق النقد الدولي بأنّ «أسعار السلع الأساسية العالمية المرتفعة باستمرار والتشديد المالي العالمي المستمر أدى إلى تضخيم نقاط الضعف الاقتصادية الكلّية». انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي بشكل حاد بسبب التدخلات لدعم التاكا، عملة بنغلاديش. انخفضت احتياطيات النقد الأجنبي من 46 مليار دولار في عام 2021 إلى 19 مليار دولار فقط. وانخفضت قيمة التاكا بأكثر من 20% مقابل الدولار الأميركي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكاليف فوائد الدين الخارجي. ودخل الحساب الخارجي في عجز بلغ 4% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً.

واضطرّت الحكومة إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي طلباً للمساعدة. وافق الصندوق على حزمة صغيرة بقيمة 3,3 مليار دولار في أوائل عام 2023. تمّ رفع هذا المبلغ هذا العام إلى 4,7 مليار دولار بهدف تخفيف الضغوط على سعر الصرف. وسلّم صندوق النقد الدولي 1,1 مليار دولار في يونيو/حزيران.

لكنْ الآن كلّ شيء في حالة تغيّر مستمر. فبعد محاولة وحشيّة لقمع الاحتجاجات من قبل الجيش والشرطة والتي قتلت أكثر من 300 شخص، فرّت حسينة أخيراً من البلاد. تمّ تشكيل حكومة مؤقّتة بقيادة الخبير الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل للسلام محمد يونس لقيادة حكومة مؤقّتة. ولكن ليس من المتوقّع حدوث أي تحسن في ظل إدارته. سوف يلجأ يونس مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الدعم وفي المقابل سيفرض صندوق النقد الدولي تدابير تقشفية صارمة.

إنّ الأزمة الاقتصادية في بنغلاديش تتكرّر في مختلف أنحاء الجنوب العالمي – في كينيا حيث اندلعت أعمال شغب لإلغاء الزيادة الضريبية التي طالب بها صندوق النقد الدولي، وفي باكستان حيث لجأت الحكومة للمرة السابعة إلى صندوق النقد الدولي للحصول على التمويل، وفي مصر التي أصبحت على وشك التخلف عن سداد ديونها، وفي نيجيريا حيث يسود الجوع، وبالطبع في الأرجنتين.

يفرض صندوق النقد الدولي رسوماً إضافيّة على أيّ مَدين يفشل في السداد في الموعد المحدَّد، ممّا يجعل سداد القرض أكثر صعوبة. تَضاعَف عددُ البلدان التي تدفع رسوماً إضافية سنوياً ثلاث مرات تقريباً في 5 سنوات، من 8 بلدان في عام 2019 إلى 23 بلداً في عام 2024. وعلى مدى السنوات الست الماضية، فرض صندوق النقد الدولي رسوماً إضافية بقيمة 7 مليارات دولار.

تشير تقديرات مركز البحوث الاقتصادية والاجتماعية إلى أنّ صندوق النقد الدولي سوف يفرض بحلول عام 2033 رسوماً إضافية تبلغ نحو 13 مليار دولار. وسوف تبلغ ديون الأرجنتين وحدها نحو 6 مليارات دولار، تليها أوكرانيا، التي يبلغ دينها نحو 3 مليارات دولار. وفي المتوسط، سوف تمثّل الرسوم الإضافية 26% من إجمالي الرسوم والفوائد المفروضة على البلدان التي تدفع الرسوم الإضافية. بالنسبة لبعض المقترضين، مثل كوستاريكا والإكوادور، سوف تمثّل الرسوم الإضافية أكثر من ذلك.

يفرض صندوق النقد الدولي رسوماً إضافيّة على البلدان التي تعجز عن السداد بالموعد المحدَّد ما يفاقِم عجزَها وينهبها بمليارات الدولارات الإضافية

مظاهر الترف في واقع يسوده البؤس!!

بدا مضمار السباق المقتطع من مدينة المعارض القديمة في العاصمة دمشق خلال الأيام الثلاثة الماضية كمسرح أُقحم عنوةً وتطفل بشكل مقرف وقادم من عالم غريب عن عالمنا، وكأنه حديقة معلقة بحبال مثبتة بالنجوم أنزلت من السماء إلى العالم السفلي، هذا العالم الذي يسوده الفقر والبؤس والعوز والمعاناة!

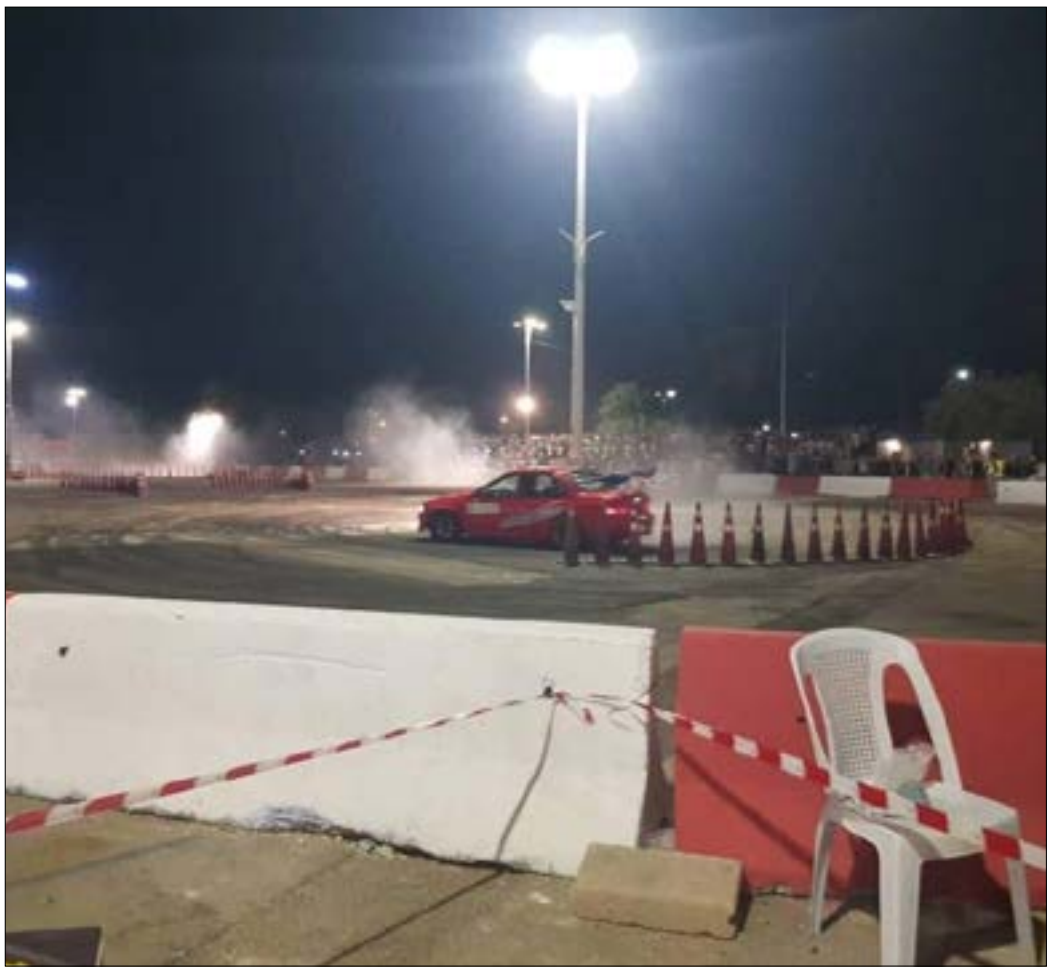

فضمن مدينة تسودها كل أشكال المعاناة، وتظهر في كل زاوية من زواياها مظاهر العوز والحرمان، ويكاد يُسمع نبض الفقر في كل حارة من حاراتها، تبرق أضواء السباقات الاستعراضية لسيارات الرالي وكأنها بقعة بيضاء في لوحة شديدة السواد، وتصدح أصوات السيارات في حلباتها كأنها تنبض بالحياة في مكان تحاصره هموم الناس المتعبة والمرهقة، التي تقاتل وتصارع في سبيل البقاء على قيد الحياة!

فالسيارات الفارهة المشاركة بالسباقات والاستعراضات تعكس أنماطاً للحياة تفتقر إليها قلوب المهمشين وعقولهم وحدود إمكانياتهم!

تناقض فجٍ بين أهازيج الفرح والتشجيع لقلة قليلة تُدهش وتحتفل بجنون السرعة، وتتحمس بشكل غريب على مشاهدات لا تمت للحماس الحقيقي بصلة، تشبه في ذلك حماس الجماهير المُغيبة أيام الإمبراطورية الرومانية لمشاهدات قتل العبيد وانتشار دمائهم، ولكن بشكل معاصر!

فالبديل هنا حماس ونشوة على تعطيب السيارات وتكسيرها، وأصوات «تشفيط» عجلاتها والدخان الكثيف الذي يغطي ساحة العرض!

ومن المؤكد أن المشاركين بالسباق والعرض لا يعنيهم ما تعرضت له سياراتهم من عطب وتكسير وتشويه، فهؤلاء بكل سهولة قادرون على إعادة صيانتها وتحمل تكاليف ذلك، إن لم يستبدلوها، ولمَ لا؟ فالنخبة الثرية باتت لا تعرف أين تهدر أموالها!

تلك السيارات التي تألّقت على حلبة السباق، ليست الشيء الذي يكافح من أجله الناس في مكان يشبه مكاننا وزمان يشبه زماننا، إنما هي رمز للرفاهية والترف والبذخ الذي يذكّر أصحاب الدخل المحدود بفقرهم وعوزهم ومحدودية إمكانياتهم مع كل دورة لعجلاتها التي تقترب من الاشتعال!

فعلى الجهة المقابلة خارج هذا المسرح وبالقرب منه تتوزع الناس بين غاضب ومقهور ومشرد ومفقر، هؤلاء الذين يعيشون واقعاً يفتقر إلى ضروريات الحياة الأساسية، يناضلون ويلهثون خلف لقمة عيشهم، لا يوجد بينهم من يملك ترف الوقت ولا ترف «تكاليف الدخولية» ليشاهد ويحضر مثل هذه النشاطات الباذخة التي تغترب عن عالمهم بشكل لا مثيل له، فالدخول لمشاهدة السباق والعرض يتطلب مبلغاً مالياً كبيراً لا يتناسب مع مستويات دخولهم، ولا مع أولوياتهم المعيشية الصعبة بالنسبة إليهم!

أخيراً هل تعلم عزيزي القارئ أن مدينة المعارض القديمة في العاصمة دمشق أصبحت على أيدي المحافظة، وبذريعة الاستثمار والبحث عن الإيرادات، مكاناً محتكراً لممارسة الأنشطة والفعاليات المخصصة لذوي المال والثروة، كي يمارسوا طقوس ترفهم وبذخهم، وكل مرة بمسمى ونشاط مختلف؟!

وهل تعلم أن رسم الدخول بفئة الـVIP لمشاهدة السباق المحموم والاستعراضات البهلوانية فيه هي 300 ألف ليرة؟!

خبر عام وتعليق هام... عدم منح موافقات قلع الأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات!

يقول الخبر: أكدت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي على دوائر الزراعة والوحدات الإرشادية التقيد بالقرارات الناظمة والتشدد بعدم منح موافقات قلع الأشجار المثمرة وخاصة الحمضيات واستبدالها بزراعات أخرى إلا وفقاً للمحددات والشروط المحددة من الوزارة.

تعليق: يعني لا بترحمو ولا بتخلو رحمة الله تنزل... موسم الحمضيات عم يتراجع وخاسر.. والحكومة ما بتقدم دعم للمحصول وبتترك الفلاح مع خسارته السنوية... وبنفس الوقت بتشجعوه ع الزراعات الاستوائية البديلة... طيب كيف وبعد شو... لك كتير أشجار تقلعت من زمان والحبل ع الجرار؟!

يقول الخبر: توضيح المصرف التجاري السوري بما يخص تصريف الـ100 دولار انطلاقاً من ضرورة تحسين الخدمة والتسهيل على الأخوة المواطنين: ترك حرية الخيار للمواطن بين استلام المعادل بالليرات السورية نقداً أو بموجب شيك يتم صرفه ضمن فروع المصرف- اعتبار الشيك الذي يحصل عليه المواطن مقابل تصريف الـ 100 دولار قابلاً للتجيير أي يمكن قبض الشيك من قبل أي شخص آخر يحمل هذا الشيك مع التأكيد أن الشيك ليس له فترة محددة للصرف- سيتم العمل على وضع المقابل النقدي لتصريف الـ 100 دولار ضمن ظرف مغلق يتم تسليمه للمواطن من فئة الـ 5 آلاف ليرة سورية وذلك بهدف تسريع العملية وتلافياً لأي نقص- يمكن للمواطن أن يطلب إيداع المبلغ المقابل في حسابه المصرفي في المصرف التجاري السوري.

تعليق: يعني بتخلقو المشكلة وبعدين بتمننونا بالحلول المبتكرة تبعكم... واللي غالباً بتزيد الطين بلة... طيب إذا القصة للتسهيل ع المواطنين ليش لسا متمسكين بتصريف الـ100 دولار... أصلاً هي مخالفة ولازمها إلغاء...!

يقول الخبر: أكد مصدر في محافظة دمشق أنه لا تراجع عن قرار منع الآليات العاملة على خطوط ريف دمشق بالوصول إلى شارع الثورة وإلزامها بالوصول إلى كراج العباسيين فقط، مؤكداً استمرار المحافظة بالعمل على مشروع المراكز التبادلية للتخفيف من دخول آليات النقل من ريف دمشق إلى مركز المدينة، والمقدر عددهم بما يقارب 6 آلاف آلية.

تعليق: بيقولو الرجوع عن الخطأ فضيلة... بس من الواضح انو المحافظة آخر همها المواطن... يعني المرمطة بالشوارع وزيادة عدد وسائل المواصلات اللي ح يضطر إلها القادم من الريف ليوصل للمكان المستهدف ما بتعنيها لا من قريب ولا من بعيد... باختصار تكاليف ووقت وتعب بجرة قلم ظالمة من المحافظة!

يقول الخبر: بينت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنه بسبب الزيادة الكبيرة في نفقات التشغيل والتكاليف الكبيرة التي تتحملها الدولة والجامعات لاستمرار خدماتها وتحسين جودتها، أقر مجلس التعليم العالي تعديلاً على رسوم التسجيل في التعليم الموازي للمستجدين في مفاضلة القبول الجامعي.

تعليق: لك شو هالعذر الغريب العجيب هاد... صار مسؤولية الطالب تحمل النفقات والتكاليف عن الدولة... وين مجانية التعليم ومسؤولية الدولة عنها... بعدين مو عيب الحكي عن ربط استمرار الخدمات بزيادة الرسوم... خيو قولوها من الآخر أنو بدكم تنهو التعليم المجاني بصريح العبارة ليش اللف والدوران!!

يقول الخبر: ناقش مجلس الوزراء مشروع الصك التشريعي الخاص بالإعفاء من العقوبة لحائزي الأسلحة الحربية غير القابلة للترخيص أو الذخائر أو الألعاب النارية أو المناظير التي تركب على الأسلحة على وجه مخالف لأحكام المرسوم التشريعي رقم 51 لعام 2001 وتعديلاته ضمن شروط منصوص عليها فيه، بهدف معالجة موضوع حيازة بعض المواطنين أسلحة حربية بصورة غير مشروعة بقصد حماية أنفسهم وممتلكاتهم من التنظيمات الإرهابية وتشجيع الأشخاص الذي حازوا تلك الأسلحة إلى التقدم بطلبات لترخيصها أو تسليمها للسلطات المختصة خلال مدة محددة مقابل إعفائهم من الملاحقة الجزائية والعقاب.

تعليق: لك شو هالتساهل الحكومي الكبير هاد... يعني مو من قليل الناس بتشكي من السلاح المنفلت... واللي ح يبقى منفلت إذا كان العلاج الرسمي بهاد الشكل اللي بيتضمن الإعفاء من العقوبات... بكل الأحوال لنشوف شو ح يطلع من هالصك التشريعي بس يصدر!

قدرات الابتكار العلمي والتكنولوجي في الصين والولايات المتحدة؟

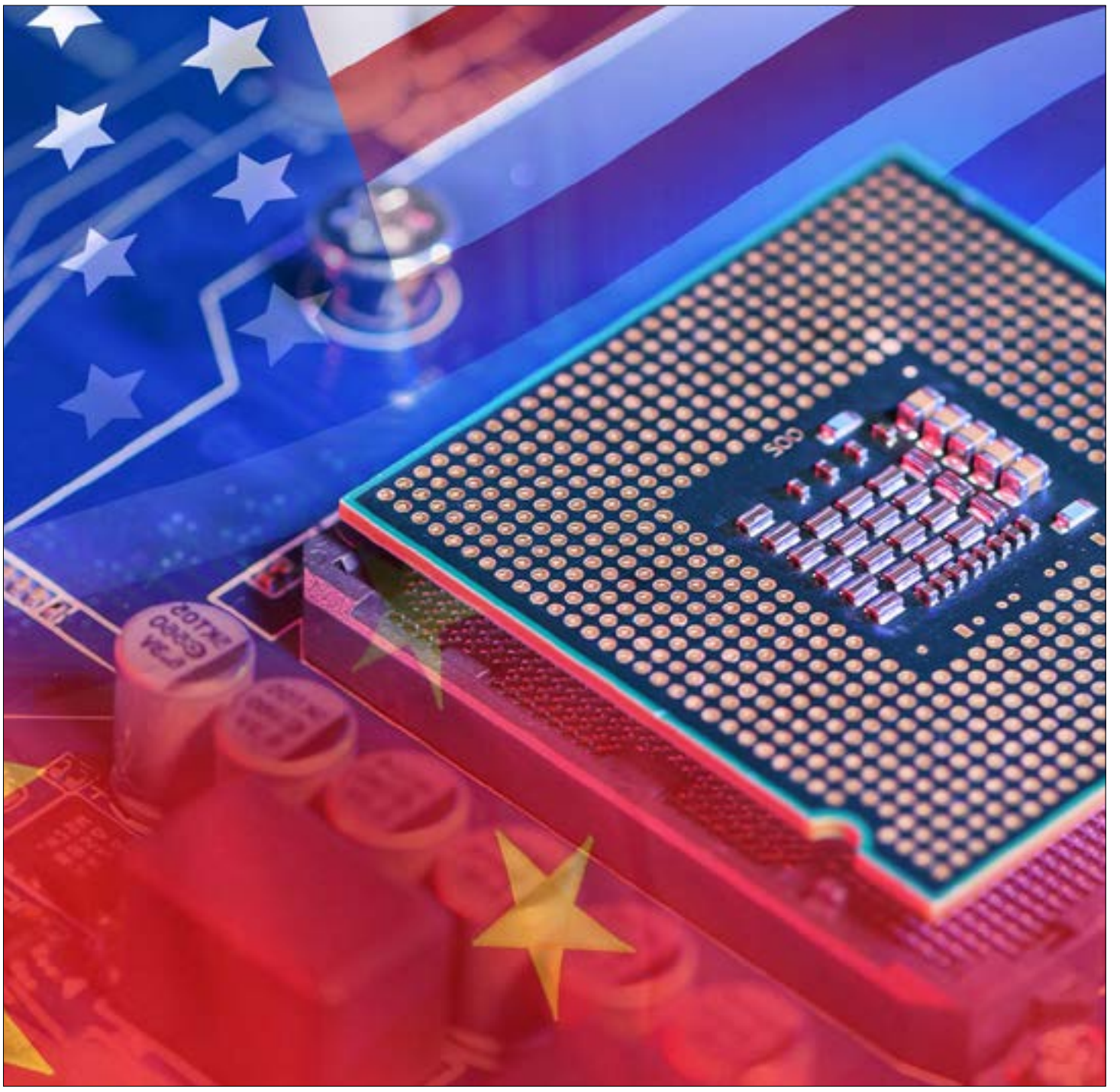

لتقييم القدرة التنافسية العلمية والتكنولوجية وقدرات الابتكار في بلد ما، تعد مخرجات البحث العلمي مؤشراً هاماً، و«مؤشر مجلّة الطبيعة Nature» هو أحد هذه المؤشرات كونها من المؤسسات التي تنشر مجلّات علميّة محكّمة. على سبيل المثال، بافتراض أنّ هناك خمسة مؤلفين لبحث منشور في مجلة علميّة محكّمة، أحدهم تابع لمؤسسة أمريكية والأربعة الآخرون تابعون للصين، سيتم احتساب قيمة 0,2 لمصلحة المؤسسة الأمريكية و0,8 لمصلحة المؤسسة الصينية.

■ شولي
ترجمة: قاسيون

وفقًا للإحصاءات المستندة إلى هذه الطريقة في هذا العام 2024، سيكون للبرّ الرئيسي الصيني وهونغ كونغ وماكاو «يدرج المؤشر الطبيعي مقاطعة تايوان بشكل منفصل في الحسابات الإحصائية» حصّة أكبر من الولايات المتحدة وفقاً لـ 145 مجلة منشورة في عام 2023، لتحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً لأول مرة، بزيادة قدرها 13,6% مقارنة بعام 2022. احتلت ألمانيا المركز الثالث، لكن حصتها تراجعت مثل الولايات المتحدة. من بين الدول أو المناطق العشرة الأولى، هناك دولة أو منطقة أخرى زادت حصتها هي الهند، التي تحتل مرتبة أعلى من سويسرا.

وإذا تم تصنيف المؤسسات الأكاديمية وفقاً لهذا المؤشر، فإنّ المؤسسات العشر الأولى تنتمي إلى الصين والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا. الأكاديمية الصينية للعلوم احتلت المرتبة الأولى، وجامعة هارفارد احتلت المرتبة الثانية. الجامعتان الأفضل أداءً في الصين هما: جامعة الأكاديمية الصينية للعلوم وجامعة العلوم والتكنولوجيا الصينية، اللتان تربطهما علاقات وثيقة مع الأكاديمية الصينية للعلوم. الجامعات الصينية التالية تشمل جامعة بكين، وجامعة نانجينغ، وجامعة تشجيانغ، وجامعة تسينغهوا، والفجوة بينها صغيرة جداً. إنّ تصدّر قائمة الدول في مؤشر مجلّة الطبيعة لأول مرة هو أمرٌ يدلّ على أنّ الصين أصبحت تدريجيّاً واحدة من مراكز الابتكار العلمي والتكنولوجي الدولية الجديدة.

بطبيعة الحال، عند تقييم مخرجات البحث العلمي، فإنّ تصنيف مؤشر مجلّة الطبيعة هو مرجعٌ واحد فقط. بالإضافة إلى ذلك، فإن تصنيف الباحثين الذين تم الاستشهاد بهم بشكل كبير الذي أطلقته Clarivate هو أيضاً تصنيف إحصائي يثير اهتماماً كبيراً لدى المجتمع الأكاديمي. لا تهتمّ هذه الطريقة الإحصائية بدرجة المجلّة التي نُشرت فيها الورقة. ولكنّها تركّز على مؤلّف الورقة، أيْ الشخص المحدَّد الذي يروّج تطوّر الموضوع. تتبع هذه الطريقة وتحصي عدداً كبيراً من المكاسب في سنة معينة لمؤلّفي الأوراق البحثية المستشهد بها لمعرفة المؤلفين الأكثر استشهاداً بهم في العالم. هؤلاء الأشخاص غالباً ما يكونون شخصيات رائدة في تطوير هذا التخصص. بناءً على هذا التصنيف يتم تلخيص المؤسسات والبلدان أو المناطق التي ينتمي إليها كل مؤلّف من أجل التصنيف.

في أحدث تصنيف إحصائي لعدد العلماء الذين تم الاستشهاد بهم بشكل كبير في عام 2023، لا تزال الولايات المتحدة تتقدّم على الدول أو المناطق الأخرى بفارق كبير. عدد العلماء الذين تم الاستشهاد بهم كثيراً هو أكثر من ضعف عدد العلماء الذين احتلّوا المركز الثاني الصين، لكن الصين تتقدّم أيضاً على دول أو مناطق أخرى بفارق كبير. من الجدير بالذكر أنّ هونغ كونغ مدرجة بشكل منفصل عن الصين في هذا المؤشر. وإيطاليا، التي تحتل المرتبة العاشرة في العالم، لديها عُشر عدد العلماء الذين يتم الاستشهاد بهم بشكل كبير في الصين.

وفي قائمة Clarivate للمؤسسات التي تمّ الاستشهاد بها بشكل كبير، تحتلّ الأكاديمية الصينية للعلوم أيضاً المرتبة الأولى في العالم، متقدمة على جامعة هارفارد التي احتلت المركز الثاني في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وعلى عكس التقدم الكبير في مؤشر مجلّة الطبيعة، فإن تقدم الأكاديمية الصينية للعلوم في العدد الإجمالي للباحثين الذين تم الاستشهاد بهم ضعيف نسبياً. ينعكس هذا الاختلاف أيضاً في إجمالي عدد المؤسسات الصينية التي تدخل قوائم العشرة الأوائل.

بطبيعة الحال، لإجراء تقييم شامل لقدرات الابتكار العلمي والتكنولوجي في أي بلد، يمكننا أن ننظر إلى الاستثمار في البحث والتطوير، فهو أيضاً مؤشر مرجعي مهمّ للغاية. هنا أقتبس تقرير «حرب الابتكار: كيف تكتسب الصين ميزة على الولايات المتحدة في مجال البحث والتطوير المؤسسي» الذي نشرته مؤسسة تكنولوجيا المعلومات والابتكار، وهي مؤسسة بحثية أمريكية غير ربحية للسياسة العامة، في يوليو/تموز 2023.

احتلت الصين المرتبة الأولى عالمياً، ولأوّل مرة في مؤشر مجلة الطبيعة لمخرجات البحث العلمي لعام 2023

يأخذ التقرير في الاعتبار الاختلافات في حجم المؤسسة ومستوى دخل الأجور المنخفض نسبياً لعمال الشركات الصينية، ويستخدم بيانات الاستثمار في البحث والتطوير لأكبر 2500 شركة في العالم بناءً على إحصاءات الاتحاد الأوروبي.

ينبغي أن يقال إنّ استثمارات الشركات الصينية في البحث والتطوير في مجال البرمجيات وخدمات الحوسبة والأدوية والتكنولوجيا الحيوية أقل نسبياً من استثمارات الولايات المتحدة، وهو ما يتماشى مع توقعاتي الشخصية. وفي صناعة الدفاع، ليس من المستغرب أن تستثمر الولايات المتحدة أكثر بكثير من الصين، ومن السهل استخلاص نتيجة مماثلة من نسبة النفقات الدفاعية إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدين. لكن، من حيث الإنتاج، حققت علوم وتكنولوجيا الدفاع الوطني في الصين اختراقات سريعة في السنوات الأخيرة، ومن حيث الأداء الفعلي في مجال الفضاء «بما في ذلك التقدم في بناء المحطة الفضائية، ومشاريع استكشاف القمر، وما إلى ذلك»، فهي أيضاً جيدة. من الواضح أن الصين تتقدّم على الولايات المتحدة، ولذلك فإن الاستثمار المالي الصيني في هذا المجال أقل وضوحاً نسبياً ولا يحدّ من التقدم المستمر للصين.

في السنوات الأخيرة، زادت الشركات الصينية استثماراتها في المعدات الإلكترونية والكهربائية لأشباه الموصلات، وأعتقد أننا سوف نشهد تقدماً أعظم في السنوات القليلة المقبلة. في مجال السيارات وملحقاتها، تجاوزت الشركات الصينية الولايات المتحدة بالفعل في مجال الاستثمار، وخاصة في مجال السيارات الكهربائية، وأعتقد أنه لا توجد مشكلة بالنسبة للصين في توسيع تفوّقها على الولايات المتحدة. فيما يتعلق بالطاقة غير التقليدية، فإن تقدم الصين على الولايات المتحدة لا ينبغي أن يكون 1,2 مرة كما هو على الورق، بل أكثر في الواقع بكثير.

انطلاقاً من قوة البحث العلمي التي تمثّلها المجلات ذات عامل التأثير العالي التي تحدّث عنها مؤشّر مجلّة الطبيعة، فإنّ الصين لديها القدرة على التنافس المباشر مع الولايات المتحدة على موقع الريادة، ولكن من منظور عدد العلماء الذين يتم الاستشهاد بهم بشكل كبير في العالم، فإنّ تخلف الصين لا يزال واضحاً نسبياً. أعتقد شخصياً أنّ هذا يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحقيقة أنّ نظام البحث العلمي في الصين لا يهتمّ باستخدام عوامل تأثير المجلّات كمعايير للتقييم. من الناحية العمليّة، فإنّ عوامل تأثير الاستشهاد في المجلات التي تنشر فيها الورقة البحثية هي الألقاب المهنية ومستويات الموهبة «ما يسمى بالقبّعات في أوساط الاستشهاد العلمي».

إحدى المشاكل التي يمكن أن أفكّر بها ومن شأنها أنْ تؤدّي لهذه النتائج هي التحيّز في طلبات المنح تجاه أولئك الذين يقومون بمستوى مماثل من العمل ولكن لديهم موارد أقلّ بكثير. على سبيل المثال، نشر «أ» ورقته البحثية في مجلة ذات تأثير مرتفع، وقام «ب» بذلك أيضاً. لكنّ «ب» فعل ذلك في وحدة صغيرة أقل شهرة، مع لقب مهني أقل، وتمويل أقل، ونقص في المساعدين والمتعاونين المشهورين. عندما كتب «أ» و«ب» طلبات تمويل مماثلة، اختارت المراجع الاستشهاد بصاحب التمويل واللقب الأكبر.

الاحتلال يتورط على جبهة ثالثة ويخلق مبررات لاستمرار الحرب

أطلق الاحتلال منذ أيام عملية جديدة في الضفة الغربية، وذلك بعد أكثر من 10 أشهر منذ بدء عدوانه المستمر على قطاع غزّة، لم يحقق خلال كل تلك المدة أياً من أهدافه المعلنة، وبات يخوض الآن معارك على 3 جبهات، غزّة في الجنوب، والمقاومة اللبنانية في الشمال، واشتعلت جبهة الضفة مؤخراً في الشرق.

■ علاء ابوفرّاج

الاشتباكات التي اندلعت فجر الأربعاء الماضي 28 آب، لم تكن حدثاً مفاجئاً، فالكثير من المؤشرات والتحضيرات سبقت هذه المعارك، ومع ذلك يظل فهم الهدف من هذه الخطوة مسألة ضرورية، مع الإجابة ضمناً عن السؤال الأكبر، هل يمكن الحديث عن أهداف مختلفة للمعركة الجديدة، أم هي فصل جديد من استراتيجية واحدة؟ وإن كانت كذلك فعلاً، فكيف يمكننا فهم هذه الاستراتيجية على ضوء المعطيات الملموسة خلال الأشهر العشرة الماضية؟

الذريعة: عملية تل أبيب

قبل حوالي أسبوعين، تبنت المقاومة الفلسطينية «كتائب القسام وسرايا القدس» عملية استهدفت تل أبيب، وبالرغم من الأضرار البسيطة، إلا أنها حملت رسالة سياسية، مفادها أن المقاومة الفلسطينية قادرة على الرجوع إلى تكتيك استهداف «اسرائيل» وفي المناطق التي يراها الكيان «مناطق آمنة»، والأهم من ذلك، أن القوى الميدانية التي خططت ونفّذت هذه العملية ليست واقعة تحت ضغط الحرب في غزّة بشكل مباشر، ولديها فضاء جغرافي واسع للحركة، وتملك بالفعل الموارد اللازمة للتصعيد.

عملية تل أبيب، تحوّلت إلى ذريعة لجيش الاحتلال لإطلاق عدوان جديد على الضفة، والغريب في المسألة، أن نشاط المقاومة ليس حدثاً جديداً هناك، بل على العكس، تتطور المجموعات في الضفة منذ سنوات وتحسّن إمكاناتها، ويدرك الكيان هذا، وقام سابقاً بعمليات محدودة، لكنه اليوم وفي هذه اللحظة تحديداً يأخذ قراراً بتصعيد غير مسبوق، فالعملية التي أطلقت عليها وسائل الإعلام العبرية اسم «مخيمات الصيف» هي الأكبر من نوعها منذ «عملية الدرع الواقي» في 2002، التي اجتاحت فيها قوات الاحتلال مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، رداً على عملية فندق بارك في آذار من العام نفسه.

ماذا يتوقع الكيان؟

العملية تستهدف بشكل خاص شمال الضفة، وتحديداً مدن ومخيمات جنين وطولكرم ونابلس وطوباس، وتتمة بحشود عسكرية مجهزة ومدربة مع دعم جوي، ويرافقها تدمير لبنى تحتية وطرقات وحصار للمستشفيات، ولم يمض كثيرٌ من الوقت حتى بدا واضحاً أن مستوى العنف سيكون شديداً، فالأيام القليلة الماضية راح ضحيتها أكثر من 20 فلسطيني.

ما يجري تداوله حتى اللحظة عن أهداف العملية، هو «تدمير بؤر المقاومة في الضفة» وهي تكاد تكون مهمة مستحيلة، وخصوصاً أن الصحافة العبرية بدأت تُمهد لحجم الكارثة الجديدة التي ستلحق بجيش الاحتلال، ووصفت التقارير التنظيمات الفلسطينية المستهدفة بأنها «قادرة على إدارة قتال في مناطق آهلة، وتفعّل عبوات ناسفة، وقوتها غير مسبوقة في المنطقة»، وأسهبت المصادر ذاتها في توصيف المشهد في الضفة، إذ اعترفت أن فصائل المقاومة هناك تتميز «بالجرأة والتنظيم والذكاء أكثر بكثير مما كان سابقاً... وتستنسخ نماذج غزّية، كتصنيع القذائف، والتخطيط لاختراق البلدات الإسرائيلية». وبعيداً عن التقارير الصحفية كانت الوقائع على الأرض كفيلة بتوضيح الصورة، إذ أعلن جيش الاحتلال مساء السبت 31 آب، عن مقتل رقيب في الكتيبة 906، وفي السياق ذاته أصيب قائد لواء غوش عتصيون- وهو ضابط برتبة عقيد- في عملية نفذتها المقاومة في منطقة الخليل، وأسفرت العملية عن مقتل جندي وإصابة آخرين.

لماذا هذه الخطوة الآن؟

في العرف العسكري التقليدي، تحاول القوات تركيز قواها على جبهة واحدة، وتتجنب خوض المعارك على جبهات مختلفة، لكن الوضع داخل الأراضي المحتلة يسير بشكل مغاير، إذ يسعى جيش الاحتلال لتوسيع رقعة الاشتباك مع محاولة شديدة لضبطها، ويبدو من خطط دخول الضفة، أنها ستكون مهمة صعبة، بالرغم من ذلك تأمل قوات الاحتلال إبقاء القتال مستمراً، فمن جهة برز خلال الأسابيع الماضية تناقض في تصريحات العسكريين الصهاينة مع حكومة نتنياهو وبعض السياسيين الآخرين، فبالنسبة لقادة الجيش هم يدركون أن القضاء على حماس أو تحقيق أي من الأهداف المعلنة من الحكومة هو مهمة صعبة التنفيذ ضمن الإمكانات الحالية، ويدركون أيضاً أن الكثير من المشاكل يجري افتعالها أو تضخيمها، ونقل القوات على هذا الأساس من مكان إلى آخر، ومع ذلك يجري فتح جبهة جديدة في الضفة، يمكن أن تتحول إلى ساحة معركة حقيقية، تحتاج بالتالي إلى إسناد ومزيد من القوات والموارد، وهو ما يجري الآن استنزافه في جبهة الجنوب، وبالمواجهات مع حزب الله في الشمال، ما يجعل الخطوة تبدو وكأنها خطأ عسكري، بينما جرت صياغتها لتحقيق أهداف سياسية.

القرار بفتح جبهة جديدة ينسجم فعلياً مع سياسة التوتير وإدامة الاشتباك التي تتبناها «إسرائيل» وبدعم أمريكي، فإن كانت نتائجها المعلنة مستحيلة التحقق، تظل إمكانية إلحاق ضرر بالبنى الفلسطينية هدفاً مرضياً لجيش الاحتلال، حتى ولو كانت تكاليفه كبيرة جداً، لكن وفي الوقت نفسه أثبتت التجربة أن محاولة تدمير هذه البنى هي مسألة شديدة التعقيد، وخصوصاً أنها تنمو وتتجدد بشكل أسرع من قدرة الكيان على تدميرها، وجدير بالذكر أن للضفة وضعٌ خاص لا يمكن إهماله، فهي نظرياً خاضعة للسلطة الفلسطينية بشكل مباشر، وأن أي تصعيد هناك سيزيد من الضغط عليها، ما يمكن أن يسرّع في انهيارها، أو ازدياد الانشقاقات داخل قواعد فتح نفسها، فإن كان التوسيع الجغرافي لا يزال حتى اللحظة ضمن قدرة الكيان والولايات المتحدة، إلا أن التحكم بالنتائج سيكون مسألة صعبة جداً.

قضايا الشرق

صراع واحد على جبهات مختلفة

ساحات الاشتباك الملتهبة في العالم اليوم، وبالرغم من كونها ممتدة على نقاط متفرقة من الكوكب، إلا أنها ترتبط بصراع واحد مهما اختلفت تفاصيلها من جبهة إلى أخرى، هذه الحقيقة تساعد في فهم وتحليل ما يجري، وخصوصاً إذا ما نظرنا إليها من هذه الزاوية الواسعة، ويمكن بالنظر إلى أوكرانيا وفلسطين عرض أمثلة ملموسة على ذلك.

ففي كلتا الجبهتين تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسي، ولا يمكن نقاش ما يجري هناك دون النظر أولاً إلى الدور الأمريكي وأهدافه، ففي أوكرانيا عملت واشنطن على توتير جبهة أوكرانيا منذ انقلاب 2014 وصولاً إلى دفع الأمور إلى الحرب الساخنة، وبعدها أدت قيادة العمليات الأمريكية دوراً أساسياً في إمداد القوات الأوكرانية بالسلاح والرجال والمعلومات الاستخباراتية الضرورية، وتوصيف ما يجري في فلسطين يتطابق مع ما يجري في أوكرانيا من هذه الزاوية، فالدور الأمريكي هو ذاته، مع الإشارة إلى أن الجيش الأمريكي كانت له مشاركة مباشرة، على الأقل في صد الهجوم الإيراني في نيسان الماضي.

على هذا الأساس، ليس من الصعب القول: إن هناك «قيادة عمليات» في الجبهة المقابلة وتحديداً في روسيا والصين، وإن كانت روسيا طرفاً مباشراً في الصراع على الجبهة الأوكرانية، فهي تؤدي مع الصين دوراً ملموساً في الصراع في منطقتنا، وتحديداً إذا ما أخذنا طبيعة العلاقة بين هذين الطرفين مع إيران ودول المنطقة الأخرى.

من هنا يمكننا قراءة التطورات من زاوية هذا الصراع العالمي، ولهذا يأخذ القرار الأمريكي الصورة الكلية بعين الاعتبار عند التصعيد في هذه النقطة أو تلك، وهو ما يعني أن على الآخرين التعامل مع المسألة انطلاقاً من هذه الفكرة بالتحديد، وعلى هذا الأساس يمكننا القول: إن الصراع الحالي يتجاوز كونه «صراعاً على نفوذ»، ويضعه في مكانه الصحيح، أي صراع على شكل العالم الذي نعيش فيه، ودور كل طرف في صياغة أسسه القادمة.

بناءً على ذلك، يتضح كل يوم أكثر من سابقه أن الحرب أوسع من جبهتها المباشرة بكثير، وتحتاج لذلك إلى الصبر والقدرة على التحمل، ففي غزّة مثلاً: يخوض جيش الاحتلال حربه الأطول منذ قيام «إسرائيل» وترتبط هذه الحرب عضوياً بذلك الصراع العالمي، ولا يمكن قياسها بالأهداف المعلنة لجيش الاحتلال، تلك التي يجري تضخيمها مع الوقت، وبغض النظر عمّا يجري في الميدان هناك! فالقرار الأمريكي كان ولا يزال فتح بؤرة توتر جديدة واستثمارها في الصراع الدولي، ويرتبط تطويرها أو وقفها بشكل مباشر بذلك الصراع حصراً.

كييف «تريد مفاوضات بلا بوتين»!

نسمع منذ بدء التوغل الأوكراني في كورسك الروسية، جملة من التحليلات لما يجري هناك فعلاً وما معناه السياسي الحقيقي، ورغم أن الأحداث التي تلت الخطوة الأوكرانية وضعت كورسك ضمن سياق طبيعي، وبعيداً، عن تسخيف ما جرى هناك، أو تضخيمه.

■ عناب منصور

تمتد الحدود الروسية الأوكرانية لحوالي 2,300 كم وظلّت الحرب منذ شباط 2022 تجري بشكل نشط في حوالي 50% من الخط الحدودي، ومحصورة في الجزء الشرقي منها، وعلى هذا الأساس لم يكن من الصعب إيجاد نقطة ضعف في الدفاعات الروسية، واختراقها، وتحديداً إذا ما خصص الجيش الأوكراني إمكانيات كبيرة لهذه المهمة، حتى وإن كانت هذه الإمكانيات لا تتناسب مع الأهمية العسكرية والسياسية للهدف!

في تقرير نشرته ناشونال إنتريست الأمريكية، ناقشت فيه بشكل موسع جدوى هذا التوغل، ونقلت عن جيمس هولمز رئيس «كرسي جيه. سي ويلي» للاستراتيجية البحرية في كلية الحرب البحرية الأميركية، حيث قال: «لو كان كبار الخبراء الاستراتيجيين على مر التاريخ بيننا الآن لوبّخوا قيادة أوكرانيا على هذا الهجوم» وقال: إنّه «غير منطقي من الناحية الاستراتيجية المخاطرة بالأهم من أجل شيء أقل أهمية».

في المقابل، ركّزت روسيا حتى بعد الهجوم في كورسك على الهدف الأساسي، وتابعت التقدم في الشرق، حتى باتت القوات الروسية على بعد بضعة كيلومترات من مركز لوجستي حيوي في مدينة بوكروفسك الأوكرانية، التي يعتمد عليها الجيش الأوكراني في نقل الإمـدادات على طول خط الجبهة، كونها تحتوي على محطة سكة حديد رئيسية، وشبكة طرق تشكّل بمجملها شريان الحياة للقوات على الجبهة الشرقية.

أكثر ما يثير الانتباه في هذه المعركة، هو الحديث المتواتر عن التفاوض، بالنسبة للرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي، كان من ضمن أهداف الهجوم على كورسك هو «تحسين الموقع التفاوضي لأوكرانيا» وقال في حديث مع صحفيين في كييف: «بالطبع ستنتهي الحرب بالحوار، لكن من الضروري أن نكون في موقع قوة قبل هذا الحوار» ومؤكداً، أن كورسك في إطار هذه «الخطة». ولكنّه في الوقت نفسه قال يوم الثلاثاء 27 آب الماضي: إن «أي محادثات سلام مع نظيره الروسي فلاديمير بوتين ستكون «فارغة ولا معنى لها» لأن «بوتين لا يريد إنهاء الحرب دبلوماسياً»، وأضاف: إن شروط بوتين لإنهاء الحرب هي «أن تعترف كييف باستيلاء روسيا على 30% من الأراضي الأوكرانية» وعلى هذا الأساس عبّر الرئيس الأوكراني: إن «بلاده لن تلعب هذه اللعبة مع بوتين».

وعلى هذا الأساس، نجد أن الرئيس الأوكراني يستخدم كلماته بشكل دقيق ليتضح المعنى والهدف، فهناك تركيز على نيّة أوكرانيا الوصول إلى اتفاق، وأنّها كانت «مضطرة» للسيطرة على كورسك لامتلاك أوراق على طاولة المفاوضات، لكن هذا مرهون بقدرة الجيش الأوكراني على الحفاظ على الأراضي التي سيطر عليها هناك، فمن البديهي أن نسأل: ماذا سيكون موقف أوكرانيا التفاوضي إذا ما استرد الجيش الروسي كورسك، وسيطر على الموقع الاستراتيجي في بوكروفسك كما هو مرجّح؟ المسألة الثانية والأهم، أن الطريقة التي يجري التعامل فيها مع التوغل الأوكراني في كورسك تستهدف بشكل أساسي المزاج الشعبي داخل روسيا، فالهدوء الذي تعاملت معه القيادة الروسية إزاء هذا التوغل يجري تزيفه وتقديمه للجمهور على أنّه «لا مبالاة» أو «عدم اكتراث بالمواطنين الروس» وهو ما ينسجم مع النشاط الغربي، الذي يستهدف المجتمع الروسي والاستقرار السياسي داخل روسيا، أكثر من التعويل على تحقيق نصر عسكري، فالهدف هو استثمار الدماء الأوكرانية التي تسفك على الجبهة لأطول مدّة ممكنة، وممارسة ضغط شديد داخل روسيا، يستهدف قلب نظام الحكم، أو ذلك الجزء الوازن الذي يخوض مواجهة جدّية مع الغرب. لذلك يتضح مع كل يوم جديد أنه من الضروري بالنسبة للغرب استمرار الحرب لأطول مدة ممكنة، أملاً في انهيار روسيا من الداخل، وهذا ما يمكن من خلاله تفسير جوهر النشاط العسكري الأوكراني.

زيارة سوليفان لبكين، هل من جديد يُذكر؟

زار مستشار الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية- جيك سوليفان- الصين لمدة 3 أيام بين 27 و29 آب، التقى خلال الزيارة وزير الخارجية الصيني وانغ يي، والجنرال في الجيش الصيني زانغ يوشي، والرئيس الصيني شي جين بينغ، في إطار إرساء علاقات صينية- أمريكية أكثر استقراراً كما هو معلن.

■ ملاذ سعد

تأتي هذه الزيارة وسط خلافات حادة بين البلدين، تتعلق بالمنافسة الاقتصادية والسياسية بينهما، والخلافات المباشرة المتعلقة حول تايوان والتواجد العسكري الأمريكي في المحيط الهادئ، والاصطفافات المتباينة حول مختلف الملفات والقضايا الدولية، وعلى رأسها أوكرانيا وفلسطين.

زعم سوليفان خلال لقائه وانغ يي: أن «الولايات المتحدة الأمريكية والصين ستتعايشان سلمياً على هذا الكوكب لفترة طويلة من الزمن» وأن «هدف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية هو إيجاد طريق يسمح لتطور مستدام للعلاقات الأمريكية الصينية».

وبعد لقائه وانغ يي، اجتمع سوليفان مع الرئيس الصيني شي جين بينغ والجنرال في جيش التحرير الشعبي الصيني زانغ يوشي، وتركزت محادثاتهم حول تايوان، وبحر الصين الجنوبي، والتجارة، والعقوبات الأمريكية على الشركات والمؤسسات الصينية، والصراعات الجارية في أوكرانيا وغزة.

وخلال هذا اللقاء، قال جين بينغ لسوليفان: «على الولايات المتحدة أن تعمل مع الصين بالاتجاه نفسه، أن ترى الصين وتطورها بشكل إيجابي وعقلاني، وأن يرى البلدان تطور بعضهما البعض كفرصة عوضاً عن تحدٍّ لبعضهما، والعمل مع الصين لإيجاد طريق صحيح ليتعاون هذان البلدان العظيمان».

أما زانغ يوشي، فقد شدد على أن تصحح الولايات المتحدة «استراتيجيتها حول الصين» وأن تحترم مصالحها الأساسية، عبر وقف بيع الأسلحة إلى تايوان و«التوقف عن نشر الروايات الكاذبة حول تايوان».

وبحث الطرفان إمكانية عقد محادثات بين الرئيسين الصيني شي جين بينغ والأمريكي جو بايدن في المستقبل القريب، واتفقا على عقد لقاء فيديو بين ممثلين عن جيشيهما بوقت مناسب، لبحث المسائل المتعلقة في المحيطين الهندي والهادئ.

بالمعنى العملي، لا تعكس زيارة سوليفان هذه أي جديد يذكر، وتأتي مشابهة للقاءات سابقة عقدها مع المسؤولين الصينيين على هامش قمم دولية سابقة. رغم ذلك، يرى بعض المحللين، أن زيارته الآن تهدف لتهدئة الأجواء بين الولايات المتحدة والصين قبيل الانتخابات الأمريكية المقبلة، بيد أن لا حوامل واقعية لهذه الفكرة، فلا تزال الخلافات الأساسية بين البلدين موجودة وفاعلة، وصولاً إلى الاتهامات المتكررة بمساعدة الصين لروسيا عسكرياً في معركتها مع أوكرانيا. بل إن هذا اللقاء، كما سبقه، يهدف لإبقاء مستوى التوترات عند حدٍ معين ومضبوط، وخصوصاً أن الصراع يشتد في بقاع أخرى من العالم.

إضافةً إلى ذلك، يجري النفخ بسرديّة وافتراض تفضيل الصين لإدارة بايدن– الديمقراطيين عوضاً عن ترامب– الجمهوريين، وفي مقابل ذلك تفضيل روسيا لترامب– الجمهوريين، وبناء استنتاج مفاده بوجود تباين روسي صيني. ولكن في الحقيقة، بعيداً عن الصورة التي يجري رسمها، لا فرق بين الإدارتين بالنسبة لكلٍّ من الصين وروسيا على حد سواء. فبالنسبة لموسكو، قد يختلف ثقل الصراع عسكرياً في أوكرانيا، لكن ذلك لا يعني سياسة مختلفة. وبالنسبة للصين، فإن ما فرضه ترامب من حرب تجارية في 2019 عبر رفع قيمة الغرامات والرسوم الجمركية على السلع الصينية، لم تلغه إدارة بايدن، بل وأضافت عليها أكثر فيما يتعلق بالسيارات الكهربائية وألواح الطاقة الشمسية والمعادن المستوردة من الصين. كما زادت إدارة بايدن من تصعيدها واستفزازها عبر تعزيز علاقاتها ووجودها العسكري على تخوم الصين، وإقامة تحالفات باتت تسمى بـ «ناتو آسيوي».

الصومال... تطورات جديدة تُمهد للمرحلة اللاحقة

تشهد منطقة القرن الأفريقي تطورات متسارعة، والتدخلات الإقليمية والدولية تزيد تعقيدات المنطقة وتشابك الملفات فيما بينها، بالإضافة إلى أهمية المنطقة دولياً، وسعي الدول إلى حجز موطئ قدم لها في هذه المنطقة المهمة، من بين الملفات الساخنة في الفترة الأخيرة، التوتر المتصاعد بين الصومال وإثيوبيا.

■ كنان دويعر

وسط هذه التطورات، تلعب مصر وتركيا دوراً محورياً في المنطقة، لكل منهما استراتيجياته الخاصة. وفي هذا السياق، تُعد شحنة المعدات العسكرية التي أرسلتها مصر إلى الصومال نقطة تحول هامة تعكس تغيّر موازين القوى والتحالفات في المنطقة.

موقف مصر: تعزيز الحضور الإقليمي

مصر التي تربطها بالصومال علاقات تاريخية، تسعى إلى تعزيز حضورها الإقليمي من خلال تقديم دعم عسكري واقتصادي لمقديشو. أرسلت القاهرة شحنة كبيرة من المعدات العسكرية إلى الصومال، وهي خطوة تُفسر على أنها محاولة لتعزيز قوة الجيش الصومالي في مواجهة التحديات الأمنية، وخاصة تهديدات «حركة الشباب» الإرهابية. هذا الدعم العسكري لم يكن مفاجئاً، فقد سبق لمصر أن ساهمت في تدريب القوات الصومالية، وتقديم مساعدات طبية وإنسانية، وهو ما يعكس رغبتها في الحفاظ على وحدة الأراضي الصومالية واستقرارها. كما تحمل هذه الخطوة بعداً استراتيجياً ضمن الصراع المصري الإثيوبي، والذي تفاقم على إثر أزمة سد النهضة والصراع على مياه النيل. حيث تُعارض مصر بشدة مساعي إثيوبيا للاعتراف باستقلال إقليم «أرض الصومال»، وهو إقليم انفصالي يسعى للاستقلال عن الصومال منذ عام 1991.

وقد تعززت هذه المعارضة بعد توقيع إثيوبيا اتفاقاً بحرياً مع الإقليم يمنحها حق استخدام 20 كيلومتراً من ساحله على خليج عدن، مقابل اعترافها باستقلاله. ترى القاهرة في هذا الاتفاق تهديداً مباشراً لمصالحها في المنطقة.

إثيوبيا: استغلال الفراغ السياسي

من جانبها، تسعى إثيوبيا لتعزيز نفوذها في منطقة القرن الأفريقي، عبر شراكات اقتصادية وسياسية مع الأطراف المختلفة، ومن بينها «أرض الصومال». وقد استفادت إثيوبيا من انهيار الدولة في الصومال في تسعينيات القرن الماضي لتوسيع نفوذها، مستغلة ضعف النظام المركزي الصومالي. تُعد القوات الإثيوبية اليوم أحد أهم مكونات بعثة «أتميس» الأفريقية لحفظ السلام في الصومال، مما يعكس تداخل المصالح الإثيوبية في الصومال وأهمية استقرار الأخير بالنسبة لأديس أبابا.

غير أن إثيوبيا تواجه انتقادات واسعة بسبب تدخلاتها في الشؤون الصومالية ودعمها لانفصال «أرض الصومال»، حيث قامت مؤخراً بتعيين سفير لها في الإقليم، وهو ما أدى إلى تدهور علاقاتها مع مقديشو، التي ردت بطرد السفير الإثيوبي، وتهديد بطرد القوات الإثيوبية المتمركزة في البلاد.

تركيا: دور الوسيط واللاعب الاقتصادي

في ظل هذا الصراع الإقليمي، تلعب تركيا دوراً مزدوجاً، كوسيط بين الصومال وإثيوبيا، ولاعب اقتصادي مهم في المنطقة. حيث تتمتع بعلاقات وثيقة مع الطرفين، تسعى إلى إيجاد توازن بين تعزيز حضورها في القرن الأفريقي، وتحقيق مصالحها الاستراتيجية.

وقد برز الدور التركي في الصومال منذ عام 2011، حيث أصبحت تركيا من أكبر الداعمين للمعونات الإنسانية في الصومال، وأقامت قاعدة عسكرية كبيرة في مقديشو لتدريب القوات المسلحة الصومالية.

وتقود تركيا مفاوضات غير مباشرة بين الطرفين، حيث عقدت الجولة الثانية من المفاوضات منتصف شهر آب / أغسطس الفائت، ورغم أن الجولة انتهت دون اتفاق، إلا أن وزير الخارجية التركي حقان فيدان صرح بأن عدد القضايا التي تمت مناقشتها في الجولة الثانية من المحادثات قد زاد بشكل ملحوظ مقارنة بالجولة الأولى، وأصبح هناك بالإضافة إلى تصريح الطرفين عن رغبتهما في الاستمرار بالمفاوضات، وعلى إثر ذلك، بدأت الأنباء تشير إلى موعد أولي للجولة الثالثة في 17 أيلول الحالي.

كما دخلت تركيا على خط الوساطة بين مقديشو وإقليم «أرض الصومال»، في محاولة لإصلاح العلاقات بين الجانبين. وفي هذا السياق، تتماشى السياسة التركية مع استراتيجيتها في أفريقيا، التي تقوم على بناء شراكات متنوعة مع مختلف دول القارة. يُضاف إلى ذلك، أن تركيا تسعى أيضاً لتعزيز مصالحها الاقتصادية عبر التنقيب عن النفط والغاز في السواحل الصومالية، وهو مشروع سيستغرق ما بين 3 إلى 5 سنوات، حيث صرح وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ألب أرسلان بيرقدار، أن سفينة الأبحاث «الريّس عروج» التركية ستتوجه إلى الصومال برفقة سفن الدعم في نهاية سبتمبر/ أيلول المقبل لبدء التنقيب.

ما يجري في الصومال ومجمل القرن الأفريقي ما هو إلا تحضير لمرحلة قادمة، وعلى هذا الأساس تتحرك الدول المختلفة للتأثير في مجرى الأحداث الحالي، أملاً في امتلاك دور مؤثر مع التطورات القادمة المتوقعة، وخصوصاً أن القرن الأفريقي- وكما هو واضح في الآونة الأخيرة- هو واحد من أهم بوابات المنطقة الاستراتيجية، ويضاف إلى مصر أن المنطقة هي ضمن النطاق الحيوي المصري، وهي بالضرورة واحدة من الملفات الحساسة التي تواجهها القاهرة، وسيتضح في الفترة القادمة إن كانت القوى الفاعلة- وتحديداً مصر وتركيا- قادرتين على التنسيق والتفاهم فيما بينهما، والأهم من ذلك، هو قدرتهما على تأريض أي من الخلافات التي يمكن تزيد من حالة عدم الاستقرار.

ستارمر و«إعادة ضبط» العلاقات مع الأوروبيين

يسعى رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر إلى «إعادة ضبط» العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، دون أن يعني ذلك التراجع عن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد «بريكزت»، وفي هذا السياق زار ستارمر كلاً من برلين وباريس، وأجرى محادثات مع المستشار الألماني أولاف شولتس، والرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون.

■ حمزة طحان

أعلن ستارمر وشولتس عن وجود خطط لعقد اتفاقيات تهدف لتعميق العلاقات التجارية والدفاعية بين البلدين، وقال ستارمر: «أنا واضح للغاية بأننا نريد إعادة ضبط مع أوروبا، وإعادة ضبط مع الاتحاد الأوروبي [...] هذا لا يعني التراجع عن خروج بريطانيا، أو إعادة دخولها إلى السوق الموحدة أو للاتحاد الجمركي، بل يعني علاقات أوثق بعدة مسائل بما فيها الاقتصاد، والدفاع، وليست لدينا خطط لمسألة تنقّل الشباب».

وأعلن ستارمر عن أمله بإبرام اتفاقية ثنائية مع ألمانيا- صاحبة الاقتصاد الأكبر في أوروبا- بحلول نهاية العام الجاري، أو مطلع العام المقبل، وأنها «ستحقق مصلحة العمال» وستتضمن خطة عمل مشتركة لمكافحة الهجرة غير الشرعية.

وبعد لقائه شولتس، ذهب ستارمر إلى باريس، حيث استقبله الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وناقشا مسائل مشابهة، دون عقد أي اتفاقات تذكر، واعتبر البعض أن زيارة ستارمر تهدف لمساعدة ماكرون بأزمته السياسية الداخلية ورفع رصيده.

كان من الواضح أن حزب العمال البريطاني يعارض مسألة خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي منذ طرح هذه الفكرة وحتى تنفيذها. ومنذ أن نجح في الانتخابات البريطانية الأخيرة، كانت تدور التوقعات بأن تمضي الحكومة البريطانية الجديدة باتجاه مختلف عن الحكومة اليمينية السابقة، فيما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي.

حتى الآن، يبدو أن الحكومة البريطانية تنفذ «طموحها» بمعالجة الخروج من الاتحاد الأوروبي بحذر، تحت مسمى «إعادة ضبط العلاقات» والتأكيد أن ذلك لا يعني إعادة دخول لندن للسوق الأوروبية الموحدة- فيما يبدو- لعدم استفزاز اليمينيين لدرجة تُنشئ أزمة سياسية داخل البلاد.

عملياً، لم يجر الاتفاق على شيء يذكر مع برلين وباريس، بل إن الأحاديث تدور عن خطط لإبرام اتفاقات مستقبلية مطلع العام الجديد، الأمر الذي يعني حالياً جس نبض لردود الأفعال داخل بريطانيا وخارجها في الاتحاد الأوروبي، والتمهيد لها بأقل استفزاز ممكن. لكن الخطوة هذه ترتبط أيضاً بحجم ومستويات الضغط الذي تتعرض له أوروبا منذ بداية الحرب في أوكرانيا، والذي بات يستوجب من وجهة النظر الغربية، تجميع أكبر قوى ممكنة على أساس تأمين مستلزمات الصراع الذي تؤججه الولايات المتحدة الأمريكية.

فنزويلا: لماذا علينا تصديق الرواية الغربية؟

إنّ وسائل الإعلام الغربية تتسرّع في إصدار عناوين مثيرة وتصدر أحكاماً سابقة لأوانها في كثير من الأحيان، والتي نادراً ما يتم تصحيحها عندما تكون خاطئة. فيما يتعلق بالانتخابات الفنزويلية في 28 تموز/يوليو 2024، من المتوقع –بحسب الإعلام الغربي- أن نصدق أنّ نيكولاس مادورو قام بتزويرها. لكن لماذا يفترضون ميلنا إلى التفكير بهذه الطريقة؟ لماذا يصرّ صحفيو نيويورك تايمز وواشنطن بوست وول ستريت جورنال على أنه يجب علينا الشك في نتائج الانتخابات؟ دعونا نحاول الإجابة عبر بعض المنظور التاريخي وننظر إلى الوراء في قصة فنزويلا التي شهدت مائة عام من السياسيين الفاسدين الخاضعين لواشنطن قبل أن ينتخب هوغو شافيز في عام 1998. علمتني تجربتي كخبير مستقلّ للأمم المتحدة في النظام الدولي، ومهمتي الرسمية إلى فنزويلا في نوفمبر/ ديسمبر 2017، ألّا أصدق وسائل الإعلام هذه.

■ ألفرد دي زياس
ترجمة: قاسيون

أدركَ الكثير منّا أنّ المشهد الإعلامي لدينا ليس خالياً من «الأخبار الكاذبة» والروايات المتحيّزة فيما يتعلق بالقضايا الجيوسياسية المهمّة. هذا هو الحال بالتأكيد مع التقارير الإخبارية والتعليقات المعتمَدة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا. يبدو أنّ وسائل الإعلام لدينا متجانسة؛ حيث لم يكن هناك سوى رواية واحدة، مع الأخذ في الاعتبار أنّ وسائل الإعلام الغربية تعكس إلى حد كبير التصريحات الصادرة عن واشنطن وبروكسل، فمن المستحسن بذل جهد إضافي للاستشارة والحصول على المعلومات والتعليقات من مصادر متعددة.

منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين، شهدنا في الواقع قدراً كبيراً من التلاعب في التقارير الإخبارية عن الصراعات في يوغوسلافيا، مع العديد من القصص التي ثبت كذبها عند التحقق من صحتها. كانت التقارير بالأبيض والأسود مزعجة ولا تليق بأي دولة طرف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تهدف المادة 19 منه إلى ضمان الوصول إلى المعلومات وحرية الرأي، والأهم من ذلك حرية الاختلاف. تلا ذلك تلاعبٌ لا هوادة فيه بالرأي العام في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فيما يتعلق بأفغانستان والعراق. وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، كان التحيز الإعلامي مستمراً في معظم التقارير الإخبارية عن ليبيا وسورية وروسيا وأوكرانيا. واليوم نشهد الشيء نفسه فيما يتعلق ببيلاروسيا والصين وكوبا ونيكاراغوا وفلسطين وما إلى ذلك. تنقل جميع وسائل الإعلام الانطباعات والمشاعر والعواطف والتحيزات بالإضافة إلى المعلومات. يُقال لنا ماذا ومَن نصدّق، وبمَن نشيد ومَن نكره. إنّ الأمر يتعلق بنظرية معرفية معيَّنة، وبنية معرفية، ونموذج اعتقاديّ. والناس يريدون أن يؤمنوا. وكما كتب يوليوس قيصر: «نحن نؤمن بما نريد أن نؤمن به».

فيما يتعلق بفنزويلا، كانت الدعاية الغربية تدير حملة «أخبار كاذبة» مستمرة منذ عام 1998، منذ أن أصبح شافيز رئيساً. كنت من بين العديد من ضحايا هذه الدعاية التي تغسل الأدمغة، وصدّقتُ العديد من الرسوم الكاريكاتورية التي عُثر عليها في صحيفة نيويورك تايمز. من أجل الاستعداد لمهمّتي في الأمم المتحدة في عام 2017، حاولتُ قراءة أكبر عدد ممكن من التقارير، بما في ذلك تقارير صحيفة واشنطن بوست، وصحيفة وول ستريت جورنال، وسي إن إن، ورويترز، وصحيفة FAZ، وصحيفة NZZ، ووزارة الخارجية الأمريكية، ومنظمة العفو الدولية، وهيومن رايتس ووتش، ومنظمة الدول الأمريكية، ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك. عندما كنتُ في فنزويلا، وكانت لدي الفرصة لرؤية الأمر بنفسي، وطرح الأسئلة ذات الصلة على أشخاص مطّلعين، والتحدّث مع المنظمات غير الحكومية الفنزويليّة، ومع أساتذة من جامعات مختلفة، ومع الطلاب، ومع ممثّلي الكنائس، ومع السلك الدبلوماسي، ومع السلطات الحكومية، فهمتُ تدريجياً أنّ المزاج الإعلامي في الغرب كان يهدف فقط إلى تغيير النظام، وكان يشوّه الوضع في البلاد عمداً. لم يكن الأمر يتعلّق بالمعلومات الكاذبة فقط، التي يقرأها المرء في الصحافة الغربية، بل كان يتعلّق أيضاً بالإغفال الكبير لما يحدث. آنذاك، كما هو الحال الآن، يمكن وصف العديد من وسائل الإعلام في الغرب ليس فقط بأنها «صحافة كاذبة» ولكن قبل كل شيء «صحافة الفجوة». التناقضات الزمنية موجودة في كل مكان. الأسباب والعواقب معكوسة. منذ عام 1999، اضطرّت الحكومة الفنزويلية إلى التعامل مع هذا النوع من الحرب الهجينة.

> **كثير من وسائل الإعلام الغربية ليست «صحافة كاذبة» فحسب بل و«صحافة فجوة» تعجّ بالتناقضات الزمنية وتعكس العلاقة بين الأسباب والنتائج**

المنظمات غير الحكومية في فنزويلا

عندما زرت البلاد في 2017، تحدّثت إلى نحو 45 منظمة غير حكومية، والتقيتُ بهم بشكل فرديّ وفي مجموعات. ولم يقتصر الأمر على المنظمات غير الحكومية المعنيّة بحقوق الإنسان، بل امتد إلى تلك المتخصصة في القضايا المجتمعية العامة، والدين، والموسيقى، والتعليم، والصحة، والعمل، وحقوق الطفل، وحقوق المرأة، وحقوق ذوي الإعاقة، وغيرها... كما حرصت على مقابلة سياسيّين معارضين وصحفيين ومنظّمات غير حكومية متشدّدة.

في حين أنّ الكثير من المنظمات غير الحكومية بنّاءة وملتزمة بالصالح العام، فإن كثيراً منها سياسيّ ويركّز على المواجهة. وكما أبلغت مجلس حقوق الإنسان في تقريري لعام 2018، فقد تعرّضتُ للتنمّر قبل وأثناء وبعد مهمّتي. الواقع أنّ بعض المنظمات غير الحكومية السياسية بدأت حملةً ضدّي قبل وأثناء وبعد مهمّتي في فنزويلا. تعرّضتُ للتشهير والتهديد على فيسبوك وفي تغريدات على تويتر، لأنّ البعضَ فسّر لغةَ جسدي وتحفّظاتي على أنها دليلٌ على أنني لن ألعب لعبة أيّ شخص. من الواضح أنّ بعض المنظمات غير الحكومية كانت تخشى أن أتعامل مع ولايتي بجدّية، وأنْ أستمع إلى جميع الأطراف وأبحث عن أسباب المشاكل. ولم تكن هذه المنظمات غير الحكومية تتوقّع منّي سوى شيء واحد: لائحة اتهام عالمية ضد مادورو. مع ذلك، لم أكن أرى مهمّتي على أنّها إدانةٌ مسبقة للحكومة، بل كنتُ أريد قبل كلّ شيء الاستماع وتكوين رأيي الخاص. كما تلقّيت تهديدات بالقتل. واستمرّت حملة التشهير التي شنّتها هذه المنظمات غير الحكومية المزعومة بعد عودتي إلى جنيف، وبدأت مرة أخرى عندما قدمت تقريري إلى مجلس حقوق الإنسان في 2018. كثيراً ما تستخدم مثل هذه الأساليب لتشويه السمعة ضد المقرِّرين الخاصّين المستقلّين، بما في ذلك المقرِّرون الخاصُّون المَعنيّون بفلسطين، والتضامن الدولي، والتدابير القسرية الأحادية الجانب.

أتذكّر أنّ ممثل منظمة بروفيا غير الحكومية شوّه سمعتي أمام منظّمة الدول الأمريكية، وزعم أنني لم أفعل شيئاً في فنزويلا باستثناء التقاط الصور في أحد المتاجر الكبرى. في الواقع، قمت بزيارة العديد من المتاجر متخفّياً – والتقطت صوراً لإثبات أنّه في عام 2017 لم تكن هناك «أزمة إنسانية» يمكن استغلالها لتبرير التدخّل العسكري «الإنساني». لقد وثّقتْ كيف حاولت الحكومة الفنزويلية سدَّ الثغرات الناجمة عن العقوبات الأمريكية، وأطلقتْ برنامجاً واسع النطاق لتوزيع المواد الغذائية يُعرف باسم CLAP، وسعَتْ جاهدةً إلى تقديم رفوف مليئة باللّحوم والأسماك والسلع المعلَّبة، على الرغم من أنّ التدابير القسرية الأحادية الجانب التي اتخذتها الولايات المتحدة تسببت في أضرار جسيمة للاقتصاد الفنزويلي.

إنّ العديد من المراقبين يشاطروننني الرأي القائل بوجود فئة خاصة من المنظمات غير الحكومية تعمل كنوع من الطابور الخامس أو «حصان طروادة» وتكرّس المال والجهد الكبير لتقويض الدولة المضيفة. وبعض هذه المنظمات مموَّلة من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومهمّتها الرئيسيّة لا علاقة لها بحقوق الإنسان، بل بتسهيل تغيير النظام تغييراً ليس إلى ما هو أفضل للشعوب بل لمصلحتهم كمموّلين.

قوّة عظمى وجيشك دون سراويل؟ هؤلاء هم الأمريكيون

خلال الأشهر القليلة المقبلة، قد يكون من الصعب على طواقم بحّارة قوى البحرية الأمريكية الحصول على سراويل العمل من النوع الثالث بسبب النقص الكبير في مخزونها حول العالم، وذلك وفقاً لبوابة المعلومات العسكرية الأمريكية «Military Times». وقالت كورتني ويليامز، المتحدثة باسم «NEXCOM»، وهي سلسلة المتاجر المملوكة للبحرية الأمريكية والمسؤولة عن تأمين اللباس العسكري، إنّ NEXCOM تعاني من «نقص حاد» في مخازن متاجرها ومخازن الطلب عبر الإنترنت.

■ **إيغور فيرمييف**
ترجمة: قاسيون

أشارت ويليامز في بريد إلكتروني للصحيفة: «قد يختلف الحجم والموقع، ولكن إجمالي مستويات مخزون السراويل من النوع الثالث تبلغ حالياً نحو 13% في جميع أنحاء العالم. نحاول أن نبقي تركيزنا على برامج التجنيد الجديدة للبحرية مثل قيادة تدريب المجندين، والمدرسة الإعدادية للأكاديمية البحرية، ومدرسة الضباط المرشحين، ومدرسة تطوير الضباط».

وقال متحدث باسم «وكالة اللوجستيات الدفاعية» في رسالة بالبريد الإلكتروني إلى صحيفة Navy Times: «منذ ذلك الوقت، وقّعت الوكالة بالفعل عدّة عقود لإنتاج السراويل، مع بدء التسليم في أكتوبر/تشرين الأول 2024. تمّ إبلاغ المورّدين بالأحجام والكمّيات ذات الأولوية. وقد طلبت الوكالة التسليم السريع حيثما أمكن ذلك». قالت الملازم ميغان موريسون، المتحدثة باسم رئيس أركان البحرية، إنّ القيادة تشجّع البحارة على «الحفاظ على سراويلهم جافّةً»، وبعبارة أخرى: «لتقليل التآكل في زي NWU الصالح للخدمة». وبدلاً من ذلك طلبت من البحّارة ارتداء خيارات زي العمل الأخرى.

لا يقتصر النقص في الزي الرسمي على البحرية. على سبيل المثال، بدأت قوات مشاة البحرية تعاني من نقص في الزيّ القتالي من طراز الغابات، والمعروف باسم «المموّه»، في وقت مبكر من عام 2022. ونتيجة لذلك، أصدرت القيادة المسؤولة مجموعتين فقط من الزيّ الرسمي المموّه للمجنّدين، بدلاً من الثلاث القياسية. لكنّ الافتقار إلى الزي العسكري هو مجرّد مشكلة عابرة مقارنة بالمشاكل الحقيقية.

لا تواجه البحرية الأمريكية مشاكل مع سراويلها فحسب، بل مع سفنها ونقص أطقمها أيضاً. قرّر البنتاغون سحب 17 سفينة دعم موجود مع قيادة النقل البحري العسكري MLS على الفور من الخدمة. والسبب هو النقص الحاد في عدد البحّارة في البحرية الأمريكية. وفقاً لمكتب المحاسبة الحكومية الأمريكي، فإنّ نقص الطاقم هو السبب الرئيسي وراء «نوم البحارة بمعدل 5,25 ساعة يومياً بدلاً من 7,5 ساعة المطلوبة» وأنّ الأسطول السطحي «سيواجه مخاطر تشغيلية وسيعاني البحارة من مشاكل صحية. وستستمرّ المخاطر الناجمة عن النقص المستمر في الطاقم لمدة خمسة عشر عاماً أخرى على الأقل».

لوحظت أزمة أفراد غير مسبوقة في القوات المسلّحة الأمريكية ككل. ووفقاً للميزانية العسكرية الأمريكية لعام 2024، فإنّ حجم الجيش الأمريكي، الذي انخفض بنحو 64 ألف فرد خلال السنوات الثلاث الماضية، سيكون الأدنى منذ عام 1940. وكما ذكرت صحيفة ديلي ميل: «هذا هو أدنى رقم منذ دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية في عام 1941، وقال المسؤولون إنه يجب أن يكون هناك تجنيد إجباري وطني». وفقاً لاستطلاع حديث، لن يرغب معظم الأمريكيين في الالتحاق بالجيش على الإطلاق إذا دخلت الولايات المتحدة حرباً واسعة النطاق. الثقة في القوات المسلحة بشكل عام آخذة في الانخفاض بشكل ملحوظ.

تواجه البحرية الأمريكية مشاكل مع سفنها ونقصاً بمستلزماتها وأطقمها مما يرهق البحّارة الذين لا ينالون القسط الكافي من النوم

هذه البيانات ليست مفاجأة، فقد جاءت على خلفية حقيقة أنه في السنوات الأخيرة واجهت جميع فروع القوات المسلحة الأمريكية صعوبة في تحقيق أهداف التجنيد الخاصة بها. في عام 2023، كان لدى الجيش والقوات الجوية عجزٌ قدرُه نحو 10000 مجنّد، وكانت البحرية تعاني من عجز قدره 6000 مجنّد. منذ عام 1987، انخفض عدد الأفراد العسكريين في الخدمة الفعلية بنسبة 39%.

يقول الخبراء إنّ هذا النقص مثير للقلق في عالم متقلّب بشكل متزايد حيث لا يعرف القادة الأمريكيون متى سيتعين عليهم في المرة القادمة إطلاق العنان لقوتهم العسكرية الكاملة. وجد استطلاع Echelon Insights أنّ 72% لن يتطوّعوا للخدمة في الجيش إذا دخلت أمريكا في صراع كبير، مقارنة بـ 21% قد يتطوعون للخدمة في الجيش. أما الباقون فقد وجدوا صعوبة في الإجابة. تم إجراء الاستطلاع بعد أن نفّذت حماس هجومها غير المسبوق على «إسرائيل» في 7 أكتوبر. لكن ربّما الأمر الأكثر أهميّة هو أنّ الصراع في أوكرانيا أظهر أوجه القصور الخطيرة في الأسلحة الأمريكية التي تتبجّح بها واشنطن.

كتبت المجلة الأمريكية «فن الحكم المسؤول» أنّ هذا الصراع «كشف بوحشية عن العيوب العميقة الجذور في نظامنا بالكامل. لاحظ النقّاد منذ فترة طويلة أنّ هوسنا بالأسلحة المتطوّرة تكنولوجياً يؤدي حتماً إلى إنتاج أنظمة غير موثوقة وإمداداتها محدودة أيضاً بسبب التكاليف المرتفعة المتوقّعة. علاوة على ذلك، من المحتمل أن تفشل في القتال بسبب حقيقة أن الجيش ببساطة غير مهتم بإجراء الاختبار المناسب: ظروف قريبة من الواقع يمكن أن تكشف عن عيوب خطيرة وبالتالي تعريض الأموال المخصّصة للخطر».

ساقت الصحيفة مثالاً: «تمّ إنتاج طائرات Switchblade دون طيار بقيمة 60 ألف دولار بكميات محدودة بسبب التكلفة وأثبتت عدم فعاليتها ضد الأهداف المدرّعة. نتيجة لذلك، رفضتها القوات المسلحة الأوكرانية بسرعة، مفضّلةً النماذج التجارية الصينية التي تبلغ تكلفتها 700 دولار، والتي يتم طلبها عبر الإنترنت. ولم تكن دبابات أبرامز، التي تبلغ قيمتها 10 ملايين دولار، معرّضة بشدّة لهجوم الطائرات دون طيار فحسب، بل إنّها فشلت أيضاً بشكل متكرر وسرعان ما تم سحبها من الخطوط الأمامية. مع ذلك، تمكّن الروس من القضاء على العديد منها واستولوا على واحدة على الأقل – وأخذوها إلى موسكو لعرضها للجمهور. كما تم عرض مدفع هاوتزر M777 هناك، والذي بقدر ما تمّت الإشادة به لدقّته، فقد ثبت أنه هشٌّ للغاية بالنسبة لقسوة القتال الطويل: بسبب التآكل المستمر، تطلبت الذخيرة استبدالها في بولندا، بعيداً عن خط المواجهة. بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أنه لا يوجد ما يكفي من الذخيرة من عيار 155 ملم».

حقيقة أنّ المشاكل مع الجيش أصبحت بالفعل مصدر قلق بالغ للقيادة السياسية الأمريكية تتجلّى في حقيقة أنّها أثيرت حتى خلال الحملة الانتخابية المحمومة الجارية حالياً في البلاد. وهكذا، وعدت المرشحة الرئاسية الأمريكية من الحزب الديمقراطي، كامالا هاريس، في خطابها الرئيسي في المؤتمر الوطني لأعضاء الحزب في شيكاغو، بصفتها القائد الأعلى للقوات المسلحة «للقوة الأقوى والأكثر فتكاً في العالم» [إذا فازت بانتخابات الرئاسة]: «بصفتي القائد الأعلى، سأضمن أن تمتلك أمريكا دائماً أقوى قوة قتالية وأكثرها فتكاً في العالم». ومع ذلك، فإن التكلفة الفعلية لوعود الزعماء الغربيين قبل الانتخابات معروفة جيداً.

بالإضافة إلى ذلك، يدرك الجميع جيّداً أن روسيا تتفوق على الولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية والأسلحة فرط الصوتية. وفي جوانب أخرى، بدأ الجيش الصيني بالفعل في التفوق على الولايات المتحدة بثقة.

أظهر الصراع في أوكرانيا أنّ الهيمنة الأمريكية قد انتهت، حسبما قال الممثل الدائم الفرنسي السابق لدى الأمم المتحدة جيرارد أرو مؤخراً في مقابلة مع الصحيفة البريطانية UnHerd. ووفقاً له، سيتعيّن على العالم الغربي أن يتصالح مع النظام العالمي الجديد.

الموضوعي والذاتي المحرك للطبقة العاملة

الأزمة بين الحركة العمالية والقوى السياسية ليست وليدة الظروف الحالية «أيْ ظروف الأزمة السورية»، بل هي تراكمية منذ عقود خلت، كان فيها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية منخفضاً إلى حدٍّ بعيد، وما زال هذا الواقع مستمراً بأشكاله وألوانه المتعددة، الأمر الذي أدى إلى انكفاء الطرفَين عن الفعل الحقيقي المؤدي إلى تطور تلك العلاقة، وهنا تتحمّل الحركة السياسية «التقدمية» مسؤولية إضافية بهذا الخصوص، كونها تتسلّح بنظرية تعبّر أعمقَ تعبير عن الدور الذي ستلعبه الطبقة العاملة في عملية الانتقال من تشكيلة إلى تشكيلة أخرى، وهذا يعني دورها في تسليح العمّال عبر نقل الوعي السياسي لهم وبدورهم الأساسي في عملية التغيير التي يجري النضال من أجلها.

■ محرر الشؤون العمالية

كانت العلاقة بين الحركة العمالية والنقابية والقوى التقدمية نشطة ومتطورة في مراحل سابقة لعهد الوحدة بين سورية ومصر، لتأخذ شكل الاحتواء لهما أثناء الوحدة وما بعدها، على أساس طيف واسع من الشعارات «الاشتراكية» التي غابت عن التداول في مرحلة تبني اقتصاد السوق والسياسات الاقتصادية الليبرالية.

تَعمَّقَ الفراقُ بين الحركتين أكثر فأكثر، ممّا جعل نتائجَه كارثية على واقع الطبقة العاملة السورية، من حيث حقوقها الاقتصادية والديمقراطية النقابية، وهذا الواقع جعل قوى رأس المال «قوى السوق» تفرض على الطبقة العاملة شروطَها من قوانين عمل ومستوى أجور و«خلافه»، والتي تنتقص من مصالح العمال الحقيقية كمنتجين للثروة، وهو ما انعكس وبالاً عليهم وعائقاً أمام تحسن مستوى معيشتهم وحصولهم على بقية حقوقهم، لأنّ رأس المال محميٌّ بينما حقوق العمال ليست محميّة، وحتى تصبح كذلك فالأمور مرهونة بقدرة الطبقة العاملة على انتزاع الاعتراف من قبل القوى السياسية والنقابية باستقلاليتها ومن ضمنها حقّها بالإضراب، كشكل من أشكال الحماية لتلك الحقوق، والتي مارسها العمّال في أوقات سابقة، وكانت نتائجها إيجابية بالعموم، ويمكن أن نعرض بعض ما قام به العمّال في مرحلة الاستقلال الأولى، من أجل إصدار قانون العمل الذي عارضه أرباب العمل، ولكنّهُ صدر.

خطوة كانت متقدمة

المؤتمر الخامس للنقابات المنعقد في دمشق عام 1946 كان نقطة علام في تاريخ الحركة النقابية والعمالية، حيث أعلن الإضراب العام أثناء مداولات مجلس النواب، مطالباً بإقرار قانون عمل جديد، يتضمّن إقرار ثماني ساعات عمل وحق النقابات في العمل السياسي، وحقّ الإضراب المدفوع الأجر للعمال عن عدد الأيام التي تمّ بها الإضراب، بديلاً لقانون الشغل العثماني، والقوانين الأخرى التي أصدرها المستعمر الفرنسي المنحازة تماماً لمصلحة الشركات الأجنبية، التي استقدمَها معه، ولمصلحة أرباب العمل المستفيدين من تلك القوانين الجائرة، المانعة للعمّال من الدفاع عن حقوقهم السياسية والاقتصادية.

لم يكن وقتَها مجلس النوّاب يضمّ في عضويته أيّ نائب يمثّل الطبقة العاملة، بل كانت هناك شخصيّات ديمقراطية تدعم حقوق العمال، دافعت عن المطالب العمالية، وخاصة حقّ الطبقة العاملة في إقرار قانون عمل ينظم العلاقة من حيث الحقوق والواجبات بين أرباب العمل والعمال، وذلك تحت ضغط الحراك العمالي، وزيادة دور الشارع.

استنتاج من الواقع

ما نود استنتاجه من سير العملية التاريخية بتجاربها، أنّ الطبقة العاملة السورية كي تحقق مطالبها وتدافع عن مصالحها وحقّها فيما تنتج من ثروة، لا بدَّ لها من توفر عاملين أساسيين، أولاً: الظرف الذاتي للحركة العمّالية من حيث البرنامج والتنظيم والاستقلالية، والظرف الموضوعي المرتبط بوجود أحزاب تقدّمية متبنّية ومدافعة عن حقوق الطبقة العاملة تحمل برنامجاً واضحاً تقبل وتقتنع به الطبقة العاملة، في مواجهة برنامج قوى رأس المال، والشرطان متداخلان لا يمكن الفصل بينهما، لأنهما في النهاية يعبّران عن موازين القوى الاجتماعية والسياسية، وهذا ما جعل النقابات تنجح في فرض قانون العمل في تلك الحقبة، رغم معارضة الكثيرين من أعضاء المجلس النيابي لإصدار مثل هذا القانون، بالرغم من عدم تعبيره الكلّي عن مصلحة العمّال، ولكن العمّال من خلاله استطاعوا انتزاع ما هو أساس في ذلك الوقت، وضمن الموازين السائدة أيضاً.

ضعف مستوى التنظيم عند الطبقة العاملة وانحياز النقابات لبرنامج الحكومات وشراكتها معها وكذلك سيادة قوانين السوق وقوى السوق

بين السياسي والنقابي

في العقود الأخيرة تبدّلت اللّوحة السياسية وتغيّرت معها موازين القوى المحلية، وتبدّل معها واقع الحركة النقابية والعمّالية، بالرغم من الذي جرى من تغيُرات حاصلة على واقع الطبقة العاملة التي زاد عددها، فتوسّعت وتنوّعت الصناعات والتكنولوجيا والمدن الصناعية وأصبح هناك عدد لا يستهان به من العمّال المهنيّين الذين يمتلكون خبرات مهمّة على صعيد الصناعة والإنتاج، ولكن لم تكن هناك تبدّلات نوعيّة في العلاقة الكفاحيّة معها، لأسباب عدّة، منها التوافق على اقتسام الكعكة النقابية والتي تقلّصت فيها الحصص في وقتنا الحالي، حيث أصبحت النقابات بلون واحد تقريباً.

إنّ الشكل المتبنَّى في الانتخابات، أيْ قانون الانتخابات المعمول به حالياً الذي حصر الانتخابات والنشاط النقابي بقائمة واحدة يجري عبرها تقديم المرشحين للمقاعد النقابية، وعبرها أيضاً يتم تقسيم الحصص وبهذا تتشكل النقابات بمستوياتها التنظيمية المختلفة – إنّ هذا الشكل من العمل وعوامل أخرى كان لها تأثير على الطبقة العاملة، ولعبت دوراً مهماً غير قليل في انكفائها عن خوض معركتها، وابتعادها عن الانخراط في العمل السياسي والأحزاب السياسية، وأيضاً العمل النقابي، وإنْ كانت شكلاً منخرطة في النقابات بحكم القوانين بالنسبة لعمال قطاع الدولة. أمّا عمال القطاع الخاص، فلا ينطبق عليهم ما ينطبق على عمال قطاع الدولة بالرغم من أنهم –أيْ عمال القطاع الخاص– يشكّلون الوزن الأساس في تعداد الطبقة العاملة، ولكن وزنهم في النقابات غير ذلك، وهذا لا يغيّر من واقع الحال شيئاً، لأنّ الجوهر في العمل السياسي، والنقابي، وجود مستوى من الحريات العامة التي من ضمنها الحريات النقابية، والاستقلالية في القرار بحيث تُمكّن الطبقة العاملة من الدفاع عن مصالحها كطبقة لها وزنها وتأثيرها في مجرى الصراع الطبقي والسياسي الجاري من أجل عملية التغيير المطلوبة.

إن القوى المختلفة لم تحاول –لأسباب منها المتعلقة بتحالفاتها وأخرى خارج التحالف المعروف– من لعب الدور المطلوب منها، والانخراط في الدفاع عن حقوق مختلف الطبقات المظلومة بفعل انخفاض مستوى الحريات، وضعف مستوى التنظيم عند الطبقة العاملة، وانحياز النقابات لبرنامج الحكومات وشراكتها معها، وكذلك سيادة قوانين السوق وقوى السوق. وهذه العوامل مجتمعة بالإضافة لعوامل أخرى دخلت على الخط مثل الأزمة السورية وما نتج عنها من كوارث سياسية واقتصادية وغيرها، حيث تتطلب مواجهتها حلولاً سياسية تؤمّن للطبقة العاملة وحلفائها الشروط الضرورية للدفاع عن حقوق الشعب السوري بما فيها حقوق الطبقة العاملة ومنها وجود برنامج سياسي اقتصادي اجتماعي تقبل به الطبقة العاملة، وتقتنع بحامله قولاً وفعلاً من أجل التغيير الحقيقي المستحَق.

رب فكرة يصعُب اغتيالها بالرصاص

«لم يكن الهدف من هذه المجازر البشعة قتل آلاف من الفلسطينيين، إنما كان الهدف جزرنا بالمعنى النفسي، أي أن نيأس إلى حد التنازل عن حقنا في فلسطين، ولكن حتى إن ملّ البعض النضال فهناك أجيال آتية، وكما كنا نتعلم من الحزن في عيون آبائنا، سوف يلتقط من يجيء بعدنا الرسالة».

■ **ايمان الأحمد**

ما زال كلام ناجي العلي، كما رسوماته أيضاً، حاضراً بحضور القضية التي تبناها وعاشها واغتيل بسببها، في 29 آب عام 1987 في لندن. يؤكد حضورها ما يحدث في غزة اليوم، يحضر حنظلة، الشخصية التي أصبح فكرة يصعب اغتيالها بالرصاص، وتحضر معه أفكار وكلام صانعها ناجي العلي.

إلى جانب القتل والتدمير الممنهج والفظائع التي يرتكبها الاحتلال الصهيوني في غزة والضفة، ثمة «أفكار غير بريئة» يجري طرحها في سوق المزايدات المتنافسة للدفاع عن العقل السياسي الغربي وممارساته. ثمة آلة سياسية وثقافية وإعلامية ضخمة تنفّذ مهمة تزييف الوعي والحقائق، تحمل رسالة واحدة في مضمونها، إن مبدأ المقاومة والدفاع عن الوجود والكرامة، كان وما زال من الممكن، أن تكون له خيارات أخرى! خيارات «عقلانية» تقبل الإذعان والرضوخ والذل الذي يحمله الاستسلام، طلباً للسلامة الشخصية والنجاة بالنفس!

خيارات العقل المأزوم

فاجأ زلزال طوفان الأقصى العاصف العالم كله، وأذهلت صلابة الناس والمقاومة، الأعداء والأصدقاء، وضربت جذر البنية الفكرية الاستعمارية الغربية في المنطقة والعالم، إذ اهتزت المشروعية النظرية للفكر السياسي الغربي وصدقيّته المعرفية، حتى في الداخل الغربي ذاته. ومع ذلك ثمة عقل مأزوم لا يريد أن يشفى من ارتباطاته بالمشروع الغربي، رغم انكشاف تراجعه واتضاح نقاط ضعفه العديدة والمتنوعة والتي يمكن أن تؤدي به إلى الانهيار.

يتخبط العقل المأزوم في مواقعه المختلفة، نخب سياسية وثقافية وأبواق إعلامية، تضيق ذرعاً بالمقاومة الفلسطينية وبصمود شعبها وجبروته أمام العدوان والموت، فتشدد ضرباتها لتسويغ لهاثها المحموم وراء الحلف الأمريكي وسياساته، وتبرير مسؤوليته عما يحدث، وما ذريعة الخوف على الحياة ووقف الموت والدمار، وتسخيف أي كلام عن مسؤولية الغرب عن هذا الموت وتآمره، سوى جزء من مشروع التآمر نفسه لكسر إرادة المقاومة وتحطيم روحها المعنوية.

بهذه البساطة!

يؤكد البعض فكرة غسان كنفاني حول قدرة الإنسان أن يقول الشيء العميق ببساطة، بتعابير وجمل قصيرة ولكنها واضحة وكافية، «فما يُحزن إسرائيل يسعدني، وما يُسعد إسرائيل يحزنني، الأمرُ بهذه البساطة»، و«لما تكون أنت ونتنياهو مبسوطين لنفس السبب، راجع عقيدتك يا ذليل».

«في نهاية المطاف فلسطين ستنتصر... هكذا قال لنا الشهداء، والشهداء قومٌ لا يكذبون» يؤكد الشهيد باسل الأعرج ثقته ويوضح انتماءه والكثيرين من أبناء جيله إلى بنية فكرية مختلفة آمن بها ناجي العلي ورفاقه، أساسها فكرة لا يمكن اغتيالها بالرصاص.

أخبار ثقافية

هوليوود والدم الفلسطيني

وجّه حوالي 70 مخرجاً فلسطينياً، رسالةً «شديدة اللهجة» تتهم هوليوود بـ«تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، عبر إنتاجاتها على مدى عقود». واعتبرت المجموعة أنّ ذلك شكّل عاملاً أساسيّاً في «تعزيز الدمار المستمرّ على غزّة». وتعتبر هذه الرسالة أوّل مبادرة تعاونية لصنّاع الأفلام الفلسطينيين في هوليوود، منذ بدء الإبادة التي يشنّها الاحتلال الصهيوني على قطاع غزّة منذ 7 تشرين الأوّل. ووجّهت المجموعة تحيّة إلى مؤسسة NATAS التي أعلن رئيسها أنّه لن يتم التراجع عن ترشيح سلسلة عودة للجائزة، وثمّنت «وقوف المؤسسة في وجه الضغوط وإصرارها على دعم ترشيح الشابّة عودة». ووصفت الحملة التي شنّت ضد ترشيحها سابقاً بأنّها «محاولة قمعيّة تهدف إلى حرمان الفلسطينيين من الحق في استعادة روايتهم، ومشاركة تاريخهم». وأكدت المجموعة أهمية الوقوف في وجه «الدعاية العنصرية المعادية للفلسطينيين». ودعت صنّاع السينما العالميين إلى «التحدّث علناً ضدّ الإبادة الجماعيّة والعنصرية، والقيام بكلّ ما هو ممكن إنسانياً، بهدف وقف وإنهاء الرعب الفظيع الممارس على الفلسطينيين، ومعاداة شركات الإنتاج المتواطئة في مسألة تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم، أو تبرير الجرائم الإسرائيلية».

هل قلتم نوبل للسلام؟

بعد أشهر من ترشيحها، إلى جانب 3 صحافيين فلسطينيين من غزة، لـ «جائزة نوبل للسلام» لعام 2024، أعلنت الصحافية الفلسطينية، هند خضري أنه لا ينتابها أي شعور تجاه أي جائزة، بينما تواصل رصد الحقائق القاسية للإبادة الجماعية المستمرة ضد سكان غزة. وتساءلت خضري، في منشور في حسابها عبر موقع «أكس»: «عن أي جائزة نوبل يتحدثون بينما يُذبح شعبي؟ ما معنى هذا الترشيح وأنا أنشر الفظائع التي ترتكبها «إسرائيل» منذ أكثر من 300 يوم، ولم يتغير شيء؟». وختمت خضري تعليقها على الترشح بالقول: «أنا هنا أشاهد كيف يقف العالم متفرجاً علينا فحسب، لا شيء سيغير حقيقة شعوري تجاه العالم، لا شيء على الإطلاق».

يُذكَر أن لجنة نوبل رشحت 285 شخصية ومنظمة لجائزة نوبل للسلام لهذا العام بينها 4 صحافيين فلسطينيين من غزة، هم: هند خضري وبيسان عودة ووائل الدحدوح ومعتز عزايزة. وسيتم إعلان الجائزة في الـ11 من تشرين الأول المقبل، على أن تُمنَح للفائزين في الـ10 من كانون الأول.

كانوا وكنا

الرئيس السوري شكري القوتلي في مطار موسكو في تشرين الأول عام 1956 في أول زيارة لرئيس سوري للاتحاد السوفيتي بعد ساعات من بدء العدوان الثلاثي على مصر، واستخدم الرئيس القوتلي زيارته هذه لدعم قرار مصر في تأميم قناة السويس وتشجيع الاتحاد السوفيتي على دعم الرئيس جمال عبد الناصر عسكرياً وسياسياً ضد فرنسا وبريطانيا «وإسرائيل».

فقط في دمشق!

فقط في بلدنا المتعب كأرواحنا، تسير في أحد الطرقات فيسقط عليك جسر من السماء. قد تشعر لوهلة أنك تعيش حلماً يحكي رواية أو قصة فانتازيا، ولكن مرارة التفاصيل اليومية المعاشة والمفارقات المتتابعة التي تنهال على رؤوسنا، تذكرك أنك بطل الرواية والقصة من حيث لا تدري، البطل الضحية حيث لا مغزى من السرد والكلام رغم أنهما أساس القصة والرواية.

■ إيمان الذياب

يشعر الناس بالملل من الكلام والحديث عن ظروفهم المعيشية التي تجاوزت وصفها بالصعبة وأصبحت مرعبة. وقد يكونون محقين في شعورهم هذا خاصة أنه بلا جدوى في نظرهم، فلا حلول في الأفق. ولا معالجة لأبسط المشاكل التي يعانون منها. حتى وإن كانت قابلة للحل جزئياً.

عندما يسقط جسر من السماء!

ليست كذبة ولا نكتة سمجة أطلقها أحدهم، وليست المرة الأولى ويبدو أنها لن تكون الأخيرة. جاء في التفاصيل: أعلنت وزارة الداخلية، الإثنين 26 آب الجاري، سقوط جسر مشاة عند نهاية المتحلق الجنوبي بدمشق جرّاء اصطدامه بمركبة شاحنة تحمل مركبة باكر «حفارة»، مما أدّى إلى وقوع الجسر على سيارة نقل ركاب «فان» ووفاة شخص وإصابة شخصين وتوقف حركة السير.

وذكر سكان قريبين من منطقة الجسر لبعض الوسائل الإعلامية، أنها ليست المرة الأولى التي يقع فيها هذا الجسر، وأنه «وقع قبل نحو 5 سنوات بعد أن ضربته شاحنة «قاطرة ومقطورة»»، وأن «المحافظة حينها اكتفت برفعه وإعادته إلى مكانه، دون أي إجراء إضافي على الرغم من حساسية مكانه واستخدامه بكثرة». ودعا العديد من المواطنين محافظة دمشق إلى «تشكيل لجنة متخصصة لفحص جميع الجسور الطرقية، والتأكّد من سلامتها بالتنسيق مع الجهات المرورية المختصة خصوصاً مع اقتراب العام الدراسي». حادثة سقوط جسر المشاة هذه ليست حادثة استثنائية في سورية، إذ تكررت هذه الحادثة في وقت سابق في مناطق أخرى.

ورغم تأكيد مصدر مسؤول في محافظة دمشق أن الجسر الذي سقط «سليم إنشائياً وفنياً» وهو منفذ منذ 20 عاماً ولم تكن فيه أية عيوب توحي بأنّ هناك مشكلة فنية، كاشفاً عن فتح تحقيق في الحادثة، إلا أن أخباراً أخرى تؤكد أن جسر المشاة سقط بسبب التعدي على أعمدته وسرقتها!!

محاولات لـ«قهر القهر»!

تذكرنا هذه الأخبار بحوادث أخرى جرت في وقت سابق وفي أماكن مختلفة، منها سرقة الكابلات الكهربائية التي أعلنت عنها وزارة الكهرباء في آذار الماضي، في خبر بدا حينها كدعابة مسلية مع المواطنين، أكدت فيه سرقة 100 طن من أمراس ألمنيوم فولاذ مع متممات السلاسل الحاملة للنواقل، وبقيمة 4 مليارات ليرة سورية.

حينها، بدا الخبر الذي نقل بيان وزارة الداخلية بعد فترة قصيرة من حادثة السرقة أيضاً كمزحة أو نوع من الفكاهة، إذ أكدت الوزارة في بيانها المقتضب والمرفق بفيديو يظهر حجم المصادرات أن «فرع الأمن الجنائي بريف دمشق قد ألقى القبض على عصابة سرقة الأمراس «الكابلات» الكهربائية «التوتر العالي» الواصلة بين محطة دير علي ومحطة عدرا على امتداد 36 كم، كما استرد أكثر من 30 طناً من الكابلات المسروقة، وجرى التحرز على 45 طناً من مادة الأعلاف ضمن إحدى المركبات التي استخدمت خلال السرقة»!. وأظهر تفاعل الناس وتعليقاتهم على الخبر الذي حمل جملة من الاستفسارات المشروعة، حول الـ 70 طناً الباقية ومصيرها المجهول، وما الذي جاء بالإعلاف لشاحنات المستخدمة في عملية السرقة!! إضافة إلى المعلومات التي تحدثت عن نقل الكابلات المسروقة وتوزيعها بين حلب والسويداء بتلك السرعة، والمحافظتان بعيدتان عن بعضهما! وتمرس المنفذون في التعامل مع خطر الكابلات الكهربائية، ثم السرقة التي تمت جهاراً نهاراً في موقع حيوي قرب العاصمة، وعلى امتداد 36 كيلومتراً، وهي مسافة كبيرة جداً بالنسبة لعملية سرقة واحدة!، أظهرت التعليقات واستخدام المزاح والفكاهة قدرة الناس ومحاولاتهم الجدية للتعامل مع أزمات لا يمكن حتى تصور حدوثها، «محاولة لقهر القهر» كما يسميها هنري برغسون.

تحمل هذه الأخبار محتوى كارثياً، السرقات والقتل والنشل والتسول وانتشار الفقر والبطالة والدعارة والمخدرات وارتفاع الجرائم بين الأحداث ومشاكل الطلاق والتفكك الأسري... إلخ، قد يراها البعض مجرد عناوين لأخبار يجري تداولها، لكنها في الحقيقة أصبحت مآسيَ وكوارث تنهش المجتمع.

لا يتوقف السوريون عن الهمس والكلام والتعبير بشتى الطرق وإن ملّوا أحياناً ولكنها طريقتهم الخاصة لإظهار الغضب المكبوت في الصدور

عرس في القلعة!

في سورية فقط تتحول القلاع الأثرية إلى صالات أفراح. يقام حفل زفاف في قلعة دمشق، الألعاب النارية والأصوات القوية التي تشبه الانفجارات العنيفة، أيقظت النائمين وأرعبتهم، إذ ظنه الناس «عدواناً خارجياً». ولكنه مثل أغلب المفارقات التي تحدث بشكل يومي، مجرد عرس جاء تنظيمه مُحاكياً لدخول طروادة من ناحية استخدام الديكور والكومبارس، اجتمع فيه «مواطنون» من طينة أخرى مختلفة عن طينة الأغلبية الساحقة من السوريين.

وكعادتهم تناول السوريون «العرس الأسطوري» في تعليقاتهم المختلفة بشيء من التساؤل والفكاهة، ليصبح هاشتاغ لعدة أيام. في البداية استغرب الناس المكان، وإذا ما كانت القوانين السورية تسمح بإقامة حفلات في الأماكن الأثرية؟! وجاءهم الرد من المدير العام للآثار والمتاحف، الذي بيّن أن هناك قراراً لكيفية استثمار أو استخدام هذه الأماكن الأثرية لأنشطة مختلفة، على أن يكون أي نشاط في هذا المكان لا يشكل أي خطر على هذا المبنى، والقرار يشمل التكاليف والأماكن المسموح بها والمعايير التي يجب التقيد بها من قبل المتقدم للحصول على ترخيص. وأوضح أن سورية تمتلك مواقع أثرية عديدة ومهمة، ولذلك: «إذا استطعنا أن نستثمر في التراث وجعل الكثير من المواقع الأثرية روافع اقتصادية فهذا شيء مهم». أما بالنسبة لحادثة إطلاق الألعاب النارية، «فهي مخالفة ستتبعها عقوبات من جهة المديرية، وأن التحريات مستمرة!». كما بين أن المديرية اجتمعت مع أصحاب العرس وأكدوا أنه لا علاقة لهم بإطلاق الألعاب النارية ومن قام بذلك أحد الضيوف دون تنسيق معهم!

دافع المروجون عن العرس الذي حضره بعض من مجتمع «النخبة» من الفنانين والمشاهير وتضمّن فرقاً استعراضية وأزياء رومانية لحرّاس قلعة يستقبلون الضيوف، لأنه: «ساهم بإظهار سورية بأجمل صورة، وأعطى إشارة إلى عودة الأمن والأمان والاستقرار والفرح وساهم بدعم الترويج السياحي والثقافي». وتناسى هؤلاء ما يعانيه غالبية السوريين من أزمات معاشية وصلت إلى درجة لا يمكن وصفها بالكلمات، وإلى حدود تأمين اللقمة للبقاء على قيد الحياة بالمعنى الحرفي وليس بالمعنى المجازي للكلمة.

الوعي بالانقسام!

اللافت أن بعض التعليقات تناولت «الانقسام الطبقي الحاد بين السوريين»، والذي يظهره «العرس المليء بالترف والمظاهر الفارغة في قلعة تاريخية عريقة كان أساس إقامتها: الدفاع عن الشام وأهلها وفقرائها، في وقت يعاني فيه مئات الألوف من الناس من الفقر والفاقة، والقلة والعوز، والغلاء وقلة الموارد، وهجرة الطاقات الشابة والعقول الفذة؟!» حسب تعبيرهم.

يؤكد هنري برغسون في كتابه المعنون «الضحك»: «إننا لا نتذوق الهزل إذا كنا وحدنا، فالضحك يحتاج للصدى، أي إنه مرتبط بالجماعة، فاذا كان يمكن للبكاء أن يكون فردياً، فالضحك لا يمكن أن يكون إلا جماعياً». لا يتوقف السوريون عن الهمس والكلام والتعبير بشتى الطرق، وإن ملّوا أحياناً. ولكنها طريقتهم الخاصة لإظهار الغضب المكبوت في الصدور فهذه البلاد بلادهم وقلعة دمشق قلعتهم، وكما دافعت عنهم يوماً سيدافعون عنها ويستعيدونها.